



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: المقتصر فی السیرة المختصر

مؤلف: ابی العباس احمد بن محمد حلّی

شماره کتاب: ۱۱۵۸

اندازه: ۲۷/۵x۱۶

تاریخ تصویربرداری: مرداد ۱۳۸۹















المقتصر من شرح المقتصر

ابن خلدون

سالم الدين في فقه آل ياسين



کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

سید محمد مشکوة

۱۰۸  
۲۹۳  
۱۷,۵۸۸  
۲۷,۱۵۱۹۲



مركز الفقيه العاملي



الحمد لله القديم الديان الكريم المنان المفضل نوع الانسان على مثلك في الخلق  
بتعليم الدين وتوضيح الشرائع والاديان وارتفض عليه بالتكليف المودعي الى الخلق  
في الجنان والمطلوب عليه باللطف الحارس له من هفوات النقصان ودرجات  
النيران **الحمد لله** على ما اولا من الاحسان وعين من القرآن حمد الحجة عليه السلام  
وثبت به الجنان والصلوة والسلام على اشرف نوع الانسان المبعوث الى النسي  
واجاب والمودع بالليل والبرهان محمد سيد ولد عدنان وعيسى الله بعيسى الماني  
واما الرجاء صلواته على الميزان وتبلغ حقيقة الرضوان ما تقرب اليه انما هو  
النيران **والحمد لله** في فرقت من الكتب الباطنة المذهب الباطني في شرح مختصر  
وكان كافي في كل رموزه وترداته وايضا بالارشاد الى تنبيه وتوفيقه موصلا الى  
غيبه وحقيقته مشتملا على حصر الاقوال وذكرها بالمقام اوله في فريقي وادرا ما يحضر  
الاعراضات ويحصل الجواب عما يدور في الابرار وما يليق من التفريعات والظواهر  
في التبيين وان طلت بالمسائل الموصلة التي هي مطارج الاذكار فخرج محمد الله وقدر  
العيون بها والفتوب سنا لكي لم يبد في قبيل الحفظ منه فربما استكبر حبه واستغنى  
فاختصر منه ما يليق به الارشاد الى خلافة تارة وايضا ترددت في الحب والظن وا  
لزيادة في الابرار حيث يكون كاي شئ لكتبا اذ جعلت ذلك موكولا الى ذلك الكتاب ومما  
بالمختصر من شرح المختصر والمقدم قبل الشروع في البحث مقدمه في بيان العلم ان كل  
نوع الكتاب فيه باب شمس فالمراد به الشرح السيد ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله  
قدس الله روحه وبالسجني موضع شمس المعينه محمد بن النعمان النعماني رحمه الله  
وبالتمهيد اهل مع السيد المرتضى علم الهدى طاب ثراه وبالرجوع يومه الى جعفر محمد  
ابن بابويه وبالجملة باختلافه اية علي بن الحسين بن بابويه القمي رضي الله عنهم واخبر  
عنه بالتحقيق وعن ابيه بالصدوق وعنهما بالصدوق وعنهما بالصدوق وعنهما بالصدوق وعنهما  
ابن ابي عمير النعماني وبابي على احمد بن ابي جعفر وعنهما بالصدوق وعنهما بالصدوق وعنهما

عبد العزيز ابن محمد البراج هو تلميذ الشيخ وقد اضيف اليه وعن ابي يعقوب  
تلميذ المفيد وقد اضيف اليه والتقى عن ابي الصلاح الجلي وعنه البراج الامام  
البحر المقام سيد المتبحرين واصل العلماء الراغبين ثم الدين ابي القاسم جعفر  
ابن سعيد صاحب الكتاب المشهور بالمصنف وقد اكنى بكتابه عن الشرايع والنافع  
وعنه الامام الاعظم استاذ الخلف والفايز يعقوب السبق نادرة الزمان واحده  
الاسنان ابي منصور ابن الحسن ابن المطهر العلما وعنه ولده اسحق وقد اختلف  
واستاد المتبحرين ابي طالب محمد بن المحقق وعنه الامام الراشد المتقي محمد ابي عبد الله  
محمد ابن مكّي بن عبد قيس بن الدار واحمد الطيبة الطاهرة وحشرهم مع ائمتهم الا ائمة الز  
عنه وجعل لنا نصيبا في مرافقتهم ومواظبتهم وسلوك طريقهم واذ اختلفنا قال الشيخ  
في الكتابين او كتابي الفرع او اختلفا في طراذيبها المبسوطة او اختلفا في بابائهما  
مع النهاية او اختلفا في الصدوق او اختلفا في الحقيقة وكتب به يوم معقنة  
طراذيبنا في القاصي المذهب والكمال وزنا وان اشرع ونسأل من الله التوفيق  
ليبرادوا وهو العظمى من اختلف في البراد وهو حجة ونعم الوكيل **قال** طاب ثراه  
**سنة** **الحمد لله** الذي صغرت في عظمة عبادة العابد **هـ** وحضرت  
عني سكر بختة السنة الحامدة وحضرت عني وصفا كالهلال العالين وحضرت عني اول  
جلاله ابصار العالمين ذكر الله ربكم الله الا هو فادعوه مخلصين له الدين **اقول** اغا  
صدرت الكتب بالرب عليه التقي والتبرك ولده الحذر ورات تقديم الله لغيره ان تراهم في  
الدعا يقولون بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء وقال امير  
المؤمنين ع حضرت لمن سمي علي طاهر لا يشكي منه قال ابن الكواكبي الباطن طاهرا  
وسمي ثم اصبح وقد اذني فقال له ع السلام عليك اكلت الواناه فسميت علي بعينها ولم  
سبح علي بعضي قال كان كذلك في ذلك انت يا كعب وكان مني اخو ارج وان استوى  
به علي اتام ما شرع فيه لقوله ع كل امر لم يبد فيه باسم الله فهو ابتر ومن مثلك  
او امر اشرع فانه روي عن النبي ص واله ان قال كل امر فليبد واسمه باسم الله الصع  
لا تدعوا الرب عليه ولو كتبت شعرا وكانوا قبل ان يسلم بعدون باسمي اللهم ولما نزل  
قوله نعم انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم صدرت واجها  
قوله او كان في عنوان الكتاب الذي افقده سليمان ع ابي بلقيس  
كتب سليمان الرب عليه طاهر الكتاب لانما من عتوا واجر ما كانت تبرق علي ما روي



من الملوك قبل قرايتا فخرات البسملة على كتاب سليمان لم يتزق عليه وقال كلبسا  
اني اتي الي كتاب كرم اما محتوم فان كلام الكتاب ختمه ويدل ايضا على عظيم المكنون  
عليه انه في سليمان وانه في سليمان بسم الله الرحمن الرحيم واقتدي بالله سبحانه حيث علمنا  
اول الكتاب بسورة في سور القرآن وبر عندنا اية في كل سورة وهو مذهب ابن عباس  
من ترك البسملة فقد ترك ما به واربع عشرة اية في كتاب الله وبيان ذلك ان البسملة  
اية في كل سورة في ذات الكتاب كان قد ترك اية من كل سورة اية وعدد سور القرآن مائة واربعة  
اربعة عشرة سورة فكانت البسملة في براه وكيف تكون متروكة ما به واربع عشرة اية  
عوض عنها في النسخ فان قلت براه في النسخ عوضا عن بعض الاية في تمام وصديق عليه السلام  
اي كلها وجواب اخر وهو ان مذهب ابن عباس قد قرأه بسملة في براه وروى ان  
الرضا عنه قال بسم الله الرحمن الرحيم اقرب الى الاسم ان عظم من هواد العين الى بياضها وعنه  
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله ان قال لعلي بن ابي طالب بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي بسم الله الرحمن  
الرحيم كتب الله براه للنبي وراه لا بويه وبراه للعلم وعنه ابن مسعود في ارادته بسم الله الرحمن  
الرحيم فيهم وهم خمسة عشر فليعلم بسم الله الرحمن الرحيم فانما سورة حرفها يجعل لكل  
منها ختم من واحد منهم والاسم مشتق من اسموه وهو الرفعة والله تعالى عظيم  
حقيقه وانما قال لعلي بن ابي طالب بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم  
الموصوفه بجميع الكلمات التي هي مبدء الخلق والوجود والادراك في كل اسم ان يكون مشتقا وان لم  
المتسلسل وهو مذهب الخليل وبنو شاذان وفي استقامه اقوال الاول انه مشتق من  
الاولوية التي هي العبادات والانية انه التقدير في الله فكان الانية كما يقال عبادة  
فعلها يكون معناه الذي يحق له العبادات ولذلك يسمى به غيره وموصوفه فيما لم يزل  
بانه الله الثاني انه مشتق من الولد وهو التحريم قال الله يا له اذ اخرجته وهو المروي عن  
ومعناه تحريم العقول في كنه عظمتها وبيانها في مدح جلاله فلا تعرف من ذاته الملائكة المقربون  
والانبياء والمرسلون الا ما وفقهم عليه من صفاته ومنه يسمى الماثل بطونه واحتجاب عن  
تأوت الا في موارء الخواطر كنهها انما لك من الهت الى قلان اي فرغت اليه لان  
اخلق بالهوان اليه امر يغفون اليه في حجابهم فبقيل لما يوهبه الله كما قيل للمؤمن يا عالم الربيع  
انه مشتق من قولهم الهت اليه اي سكنت وهو المروي عن المبرد ومعناه ان الخلق سكن اليه  
كوه الا بذكر الله تعالى القلوب كما قال الله اي سكنت وروى كنه ذاته عن ان قال

ابن

ابن العنقول والابن ونام والطاعة بالليل والحق في يعرف من الاصفاء وبيان  
الي الوصول الي غايتها حيث ومنه قول الشاعر لا دنت في عرفت بوماني رجة باليتها  
خرجت حتى رايتها وبيت له بغير ظن فومن الاسماء والاصداد ومعناه انه في كل خلق  
يخلق بعينه فاما وجوده لا يوشيه بوجوده ولا يحضر الا وهو يعرف عن توحيده وفي كل  
شيء له اية تدل على انه واحد وهذه الاسماء التي تله اسمها واسما وعظمها وقيل ان اسم  
الاعظم وقد خفف من من سائر الاسماء فخاص الاول خصوصية بالذات المقدسة فلا يطلق  
غيره حقيقة ولا مجازا في باقي الاسماء فقد يسمى به غيره على سبيل المجاز في انه يجمع  
الاسماء اليه جعل عام سائر الاسماء في الذكر انما يسمى به ولا يسمى بهما فيقال الرحمن اسم  
اسم الله تعالى ولا يقال الله اسم من اسم الرحمن الذي انه يدل على الله المقدسة وبقي الاسماء  
لا تدل احد منها على احد الا حاد المعاني الرابع انه جعل عام سائر الاسماء في الذكر انما يسمى  
انه لفظ السيادة والكم بالاسم موقوف على التنفط به دون غيره من الاسماء والرحمن  
اسم من موصوفات الله تعالى مشتقان من الرحمة والرحمة من الرحيم من رات  
واصلها ايجرات الي ارباب الجاهل والحمد هو الذي باجمل على حبه العظيم والنجي والحق  
اجتمع الي القيد الاخر يخرج عن الاستمرار والاسم في قوله الله الملك والحق في معناه  
الحمد عليه الله وسبحته والعبادة والحشوة والذلة ومنه في طريق معناه او من ذلك  
المشتق عليه ولما كانت العبادة من الحشوة والله للمعبود كان فيها اشياء عظيمة  
وانه ذلك ما قام باو اعظمه وجبره فته والاولى والرحمة وفرا في ادم فخلق في الطين والما  
المسكين والقيام بما يجب من وضايف العبودية كخرفة الربوبية بالاملاكية المقربون  
وراء نبياد والمرسلون قال رسول الله صلى الله عليه وآله ملكة لا يعرفون رؤسهم حتى ينفق  
الصور النسخ الاخرى ثم يقولون سبحك ربنا ومحمدك عبدا كما ينبغي لك ان تعبدون  
وعنه امير المؤمنين عليه السلام وجعلك لولا الواجب من قول اجعلك لذي سلطان  
ذكر في اياك ولكن ذكره لك في قدرتي لا على قدرتك وعنه النبي صلى الله عليه وآله ولا  
مستند في خلق الله فان ملكا من ملكية الله تعالى له اسما في رجاها في حقوم  
وكما يله عند المرسى واما الله وهو حي ميت وزيت ثم المحمود في حقها في العباد  
ليبلغوا الغاية في زوا النسيان وكيف وللطاعات انما يقع بالاياء والجوارح  
يركبه ثم ومن مواجبه وفي الحديث ان الله سبحانه اوتي ابي داود عن اسكر في







حافظه مثل ما ذى سبب ادراكه احد هو اسن الطائفة طم حيلوا لذي لون فقط  
ذلك بنطاسيا ثم انقطع ذلك الثاني قلنا ثم كن هناك قوة اخرى كحفظ تلك الصورة  
المدرسة بعد غيبها ويرسم فيها ان هذا العظم اصحاب هذا اللون لا يعود موقفا لموس  
بعد انقطاع ناديه والصورته فلهذا قلنا وهو معنى للمعنى ترك وهو خزانة ومحتلها  
موجوده الطل الاول من الدماغ الثاني هو وهو قوة تترك بها النفس معان جزئية لم تاتي  
من اجزاء الطائفة اليها كاياداه والصدق والمواقف والمخالفات كادراك التثنية  
مخفي في الذنب وادراك الكيفيات في النجاسة فتترك هذه الاشياء ادراكا جزئيا ويحكمها  
كما يحكم كل النظم برباطها ومنه وكلها في الدماغ لكن لا حتى يهاجمها من الباطن الا بالسطح والاربع  
الحافظة والاشياء من هذه القوة حفظ المعاني الجزئية المادية اليها من الوجود فثبتت الي  
الوجود كسببها في الوجود بنطاسيا فكل ما تترك تركه الصورة والخيال كحفظها او رسمه  
المخفي الجزئي والحافظة تحفظه ومحبها الباطن الموحى من الدماغ وهي الذكوة لان الذكوة لا يتم  
الا بها الخاتمة التحليلية وتبين هذه القوة تركيب الصور لما حوزة في الحس تترك  
والمعاني المدرجة بالوجود بعضها في كبريا صورة انسان له جناحان فتارة تترك  
الصورة بالصورة وتارة تترك المعاني بالمعاني وتارة تترك الصورة بالمعاني كقصر الصورة  
عن الصورة والمعاني عن المعاني فان كان التصرف بسبب القوة العقلية مستمرا متقده واما  
وان كان باس ستمال دون تصرف عقلي يسمى بتخليه ومحبها من الباطن والتحليلية  
والترتيب فالحس تترك وتراد به بنطاسيا والى فطة راد بها الذكوة والتحليلية راد بها  
المعقولة فثبتت هذه المعاني من الحس في صور عليها ستمال كما سبق في موعيد الاوسط  
من الدماغ فتدعى حيلوا في هذا الحس تترك لادراك الصور والخيال كحفظها والوجود  
لادراك المعاني والحافظة كحفظها والتحليلية كترتيبها والترتيب في الحس تترك راد به بنطاسيا والحافظة  
يراد بها الذكوة والتحليلية راد بها المعقولة فتدعى هذه المعاني من الحس في صور عليها ستمال كما سبق  
معينان يخفى بالسميا الوهم والخيال وفي الدماغ تلك تجويفات وتقال تلك بطون  
لاول فيه قوتان بنطاسيان وفي مقدم الوهم والخيال في موحى في الثانية فيه القوتان التحليلية  
في اوله وفي اخره والثالث هو الباطن الموحى فيه الحافظة فقط وفي التجويف المقدم الي التجويف  
الاوسط جسم بالدودة وله قوة وان عند تارة وتقصا اخر فاذا امدت وانقصة  
الحس الجزئي الذي بين التجويف المقدم الي التجويف الاوسط وقوت الصورة التحليلية الي

القوة

القوة المعقولة واما اذا انقبض هذا الجسم المنقبض بالدودة فليطو سيد المجري في  
الروح من التجويف المقدم الي التجويف الاوسط ويبلغ وصول الصورة الى القوة  
المدرسة ثم نقول حركة هذه الدودة في الامتداد والقباض مختلفة في الناس على قدر  
الامن والادوية فان كان جوهره غليظا بار وكانت حركته بطيئة فلم تنفذ بسرعة ولم  
تتال الروح من التجويف المقدم الي التجويف الاوسط ويبلغ وصول الصورة  
الي القوة المدرسة ثم نقول حركة هذه الدودة في الامتداد والقباض مختلفة في  
الناس على قدر الامن والادوية فان كان جوهره غليظا بار وكانت حركته بطيئة فلم  
تنفذ بسرعة ولم تتال الروح من التجويف المقدم الي التجويف الاوسط ويبلغ وصول  
هذه الاشياء غليظا بطيئا قليل الحفظ وان كان معدلا كان حيلوا لادراك سريع الحفظ  
وان كان مفرطا في الحرارة كان شديد الانتباه مشوشا الفكر والبطن ان وكل  
ان يكون مزاجه رطبا بطيئا فيه صور الاشياء السبوية ومثي كان ضعيف الرطوبة  
ضعف تحصيله لان الرطب سريع الاخذ سريع الترك واليابس بطيئا اذا  
كان معدلا كان جيد التحصيل سريع التعلم سريع التذكير وبور رطبا حواسه  
كان البصري وقت الصبح احسن من غيره لكون الارواح الدماغية فيه رطبة وسهلا  
قبولها لتلك الصور والتجويف الثاني يجب ان يكون مائلا الى الحرارة لان تلك الاشياء  
الحاكي شئ شي ودرك في حركته واكثره انما تتم بالحركة في الحفظ لا تتم بالحركة فان كانت  
تلك الحرارة كثيرة كان تلك الروح شديدة الانتباه فكانت الاكثر مشوشة وان  
نقصت كان الفكر ناقصا او ابطئا وكان حيلوا وان كان معدلا في الحرارة  
والبرودة كان صافيا مستقيما الفكر سريع الجواب احسن الاستنباط والتجويف الثالث  
يجب ان يكون مائلا الى اليابس لان الحفظ لا يتم الا باليابس فان قلت هذه الصفة  
الحفظ وغلبت اشياء من هذه السبب تنفذت الناس في الهدية والحفظ وحال  
الله بعد وعظيمة وتقدسية عن مشقة الاعراض والاحكام ومثلكه الخافي والجلال  
مقابل البطالة ولذا كانت الصفات السلبية صفات الجبال لانه لا تشاركه لان  
التجسيم العظيم في محال الطيور كما ان اللطيف من في محال الخفا والبطون وادراكه  
وضعت الا فكل رعيه ادراكا تحليليا من صفاته فيصورها في ادراك اللطيف منها او في محال  
احصاه الخلق الي كل صنف منهم عالم ونسب البصائر الي المحالين لوجود خاصته عند







ونفخت في روحك فرفخت راسي فرائيت على قوائم العرش مكتوبا لا اله الا الله محمد رسول  
الله فقلت انك لم تصف الي اسكن الا اجابك الخلق اليك قال فقال الله ليعصم الله  
با ادم انه لا جبار خلق الي واذا قد سالت بحقه فقد عرفت لك فلو لا محمد لما خلقت وروى  
في كتابي محمد اسعد في كل موطى ونظر ادم الى طائفة من ذرية سلال نورهم واذا في اخرهم  
نور واحد نور ساطع على نورهم يسع قال يا رب ما هولاء قال هؤلاء الانبياء ومن ذريتهم  
قال انهم يا رب فاني لا استطيع ان احصيهم قال هم ما عاين الف واربع وعشرون امة  
ينبي المرسلون منهم ثمانية وعشرون نبيا موسلين قال فبال نور من الانبياء  
ساطع على نورهم فقال ليعصم الله عليهم جميعا قال وفي هذا يا رب وسمي اسمهم قال عند محمد  
نبي ورسولي وامي ونبيني وخيرتي وصفوتي وخالصتي وجيبي وخيلتي واكرم خي  
علي واجهم الي وارحمهم عندي وارحمهم مني واعرفهم في وارجمهم على وحلي والهدى  
يعتقنا وصدقنا وبرنا وعفونا وعفافا وعبادته وحسنه وورعا وسلي واسلاما واغفره  
ومحبه اخذت له مواثيق حمله عرس في داودهم فخلاني في السموات والارض بالامان  
الا قرا بنبيونه تنزهوا آمن به يا ادم تروى مني قريبا ومنزلة وفضيلة ونورا وقارا قال ادم  
امنت بك ورسوله محمد قال الله ليعصم الله جميعا كما امرتك يا ادم وقد اركضت فضلك وكرمت  
انت يا ادم اول الانبياء والرسل وابنيك محمد خاتم الانبياء والرسل واول من ينشق عنه  
الارض يوم القيمة واول من يبعث الي الموقف واول شافع واول شفيع واول  
قارع واول باب الجنان واول من يغفر له واول من يدخل الجنة فقد كنتك به فانت ابو  
محمد فقال ادم الحمد لله الذي جعل من ذريتي من فضله هذه الصفات وسبقني الي الجنة  
ولا احده وموفاكم النبيين وقال له بحت والساعة كسرسي ريان كما وسبق احدكم  
باذنه وقال صر في قال اناني فقتلوه وسمي محمد واحمد اشتقاقا له في الحمد وهو في السماء  
احمد لانه اكثر من في اسماء محمد او في الارض محمد كثره خصاله الطمودة وكان شوقا اليه عند  
جميعه وعند مبعوضه فلم يبق رجلا الا ابتداء بالاسلام ولا صاحب رجلا الا كان الرجل هو  
الذي كان يخلي يده او لا وقف مع رجلا بجاهد الا كان الرجل هو الذي سيفر او لا  
حتى قال الله في حقته وانك لم تخلق عظيم وعده اول رجلا اولاده واول اولاده رضي عليه  
اجل الله كغيب وابن الاعرابي قال له اسبح في المساء بالحمادة وقال الحمد لله الذي  
سبوا والطائفة من المومنين بالظهوره وبن النوايسة والقدس والمراد عنهم صلوات الله عليهم من

الله وروى

الله وروى ان سيرة كاحد وانواع المعاني قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان الله يريد اليكم ان يحسن  
البيت ويظهركم تطهيرا والذرية التي ترون القصر فضل المستطيل ومكة القطع والكوا  
لغصم بانها افضل المستطيل قال قسمة طهره وقسم عونه والعودة الوثني لا انقسام لها  
والحمد في جميع محله وهو الخاتم والحد الرجل في دين الله امر عال عنه وعدل وان غام  
الانف بالتراب وبوكتا في غلبا لغته في اسما نهم واولاهم وذلك لان اشرف موضع كعب  
هو الوجه واشرف موضع منه الانف فاذا الصق باوضعه انكيا وهو ما يعني بان قد ام  
كان في غاية الاول والى سانه واما هذا المكنى والجود ان الخارج العلم قال محمد **قال**  
طالب تراه اما بعد فاني مود لك في هذا المختصر خلاصة المذهب المعتمد بالفاظ مجردة وبعبارة  
موجزة تطويع على خبته وتوصلك الي شعبة مفصلة اعلم بان الي سبيله ومخرجي دليله **اقول**  
اما بحمد فيا مع الله طعنه مودة مما عني فرسي فبعد حمد الله وهذا دخلت انما في خبرنا  
لا شطوطه وكله سيجي فصل الخطا يوفي بها اذا اريد الانتقال من كلام الي كلام وطا ذكر الله  
وانني عليه وكون النبي وصي عليه فصل بين هذا التحيد والصلوة وسني ما هو بعد دونه قوله  
وبعد وقيل ولا ينكح ما داود ابني صه لقوله واتيت اليكم ففضل الخطاب وفضل الخطيب الذي  
اوتيه داود ابنيه علي المدي واليمين علي من التوراة انما سميت الحكمة بفضل الخطاب لان خطبا  
المعصوم لا يتوصل اليها قبل وسبب الامتنان علي داود بهذه الحكمة واختصاصه بها انهم  
كما في القصة وفي اول زمانه تجاكم الحفص الي سلسلة في بيت المقدس ويقتل كل واحد من الذين  
والمدعي عليه الدعوي بالسؤال والجواريتا ولي كل واحد منها سلسلة في اصحابها كما  
محقا ومن لم يعلما كان مبطلا في تعق ان رجلا اودع رجلا اخر حواجره فقال له الله عز  
بنني وسببك السلسلة وقد كان الدعوي سباعا زاجورا وجعل الجور في خوفه فطاع  
الي السلسلة فقي المدعي دعواه ثم تناول السلسلة في ايمانهم قال المدعي عليه نعم فقال لهم  
هذه احوكا زفد فمعا اليه ثم يديه الي السلسلة وقال اللهم ان كنت تعلم ان اودعني  
اودعني ايا ساعدتي وليست الان عندي فقد فني فتناول السلسلة في اصحابها فصرخ  
عندي سري اسرا عليل وقال هذا امر عظيم وان الحق لا يكون الا في طرف واحد فرفع الله  
السلسلة واوحي اذودع ان الخلق قد ينجو جنشوا فان حكم بينهم مع الله اعني اليه علي المدعي  
واليمين علي المكنى والارادة الاملاء والافاد والاختصاص وحذف انزوا وابدع العوايد  
وخلا سيرة جده ولبابه والمذهب المكنى واصطلاح الدين والمجته تحقيق تقضية المهاد والكنة



المحقق في نفسه النظر والاعتبار لا يظفر به وهو مذهبنا ما مية الاخذ في علومهم  
ارسل اليه استند في ذلك الى الوجع الاطبي دون المذايب المتخذة بالاراي والاعتبار  
وان سحن واللفظ لغة الرمي يقال لفظ الطعام العشاء اذا افاد من فيه وصطحا ما يتلفظ  
به الانسان والتجريد والتحسين والتزويج والجماع والتفسير ومنه تفسير كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
لتجريد المعاني والاحكام والظواهر في الغور والعمق منه والتجديد في فهمه ومنه كل شيء  
وخلاصه وتوصلك في ذلك والتسليم في شجرة من الشجر في المكان والمجاز في الفروع والاشجار  
لك في هذا المختصر بجملة ما يظفر به بحوال المذهب ويوديك الى ما ينبغي في الغور والعمق  
عن هذا الاصول وان قصار الاري زو يقابلها في الباطن والظاهر والظهور والباطن والسر والعلانية  
صريح الباطن والعلانية والكشف والدليل هو الذي يلزم في العلم بالعلم سعي اخر وهو المدلول والمبني  
في اقصى هذا الكتاب على ايراد الاصول المأخوذة من الكتب المشهورة والاحتجاج بها بقوة ولم  
اسكت طريقتي بعرض فافتح ذروة التوفيق وابدأ المتكبر في الروايات فان قلت الكتاب  
مستحسن بالتردد في احوال المسكالات وذكرنا في الوصوح وان بانه فالحق ابراهيم  
الاول لان التردد وناورنا المعيد للامانة في ان المقصود بالذات في هذا الكتاب  
ايراد الوضوح والتمسك بورد ايراد ما حصل فيه التردد والتوقف بالوضوح وبالصدق الثاني  
بحسب الاستطاعة **قال** كتابه فان احلت فطنتك في معنى واحلت رويك في معنى  
كنت حقيقا انه تفوز بالطلب في حاد المذهب وانا اسيل الله في ذلك المبدأ بالاحكام  
وان رشا وبالمدور والتوفيق للهدى والعلم في الايراد انه اعظم في اقدوا وكرم في اقد  
**اقول** اكلول الاصول والخطبة الذكاه وهو عبارة عن جودة العلم وسرعة الادراك والمغاني  
بالعلم المحقق وهو المنزل وهو كناية عن ان لفظ واحلت رويك لا جالته الحركه والدرور وال  
لروية العترة والمعاني في الصور الذهنية التي هي بازيها الالفاظ والمعنى احصت فطنتك  
لا اعتبار الالفاظ وصنط صورها وحركة فكرتك واستعملتها في معانته كنت حقيقا ان تفوز جزاء  
السرط المقدم والمعنى وان احلت فطنتك واستعملت رويك كنت بالجزء والجمد وان احلت  
والاوان تفوز ان تطف وتغنم وتسعد بطلبك وحاجتك والتغاضي بحسب في حاد علي الفقه وعلم  
الشرع لان هذا المختصر قد اشتمل على اصول ومهماته وجميع كتبه ومفادها فاذا اعطيت المحقق  
حقه وفهمه لم يستحل بوصول الى ما يوديه في رزقها وفوقها فحصلوا بها صاحب  
بالمداد وفاز بالاجتهاد فان اجبت ان شرع في رايه هذا الكتاب وتوفيرا بالان ومحتجتي  
نار

تأيد القواعد وتصل الى اسنادها لمقا صدقك بكتابنا الكثير في التوفيق والهدى  
والدوام والنجاة على ما يوجد في كتاب ولا يتقرب له الا بصح ومن نظر اليه بعين  
وراء الحق في الاعتراف او عن له باليقين دونه من رشا ورسوال طلال في  
للعقل من الادي على جهة العلم والادعاء طلب الادي في اللغز في الادي على جهة  
لاستكناه وان سجد الال عطا والتمسك سقى والمسا على ان سجد وان سجد بالاسواق  
سعدك الله من رشا السقا وان رشا والهدية والملاذ المجبوب والمطلوب بتفصيله والتوفيق  
جبالا بما موافقة لمبعض هو عبارة عن رجا في الال طلال ارتفاع الموانع والهدى لاجزاء  
والكمال والوصية لغة المنع وصطلحا لطف فيقده الله بالمكلف بحيث يتسرع منه ومنه لمعضية  
لا خيال بالظن مع قدرته عليها واخذت نفق في المسائل والمعنى اسال الله في ذلك  
التوفيق للصواب والكمال والتأيد بالعصمة من نفق المسائل في ملائها والاحتجاج في هذا  
الكتاب والعظيم والجليل والكبير في واحد وفي اعظم زايده بها لغز لان صيغة افعلي  
التفصيل وان فائدة الال عطا لفائدة وقد يكون على والمغنية للعلم وان فاداه العلم  
قد يكون من غير العلم والكرم هو الذي اذا ساله اعطى واذا رجا منه الرجا وان سأل كمال عطا  
وان لم ياعط ولا يرغب في الجراء وان رغب في حاجة الى غيره لا يرص ولا يصنع في لاديه الجاء  
ويجيبه على الوسائل والشفاع والجماد هو الذي يعطى في غير سوال فان قلت احدا  
المعنى هذا سوال في تعريف الجواد فكيف قلت هو الذي يعطى في غير سوال قلنا هو في  
الاول انه اذا سئل اعطى زيادة على السؤل منك الزيادة غير متيولة فهو باعتبارها  
جوادا وانما ان نقول احشاف العلم في التقدير فقل ان المشرى الكريم الذي يعطى في غير  
سوال والجواد الذي يعطى في سوال فخرج كلام المعنى عن تعريف التوفيق والما جرحنا  
في تفسير الخطبة عن منة الكتاب لاقتراح ذلك بعض الاحصا وبالله تعين وعليه توكل  
**كتاب الطهارة قال** طاهره وينبغي العقل من ادراكه بلحاذا على الصح **اقول**  
اجمع الاحكام على تحصيلها والقيس على قارة انها سنة وان لم يتفرها الحسن بن ابي عمير انه رشا  
الي اجداه على الطهارة وهو مقرر **قال** طاهره وفيه من الكثرة روايا اسنبريا والاصحاب  
رطل **اقول** اما حكمه فتجسس العقل على قارة لزمه بيان الكثير الذي لا يخفى به بل باليقين في  
حد الكثرة كروايات ان اول انه ستمائة رطل وهو في صحته محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه  
قال الكثرة ستمائة رطل الثمارة وعبد الله بن المغيرة عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال الكثرة نحو



ابن النضر وانه محمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله الكوفي ما يراطل وعليها على الكا  
**قال** طاراه وشبهه الشيخان بالواقف **اقول** اختلفوا في تحصيل الادل قال الشيخان  
حمزة وابن ادريس الفخاري واهلنا المصنف والمصنف وهو المحدث والصدوق وهو المحدث  
مدينة والادل الواقفي مائة وثلاثون درهما والمدني مائة وخمسة وخمسون درهما **قال** طاراه  
وفي نجاسة البير بالملقا فقولان احوطهما **التنجيس** **اقول** ذهب الشيخ في رواية وكذا في الفروع  
الي نجاسة البير بالملقا فالتنجاسة وان لم يتغير بها وهو مذنب بالمعنى والمكينة وان  
ادريس والمصنف وذهب الشيخ والادل وغير المحققين الي عدم التنجيس اليه التغير وطريق  
بالنزع حتى يزول التغير وتكون ما ورد في التقدير لا دون التغير على الاستصحاب وذهب الشيخ  
الى تنجيس الي عدم التنجيس وجوب النزع وهو قوي **قال** طاراه وكذا قال الشافعي  
المسكر **اقول** نزع عطفي على نجاسة الكلى وعنده وان لم يتغير الماء وانما ينسب القول  
الي الشافعي لانفرادهم به وعدم ظهورهم بغيره بل عليه نطقا وعلى ما ذهبوا اليه من قول الشافعي  
مسكوكه واكثر اصحابنا على عدم الفرق بين قليل الخمر وكثيره وذهب الصدوق في المتن  
الي وجوب شرب ولو في القطر منه وهو في رواية زرارة عن ابي جعفر ورواه مال اليه  
المصنف ففرق بين القليل والكثير كالماء وبأس **قال** طاراه والشيخ المصنف في  
**اقول** نسبة الاحق الي ابي السبقة الي القول به ولم يذكره في مقدمه من اصحابنا كاصحابنا  
والمعنى والسيد لعدم الظهور بحدس بل عليه منطوقه لم يخبر به في النسخة واختاره في النسخ  
ويكن ان يثبت عليه بانه غير ثابت له كما قال الشيخ في الحكم وقد سأل عن افضله  
تشبه به فانه حرم قبوله وامامنا المصنف في قبل ما لم يرد فيه نص **قال** طاراه والشيخ في  
الدهاء **الشمس** **اقول** قال المصنف ان عرف من اصحابنا قايلا به سواء وفيه تفرق المتأخرين  
كالقاضي وسائر ائمة ابي ابيس ولم يفرق المعتمد بين الشمس وغيره اوجب عليه خمسة وكثيره  
عشرة وقال الله في السيد في مصباحه ينزع لمدلولي عشرين ولم يفرق بينه ايضا ولم  
يفصله الي القليل والكثير وظاهر **الشمس** **قال** طاراه وهو المحدث **قال** طاراه وكذا قال  
الشمس في الفروع **اقول** النص ورد في الحار والجل والنجس ورواه عن عروى الحميري  
ابي جعفر عنه قال سألته حتى بلغت الحار والنجس والجل قال كره ما وان كان كثيرا وهو ضعيف  
وان كان ضعيفا لم يكن يوجب بها الشهرة ومنه التسوية فيها بين الحار والجل لا يستقطر  
استحقاقه في الباقي **الشمس** **قال** طاراه وهو المحدث **قال** طاراه وهو المحدث **قال** طاراه وهو المحدث

والحق ما لم يرد فيه نص على الخصوص **قال** طاراه وللعشرة عشران ذابت في رجول  
**اقول** العشرة فثمان يا سبعة وينزع لواء عشرة ذلاء ورطبة وينزع لواء رجول  
ولم يستند ما رواه الصدوق في كتابه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عنه قال سألته عن العشرة  
في البير قال ينزع منها عشرة ذلاء فان كانت ذابحة فاربعون رجول وخمسون قال المعتمد في المتن  
وان وقع فيها عشرة يا سبعة ولم تدب فيها فتقطع ينزع منها عشرة وان كانت رطبة ذلت  
وتقطع ينزع منها خمسون وان كانت يا سبعة ينزع منها عشرة ذلاء فاصح واحده في تنجيس  
لفظ الرواية وجعلنا الاربعين على الاجزاء الخمسين على الافضل والشيخان خالفنا لفظ الرواية  
في سبب الاول النقص لتفصيل الي الرطبة واليا سبعة وعلى وجه عدم التفكاك الرطبة عن  
المعتمد والقطع بعد وقوعها في البير والحكم بالنجس متعلق على الذوبان والنقص وهو  
محصل في الرطبة على ما لو فرض عدم النقص في الرطبة كالتغيب بالشمس في الثاني الخمر بالوجه  
حمسين وعلى وجه ترجيحنا الاحوطية والمحدث مذهب المصنف **قال** طاراه وفي الدعوى  
والمدعي في دم ذبح رثا من ثلثي ابي اربعين **اقول** المصنف في الدعوى في الدم  
اربعة الاول في القليل خمسة وفي الكثير عشرة قاله المعتمد الثاني في القليل عشرة وفي  
الكثير ثلثي ابي اربعين قال المصنف في العدة القليل عشرة والكثير خمسون قاله الشيخ في  
البرج في الدم ما بين الواحد الي اربعة قاله السيد فان قوي قول المصنف فانكسره على  
الاجزاء وما زاد الي الاربعين على الافضل والاحوط مذهب الشيخ في **قال** طاراه  
والحق الشيخ بالكل موت النعل والارنب والشاة **اقول** روي الحسين بن سعيد عن  
عن ابي عبد الله عنه قال وللشاة عشرة ذلاء او ثلثون او اربعون والكلب وشبهه قال الشيخ  
يزيد في قد جسمه ويزيد في فيه الشاة والواحد والثلث والارنب والخنزير ونحوه  
المصنف فطوره اكا في ما لم يرد فيه نص وما قاله الشيخ اطرف في فتوى المصنف **قال** طاراه  
روي في الشاة سبع **اقول** هذه رواية الشيخ بن عمار عن ابي جعفر عن ابي عبد الله  
عليه السلام ان يقول له جاجه ومثلي يوجب البير ينزع منها ذلاء وثلثه فان كانت  
وما اشبهها فتسحقا وعشرة وهو مذهب الصدوق وفي رواية عروى الحميري  
وقال الشمس ينزع منها اربعون وذهب قال تقي والقاضي وابن ابيس واختاره المصنف في  
المعتمد مذهب الصدوق لانه استدلال بالمنطوق وهو القوي **قال** طاراه وللشاة  
اربعون وفي رواية **اقول** في السنون احوال الاول اربعون قاله الشيخان وابي







الطهورية الزائدة يكونه صار مستحقا في رفع الحدث فلو كان قد حسم احرم تجسنا لانه في سنة  
الاول ولا يطلى الصلاة ما وقع على البدن او الثبوت فيه لا صالته بقا به على الطهارة وطهر  
او لا يجزئ حيث قال ولم يخط راسه لم يجز ما وجب وهو غيب وكذا عبارة المفيد في المصنف  
حيث قال وان ارتس فيها جنب او لا قها جسمه وان لم يرتس فيها باجمعه فسد راسه ولم  
يذلك وجوب تطهير ما ينزع جسمه دنا، ويمكن ان يراد بالفساد تعطيلها باخراجها عن قدرها  
بما فيها في رفع الحدث وبطلان وجوب تطهيرها التطهير الذي للحدثي لان بوقوع الحدث فيها وقع  
رفع الحدث بما فيها عاقبة الغسل ونفرت عن شتمها واما الرابع فمقتول الاقوي رفع  
الجنب الحدث في الجنب هناك جنب العامة لا لمقتضى سبب حكم الطهورية في الماء واما قوله في حكم  
الحكمية من الجنب وكذا ما قيل بالارتقاء حدث الجنب به وذهب الشيخان الى انه لا يطهر وهو  
لعدم المقتضى لبطائه وفي الرواية المذكورة استحقاقه بطلانه لنا وجوه الاول اصله الفصل  
الثاني اصله براه الذم من وجوب عادته ان لا يغسل ما قبله كوض صغير او ما به ونحوي  
بعد تمام انما سمي به واصل الماء الى جميع البدن ارتفاع حدثه اجماعا على البيروني حتى  
الشيخان بما رواه منصور بن حازم عن ابي يعقوب وهو عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا  
انثى البيروني انت جنب ولم تحب ولو او لا شيء توفيق به فميم بالصعيد فان رب الماء ردت  
الصعيد ولا تقع في البيروني فسد على القوم ما و منهم ذلك على تحريم الوقوع بصعيد البيروني  
يوجب فسادا لنية فطيل الغسل وعلى تخميس البيروني جواز ان تسجد في الطهارة الماء لتوابعه  
وان تسجد على القوم ما و منهم حلت على الكراهية او على كونه غير خال عن النجاسة اذ هو الغالب في  
السفر وقد يراد بالفساد التعتيل دون النجاسة واما خبره في هذه السبيلة فمناسبة  
المقتضى فلو المذهب عنها وما اقتراح بعضنا لا يحل على ما يدعيها في الكتاب **قال** طاب ثراه في  
طهارة محل الحدث به قولان اجمعا المذهب **اقول** المشهور ان المصنف لا يرفع الحدث ولا يزيل  
وهو المذهب ومذهب جمهور الصحابة ونذكر المذهب في الاول حيث اجاز الوصوف بالورد  
سعيد في الثاني حيث يسوغ ازالته النجاسة بكل ما به **قال** طاب ثراه وما يرفع به الحدث الا  
طه وحي يرفع به الحدث ثانيا قولان المروي المذهب **اقول** اما المستعمل في الغسل المذهب  
الوصوف يجوز استعماله في رفع الحدث قطعا واما المستعمل في الحدث الاكبر فانه في نفسه قطعا ويجوز  
به ازالته راجعا سنة ثم على مذهب الحدث به ثانيا كبر او صغير قال الفقهاء والشيخان لا ولا خلاف  
المذهب وقال السيد وبن ريس واختاره المصنف وهو المذهب المستعمل في ازالته وهو اختيار  
الشيخ في طهارة المذهب **قال** طاب ثراه وفيما رآه في الحديث اذ لم يفرق النجاسة قولان صحيحا على ما لا يخفى **اقول**

الحق ان حكم الغسل حكم غسلها قبلها وتبرؤ مذهب السعيد فان كان المحل يجب مما يجب  
غسله مرة واحدة كان المنفصل في الثانية طهر مع زوال العتق بالاولي وان كان يجب غسل  
مرتين كما بول حكم بطهارة الثالثة وان كان ما يغسل ثلثا كالجذء وحكم الطهارة الرابعة او سجا  
كالجذء حكم بطهارة الثانية ولا فرق بين الموت والبدن والانية وذهب السيد والمرنفي  
الى طهارة المنفصل سواء كان في الاول او الثانية وهو مذهب الحسن بن ابي عيسى وخبره  
ابن ريس وذهب المصنف والعلامة وغير المحققين الى نجاسة المنفصل وان زاد عن عدد احوال  
**قال** طاب ثراه وفي سورة لا يوكل كونه قولان وكذا في سورة المسح وكذا ما اكل الجنب حلو  
موضع الخلاف من عين النبي **اقول** السوريات لغيره ماء قليل فغسل به ثوبا يكون وفيه  
الاول طهارة لكل سورة طاهر حيوان طاهر واما نجس سورة النجس وهو مذهب علم البيروني  
واختاره المصنف والعلامة وهو الحق الثاني في نجاسة سورة الجلال والمسح وهو مذهب  
على الثالث في نجاسة سورة النجس لا يوكل كونه ماعدا الطهور وغيره من النجاسة كالغارة والهمزة  
وهو مذهب الشيخ في طهارة النجس اكل الجنب وهو مذهب الشيخ في طهارة النجس اكل الجنب وهو  
مذهب الشيخ في طهارة النجس اكل الجنب وهو مذهب الشيخ في طهارة النجس اكل الجنب وهو  
**قال** طاب ثراه وفي نجاسة الماء بما لا يدركه الطرف من الدم قولان اجمعا المذهب **اقول**  
قال الشيخ في طهارة الماء بما لا يدركه الطرف من الدم كرو من الماء اذا وقع في الماء القليل لا ينجس وقال  
ابن ادريس نجاسة واختاره المصنف والعلامة وهو المذهب **الركن الاول في طهارة الماء**  
**قال** طاب ثراه في مستباحين الدواب باطن الاصل قولان اظهرهما انه لا ينجس **اقول** مذهب  
السنة واختاره المصنف والعلامة وهو المذهب وقال الصدوق وابو علي انه نافي **قال**  
طاب ثراه ويجزئ استقبال القبلة واستند باريها ولو كان في ان ينيته على النجاسة **اقول** يخرج  
الاستقبال وان استند بامطلقا مذهب الشيخ وعلم الهدى والمصنف والعلامة وهو الحق والكراهية  
مطلقا مذهب ابي علي والخير في الصحاري والفتاوى والرحضة في ان ينية مذهب  
والكل جمعة في الصحاري والاباحية في ان ينية مذهب المفيد **قال** طاب ثراه وكذا  
قولان استنبها انه لا يخفى **اقول** لا يجزئ غسل الوجه في الغسل الى المذي في  
غسل اليد في المرفقين الى اطراف الاصل به ولو كس بان غسل في ان يغسل الى ان يغسل  
وهو مذهب الشيخ وابي علي وبن حمزة وسائر المصنف والعلامة وقال المرفقي وابن  
انه مكروه **قال** طاب ثراه وفي ثلثة اصحاب **اقول** المذهب في اجزاء المسح حصول مسحا ولو



اصبح واحده حده وهو مذبح السج في الذكر كنه وبه قال الغدعان الحسن وابو علي وسكان  
والنقي وابن ليس وقال في ثي لا يجوز ان يركب عليه صاحب مضموم من الاختلاف في البدن  
الراس اجزاء مقدار اصبع واحد **قال** طاب ثراه ولو استقبل في الاصله ان يركب عليه **اقول** لو  
استقبل السج في راس الراس والرجل اجزاء في السج كنه مكره عند ابن ليس والمص  
والنقي وهو المحدث وجوزع قال السيد بن حمزة وظاهر الصدوق والسج في السج **قال** طاب ثراه  
وفرداه المجلس يصح في كل موضع لكل صلاة وهو حسن وكذا المبطلون ولو في جهه كركب الصلاة  
يتوضا ويصلي **اقول** رنا مسلمان الا والسج فيه ثلثة اقوال الاول انه يجزئه لكل فرضه  
السج في ثي واستحله المص واختاره العلما في كنه وهو المحدث الثاني في الركع بين الصلاة بين  
بعضه واحد وهو اختيار العلما في منتهى المطلب للصحة من ثلثة اثار وجوب تجزئه الوضوء  
لكل صلاة ولو تجزئه في ثلثة الصلاة تطهر ويصلي وقال العلما وان كان عذره دائما في  
على صلاة من غير ان يجزئه وضوءه كسلس وان كان يمكن على حفظ النفس بعد الصلاة  
تطهر واستأنف وجوز **قال** طاب ثراه وفي ثلثة كتابه القرآن للمحدث كون ان يصلي  
المشهور بخبر من ثلثة المصنف للمحدث وهو قوي السج في ثي وبه وانما يصلي ويطهر  
كلامه **قال** المصنف في الوجوب وهو مذبح السج في طواخاره المص والعلما وهو المحدث **قال**  
طاب ثراه وفي وجوب السج في طواخاره المص والعلما وهو المحدث **اقول** يلزم التبرع  
وجوب السج في طواخاره وان لم ينزل واختاره المص في المعبر وقال علي الهدي بالوجوب  
وهو مذبح العلما وهو المحدث **قال** طاب ثراه ووضعه في ثي على ان يطهر **اقول** المص  
يجزئه ان يستيطان في السج ووضعه في ثي لجنبه الا يطهر وقال سلا رنا مكره  
والاول هو المحدث وهو مذبح المص والعلما وهو المحدث بالوضوء المستلزم لدخول وهو المحدث  
الرخصة في ان يجزئه خاصة فلا يباح الدخول لغيره في الاجزاء فلو اتى في وسط السج  
سج في خارج لم يحرم قطعا **قال** طاب ثراه فلو احدث في ثي غسله فله ان يقول السج في طواخاره  
والوضوء **اقول** ذنب الصدوق والسج في طواخاره وجوب العادة من راس وجزئه  
العلما وهو المحدث وذنب القاصي وابن ليس ان لا يلتفت وذنب السيد الى انما  
والوضوء بعده واختاره **قال** طاب ثراه ويجزئه السج في ثي عن الوضوء في غير تردد  
اطهره انه يجزئه **اقول** ذنب السيد في اجزاء السج في الوضوء وان كان غلبه منه وبه  
ذنب الشيخان الى انما الوضوء في ثي واختاره المص والعلما وهو المحدث **قال** طاب ثراه

الجل

الجل في ثي رنا السيد رنا انه لا يجزئه **اقول** رنا رنا وبه قال الاول الاجل وهو  
في صحته صفوان وفي مغاير رنا آخر صحاح وبه قال الصدوق والسيد واختاره  
وهو المحدث الثاني في عدم مطلقا وهو في رواية السكوني وبه قال المصنف والعلما  
ليس واختاره المص ثلثة التفصيل وهو في صحاح الحسين بن نعمان قال ثلثة  
عبد الله ان اعم ولدي تركي دم ويرى كل كيف تغيبه قال اذا رأت الحامل بعد  
مضي عشرة ايام فاعرف الوقت الذي كانت ترى الدم فيه من الشهر الذي كانت تغيبه  
فان ذلك ليس من الدم وان من الطلقت فلتوضي وتغتسل بغير وضوء وضوء وان  
رأته قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم يوم او يومين بغير او فيه فهو من الحيضة  
فلم تكن على الصلاة عددا ما لم يكن الذي كانت تغيبه في حقيقتها وان لم تنقطع الا  
بعد مضي ايام التي كانت ترى فيه الدم يوم او يومين فلتغتسل وتغتسل في شق  
تغيبه ومضمونها قال السج في ثي وعال اليها المص في المعبر وقال السج في ثي ان جاء  
قبل استبانه الجل كان حيفا وان كان بعد استبانه فهو استحاضة **قال** طاب ثراه  
ولو كمل ثلثة في حجة عشرة فقولان المروي انه حيف **اقول** قبل الطهر ثلثة ايام لها  
منها لم يعل على الصح فلو انقضت في ذلك لم يكن حيفا وهو مذبح السج في الجل وبه  
الصدوق وابو علي وابن حمزة وابن ليس وهو مذبح السيد واختاره المص  
العلما وقال في ثي يوم ان شرائطه على حصة في حجة عشرة وقواخه في ط **قال**  
طاب ثراه ولورات في ايام الحيف صغره وضربا او بعد رنا حيفه وبه والعلما  
فالترجم للعادة وفيه قول آخر **اقول** الحق ترجع العادة على التميز اذا اختلفت  
زمانا وهو قول السج في الجل وبه قال المص والسيد وابو علي واختاره المص  
والعلما وقال في ثي واكتفى بين التميز في العمل على اجماعا وثبت في ثي  
الرجوع الى العادة **قال** طاب ثراه وفي المبتدأة والمضطر به تردد وان حيا ط  
اولي حتى تتيقن الحيف **اقول** ذنب السج الى ان المبتدأة ترك العادة بنفسه  
الدم كذا العادة واختاره العلما في ثي وذنب السيد وابن ليس الى انما  
لا ترك العادة حتى تمضي ثلثة ايام واختاره المص وهو المحدث **قال** طاب ثراه  
سج في ثي على ان يطهر **اقول** تقدم اليه في ثي السج **قال** طاب ثراه وهو المحدث  
سج لو سمعت السج ان ثي نعم **اقول** من في ثي يجهود الا يغني واختاره في ط







لما عرفت التلف **قال** طاب ثراه وفي جوارز النعم بجوارز قال الشيخ **اول** يريد  
 بالجوارز الذي عليه تراب كالحمام والصفاء والبرام لقوله نعم فتعني الصعوبة والصحة  
 الارض والنجارض وقال السيد طاب ثراه لا يصح بنا فيه على نفس والمفيد اجازة عند  
 الاضطراب فلو ان ترد المص وبان جوارز الشيخ والمص وهو المص **قال** طاب ثراه  
 وفي صحته **اول** جوارز النعم مع سعة الوقت مطلقا من جهة الصدوق والعلامة  
 في منتهى المطلب ووجوب التاخير مطلقا من جهة الشيخ والسيد وسلاوة ابنه السيد  
 وسلاوة ابنه السيد والعصا وهو جوارزه مع السعة اذا كان العارض لا يبرح  
 ووجوب التاخير اذا كان قريبا مكنى الزوال في الوقت من جهة علي والعلامة في اكثر  
 كنية وانما قال المص قولان وهو عليه ان انما لم يخرج من العوالمين وجامع بينهما **قال**  
 طاب ثراه وبطلان حجب الشيخ الوجه والذراعين بالسجدة فيه روايا اشهرهما اخفى  
 المسج بوجهه كلفين **اول** المص من اعطاء النعم ومحل الجبهة وحدها من فقه السجدة  
 الحجاب وظل كلفين فمفصل العصا في اطراف الاصابع دون باقي الوجه دون الذراعين  
 وعليه يجوز ان لا صاحب واختاره الاربعه وابو علي وعليه باقي الوجه وسلاوة ابنه  
 والمص والعلامة وقا العتقة مجموع الوجه والذراعين كالمص **قال** طاب ثراه في عدد  
 احوال **اول** النعم اذا كان بدلا عن الوضوء فضره واحده للوجه واليدين واذ كان بدلا  
 عن غسل فضرته ان احدهما للوجه والآخر لليدين ذهب اليه الشيخان والصدوق  
 وسلاوة ابنه السيد واختاره المص وذهب السيد في اجزاء الضره الواحدة في الكف و  
 قا العتق بانه وجه الفقه ضرته في الكل **قال** طاب ثراه فان خشي وصلى في ثيابه  
 تردد **اول** من اجب عامدا وخشي على نفسه استعمل ما قيمته حتى يبرأ بعد صلاته امر  
 بان واتى الشيخان وبان في قال ابن ادریس واختاره المص والعلامة وهو المص **قال**  
 طاب ثراه في سائر الصلوات فقولان **اول** اذا وجب النعم لما وجب سركه وعرف في الصلاة  
 الا قرب منه لا طيفت وبغيره صلاته وذهب قال المفيد والسيد وابن ابي عمير في احد  
 قوليه والمص والعلامة وقا سلاوة ابنه جوعه عالم قراوية قال في ثيابه عالم يركع وابو علي عالم  
 يركع في الثانية **قال** طاب ثراه وبطلان حجب به الميت او الجنب منه روايان **اول** اذا  
 اجتمع ميت ومحدث وجنب هناك طاهر الما يكتفي احدهم بميت لا يغني بعد استئذان ما  
 يكتفي بغيره فان كان طاهرا ملكا كان حراما اختفى به ولا يجوز له يديه ولو خشي كل واحد خشيته فاذا

لم يكتف به او كان ميتا حيا او مع ما كل شيء من قبله الم او اوصى لاحي الناس به فالتصديق  
 اجنب به قال الشيخ في سبب والمص والعلامة وهو المص ونقل العلامة اختصاص  
 اجنب به وفي ط قال بالتحقيق ونقل في النجاسة اختصاص الميت **قال** طاب ثراه وفي معنى  
 صلي بغيره في صلاته من وجده الما وقطع وتطهر ونزلها الشيخان علي النسيان **اول**  
 الرواية اشارة الي ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن احمد بن محمد  
 رجلى دخل في الصلاة وهو يتيم وصلى ركعة فاحدث فاصلا الما قال عن فخرج فيسوي ثيابه  
 يعني على ما مضى من صلاته التي صلي بالنعم فالشيخان نزلها على النسيان لان بعد ذلك  
 مبطل اجماعا فلا يجوز له ان يركع عليه في الصلاة ليعرض ان اجماع وحجت علي السهو لان  
 الغاية من الصلاة وقبيل مشروعه بها كحدث فلا يبطل بزياد الاستباحة كما لم يظن اذ فيه  
 الحدث وعلمها الحسن على عمومها فلا يبطل الصلاة عنده بمجمل الحدث وان كان قد ابل  
 يتوضا ويصلي مع وجوده او وورد بها اذ ليس ووجب الا عادة مطلقا سوى  
 احداث عند اوسيانا واختاره المص والعلامة وهو المص **الشيخ في النجاسة**  
**قال** طاب ثراه وفي عرق الجنب من احرام وعرق الابل الجلالة والنجاسة وسوخ وذر في الخارج  
 والمص والعلامة والارباب والفرة والوزغة اختلاف واكثرية طهر **اول** منها ما لا يكو  
 عرق الجنب حراما وحلال **الشيخ** الما قال الشيخان نجاسته وقال سلاوة ابنه  
 بطهارة وهو مذهب المص والعلامة وهو المص والعلامة والنجاسة وسوخ وذهب ابن حمزة  
 وسلاوة الشيخ في سوخ وذهب ابن حمزة وسلاوة الشيخ في الوضوء من النجاسة في الي  
 نجاسته وذهب المص والعلامة الي الطهارة وهو المص والعلامة والنجاسة ذرق الدجج كالحلال  
 ونجاسته قال الشيخان وبالطهارة قال الصدوق والسيد والعلامة والعلامة والمص  
 الاربعه العقب والارباب وبالنجاسته قال الشيخان والعلامة والعلامة وبالطهارة قال ابن  
 ادریس والمص والعلامة **قال** طاب ثراه وفيما بلغ قدر الدرهم مخفقا روايان **اول**  
 وجوب انزاله **اول** ذهب الشيخان والعلامة وابن ابي عمير واختاره المص والعلامة الي  
 وجوب انزاله قدر الدرهم وبه صححه عبد الله بن ابي عمير وذهب السيد وسلاوة ابنه  
 عدم الوجوب وجعل نفا العفو قدر الدرهم وبه حسنه محمد بن ابي عمير **قال**  
 طاب ثراه ولو كان موقفا لم يجز انزاله وقيل مطلقا وقيل بشرط النجاسة **اول** ذهب ابن ابي

المسوخ



الي عدم وجوب الزالة في المنقح حتى يبلغ كل موضع منه قدر الدرهم واختاره المصنف والعلما  
وهو المصحح الثاني حتى يصب في الوط وفي النهاية لا يجب الزالة مع تصور كل موضع عن الد  
رهم الا اذا تحاشى تحاشى استنقاذ النفس له ونفرت منه **قال** طاب ثراه  
ولو خشي احد المؤمنين ولم يعلم عينه صلى الصلاة الواحدة لم يجز له من ثراه واحدة وفي بطرحها  
يصلح ما بنا **اقول** الاول من باب السجدة في طواخه المصنف والعلما وهو المصحح الثاني في مذبحه  
يس ونقده في طواخه بعض الصالحين **قال** طاب ثراه ولو خشي في حاله الصلاة فزواتان  
استبرهما ان عليه عادة **اقول** المصحح وجوبه على الناس في الوقت وضاه وهو  
مذبح المصنف والسيد واختاره المصنف والعلما وهو في صحيحه ان يصير في الاستبراء في  
الوقت واختاره المصنف في ان رشا دلا وهو في حصة الحسن اني محبوب **قال** طاب ثراه ولو  
لم يحل وخرج الوقت فلا قضاء وهو المصحح مع ما الوقت فيه قولان اشبههما انه اعادة **اقول**  
العادة في الوقت مذبح المصنف في عد وفي باب المياة من النهاية وهدى مطلقا لم يرد  
المصنف والسيد والسجدة في تطهير الثياب من ثراه واختاره ابن سببر والمصنف ان رشا دلا وهو  
المصنف **قال** طاب ثراه **قال** ولو مضمون في صحيحه وفي اعادة قولان اشبههما ان اعادة  
الاعادة في الوقت مذبح المصنف في القوا وعد في باب المياة من النهاية واختاره المصنف  
والعلما في ان رشا دلا وهو المصحح لو لم يكن عنده الا ثوب القاه وصلى عوبانا ولو سق منه  
الصلاة عوبانا كالبرد او غيره صلى فيه وهو المصحح **قال** السجدة ثم بعد ما قال ان ليس واختاره  
المصنف والعلما والحق جواز الصلاة وان لم يضر اليه اذ لم يجد غيره وقد سطرنا القول في هذه  
المسئلة في كتاب المذهب **قال** طاب ثراه السجدة في حجة البول وغيره عن ان رشا دلا وهو  
والصحر جازت الصلاة عليه وهو تطهر ان شبه ثم **اقول** كثر الاصحاح الطهارة واختاره المصنف  
في السجدة والنفقة والعلما في كنبه وهو المصحح وقال الزاوي لا يطهر بذلك وهو مذبح المصنف  
المصنف **قال** طاب ثراه وحده في في الزنوب على ان رشا دلا وهو المصحح **قال** طاب ثراه  
ذلك لما على طهارة **اقول** الحق انما تطهر ما لم يبلغه المصنف كراوان ولحق السجدة والسجدة  
المصنف والعلما **قال** طاب ثراه وفي الموضع قولان اشبههما انكرهما **اقول** مذبح المصنف هو  
انكرهما ومذبح السجدة في في وقت في طواخه وجوب اجتناب موضع الغضه ونها الموضع اختاره  
في المصنفين **قال** طاب ثراه في كنبه ما لا يوكا حتى يدبره على ان **اقول** حله لم يوكا في السجدة في

من

غير الصلاة قبل البدن على كنبه وهو مذبح المصنف والعلما **قال** السجدة والسجدة  
حتى يدبره **قال** طاب ثراه ويصل اناء من البول على اوله من ثراه على الاظهر **اقول**  
هذا هو المشهور والمصنف جعل الوسط بالتراب **قال** طاب ثراه ومن غير ذلك مده والمصنف  
احوط **اقول** ان كنبه بالمصنف الكنبه وهو مختار المصنف كنبه واهي سبب والمصنف  
وقال السجدة وابو علي كنبه **كتاب الصلاة** **قال** طاب ثراه نوافلها ربه وثبت  
ركعة على المشهور **اقول** اطلق ان السجدة في كنب الفتاوي ان تنقذ والفرق في اليوم ليلة  
احد وخمسون ركعة به روايات كثيرة اجمالا وتفصيلا في ارادها وقف عليها في كتابنا  
الكبير ونراها في اخر تفصيل النقص عن ذلك وعلمنا السجدة على المصنف والمصنف وجب ان  
على ذلك ان غير الوجب لا يحتمل ان يكون به بعض هذه النوافل لا يلزم ان يتان بالثبات في  
منها ما يضمن سندها ريعن ينقص البعبار به من ثراه المصنف والعلما ومنها ما يضمن  
اربعها واربعين سقاطا ركعتين من ثراه المصنف مع ما تقدم **قال** طاب ثراه وفي سقوط  
الوترية قولان **اقول** القولان للسجدة في السقوط قولان في الاجل والتخيير **قال** في في المصنف  
**قال** طاب ثراه اما ان اول فالدراية فيه مختلفة **اقول** في هذه اقوال كثيرة ومجرب  
منتهى وهو انما سطره اشبه القول فيها في كتاب المذهب واضربنا عن بناخو  
ان طاله وتذكرنا ما لا بد من تحصيله وهو احصاها في الطهر من جن الزوال في مقدار اداها  
ثم شترك مع العصر حتى يبقى للغروب قدر العصر فتتحقق به وكذا الكلام في بعض بين باب  
الحاضر وليس فربما فرضه في المصنف والعلما وهو في رواية داود بن فودة  
وقال العصر وقت اذا زالت الشمس وحق وقت الصلاة من مواال ان ينده قبله وكذا  
الكلام في بعض بين ومترتب وتترتب على الحق في فوايد ذكرها في كتابنا الكبير فطلب  
**قال** طاب ثراه قبل ان يدخل وقت الوضوء في السجدة المصنف **اقول** هذا قول السجدة  
حسن وسلا وقول في الاجل اول وقت الوضوء بعد الفراغ من الغروب وهو اختيار ابن سببر  
والمصنف والعلما وهو المصحح **قال** طاب ثراه اذا صلى طان دخول الوقت ثم بين الوضوء عاد  
يدخل الوقت ولا يتم فيه قول اخر **اقول** اذا طان المكلف دخول الوقت وصلى فان  
قبل ان يدخل الوقت اعدا وجها على ان يدخل وهو مكلف ولو في السجدة جازا عند السجدة  
والصلح وسلا وابن سببر والصلح في كتابهم والعلما في عدوان رشا دلا ويعد عند السيد



والله اعلم بالصواب والحق في لف وهو المعتمد ولم يرد له في الخبرين **قال** طائفة من العلماء وهو قوله  
الحديث في لف من صفة في الحزم والحزم قبله لا يدل الدنيا وفيه ضعف **اقول** هذه  
النفق من مذهب الشيخين وتلك جماعة ابن حزم وابن زهره وقال السيد والوجه على  
انها الكعبة المشرفة والوجه للبعيد واختاره ابن سبويه والمصنف والحق وهو **قال** طائفة  
منهم وفيه يجهل يستلج ويصعب موميا الى البيت المعمور **اقول** لا يدل بذلك الشيخ في قوله  
والصدق في كتابه وبه قال القاضي وان لم يمكن من النزول والافعال في قوله  
منه ابن سبويه والمصنف والحق وهو المعتمد **قال** طائفة من العلماء وفيه يستحب التمسك  
عن سبويه وهو ان توجههم الى الحرم **اقول** وجوب التمسك من سبويه في الخبر  
وهو قوله المعتمد واستحبابه من مذهب المصنف والحق وكان محققين في لزوم  
اليمين ويمنع من الاخراف عينا وسائر وقوله وسبناه على ان توجههم الى الحرم اعلم ان  
لا صحابا قولني احد هما ان الكعبة قبله لمن كان في الحرم ومن خرج عنه والتوجه اليها هو  
المتيقن لكن مع ذلك هذه المعين ومنه التوجه اليها وان خالفنا قبله لمن كان في الحرم  
ولم يمسح قبله لمن كان في الحرم ومن خرج عنه والتوجه اليها هو المتيقن لكن مع ذلك  
المعنى ومع التوجه اليها وان خالفنا قبله لمن كان في الحرم والتوجه اليها هو  
ليس الى الكعبة بل الى الحرم وان كان كذلك فقد خرج هذه المستعمل من الاستناد الى الحديث  
عن سبويه ان يكون موقفي الى الحرم وقد روى عن سبويه عن الكعبة فلو اقتصر على ما ينظر  
جهة المكنى لم يكون ما يلي الى الجهة اليمنى فيخرج عن الحرم وهو يقبل استقباله اذا كان في  
العلماء على الوجه المحرر في هذا المذهب في المصنف والحق في سبويه عن التمسك  
موديا الى المحاذرة وبوبه هذا التمسك وويل ما رواه الفضل بن عمر قال سالت ابا عبد  
عن التمسك لا صحابا ذات اليسار وعن السب فيه فقال ان الحرم ان سجدوا انزل الله  
من الكعبة ووضع في موضعها النصاب الحرم من جهة الحقيقة النور في جهة اليمن الكعبة رابعة  
اميا او عن يسارها ثمانية اميال كلها اثناعشر ميلا فاذا اخرجت ان نشان ذات اليمن  
خرج عن حد الكعبة الى النصاب الحرم واذا اخرجت ذات اليسار لم يكن خارجا عن حد الكعبة  
احديث يوزن بان مقابلة المعنى قد جعلها محتملا في الاحراف وهذه الرواية في قوله  
جواب السارق في الاستناد الى الرواية في الاستسقاء في الرواية في الاستسقاء في الاستسقاء

فخر

والاستسقاء

والاستسقاء في هذه المسئلة المذكورة في المذهب فليطلب هناك **قال** طائفة من العلماء  
استدبروا بني حبيد وان خرج الوقت **اقول** سبويه يوثق في المكلف في صلاة الى رتبة  
وقد خرج الوقت لم يجد **قال** الشيخ في قوله واختاره المصنف في الكعبة وهو احوط **قال** السيد  
وابن سبويه واختاره المصنف والحق في لف **قال** طائفة من العلماء وفيه من العلماء  
الاجواز **اقول** هذه مذهب الشيخ في كتاب الصلاة واختاره ابن حزم والمصنف والحق  
في كثير من كتبه ومنه الشيخ في قوله السيد في الجملة وابن زهره وابن سبويه والحق في لف وهو  
المعتمد **قال** طائفة من العلماء وفيه السحاب والارباب روايتان اشهرهما المنع **اقول** اما  
رواية اجواز في السحاب فمما رواه ابن ابي عمير عن جيل عن ابي عبد الله عن ابي اسحاق  
الصنعاني في جوار السحاب فقال اذا كانت ذكيت فلا بأس وانما في الارباب فمما رواه محمد بن ابي  
قال كتب اليه رسالة عن الصلاة في جلود الارباب فكتب مكروها وهو اعلم قال في الارباب  
صحاب بالاجواز وانما الخلاف بالرواية والمتقدمة للشيخ كثره ومما رواه ابن ابي عمير  
قف عليها في المذهب **قال** طائفة من العلماء وفيه من العلماء وفيه من العلماء  
الاجواز **اقول** من جهة الاحكام ومنه الصدوق **قال** طائفة من العلماء وفي الكعبة  
تردد **اقول** اجواز من جهة الشيخ والحق وابن سبويه والمصنف والمنع من جهة الصدوق وابن ابي عمير  
وهو المعتمد وقوله العلامة في لف واختاره في المحققين وهو احوط **قال** طائفة من العلماء  
محمود لوثق في عليه لروى في **اقول** اجواز من جهة الكثرة مستندة الى اصل ورواية  
ابن جعفر والمنع من جهة الشيخ في ط **قال** طائفة من العلماء وفيه من العلماء  
الاجواز من جهة الكثرة ومنه صاحب الوسائل والمفيدان في الحديث اذا لم يكن في طهارة  
المصنف والحق وهو المعتمد والمنع من جهة الشيخ في ان سبويه وهو مذهب الشيخ وابن ابي عمير  
**قال** طائفة من العلماء وفي جوار صلاة المرأة الى جانب الرجل الصلاة قولان **اقول** التمسك في الصلاة  
والحق في مذهب الشيخ في الكثرة ومنه صاحب الوسائل والمفيدان في الحديث اذا لم يكن في طهارة  
مذهب الشيخ وابن حزم **قال** طائفة من العلماء وفيه من العلماء وفيه من العلماء  
القائلين بذلك في قوله في قوله وانما اصل عدمه وانما سبويه في قوله انه احد  
**قال** طائفة من العلماء وفي الكعبة والحق روايتان اشهرهما المنع **اقول** اما  
الاجواز من جهة الشيخ في المسائل الموصولة والمسائل الموصولة انما هي مستندة الى رواية  
الاجواز والمنع من جهة غيره كما ومنه ان صحاب وبه تفاوتت الروايات **قال** طائفة من العلماء







في قوله ويدرك كجوابه ان كونه في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
والصحة واعتبار السبب في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
كثيره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
السبب من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
بينهما باكله في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
به واجب ويحتمل ان سبب طاراه الله في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
نراه وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
في الزوال ومنه السيد الحسن والشيخ ابن ريس واختاره الشيخ في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
**قال** طاراه الله في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
او ريس في وجوب الصفا واختاره الشيخ في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
في ان سبب طاراه الله في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
في حال الخطبة من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
كلامه من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
الخطيب والمستحب وليس بطلان المحذور من كل منهما **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
بدعة وقيل مكره **اقول** المراد به اذا كان في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
ما يغور في الخطبة والتحرر من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
لفوا كراهية من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
موجود او ممكن الاجماع والخطبان استحب الاجماع ومنه قولهم **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
العدد والخطبان استحب الاجماع والخطبان استحب الاجماع ومنه قولهم **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
والشيخ والشيخ وهو المستحب والسيد وسواه **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
ولم يوافقوا في هذه الصلاة وقيل في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
ثمة الاول ان كراهية الاستدانة في جعلها لك في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
وياتي بالسجدة في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
في جعلها لك في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
وهو اختيار ابن ادرس انما بطلان الصلاة بذلك لا بد من جعلها بين السجدة والصلوة

بالن

بالنية ومع اغفال ذلك بطلان الصلاة وهو اختيار الشيخ في قوله **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
نراه وقيل في كونه كسب على انما **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
واجب القنوت قبل القراءة في قوله **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
طاب نراه وقيل في كونه كسب على انما **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
واجبة او مستحبة في قوله **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
**قال** طاراه الله في قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
بين كونه كسب على انما **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
العلامه وهو المعتمد وبالن في قوله **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
يجب ان لا يخفى **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
مسلم قال قلنا لا يفي حقه من هذه الرياح والظلمة بل يصح ان يقال في كل اخوان  
السما في ظلمة او يريح او يقع فضل له صلاة الكسوف حتى يسكن وبها افني المعتمد  
في قوله **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
في اقتصر من الكسوف والنزول على الرياح المحذورة والظلمة الشديدة وكذا الشيخ  
وابن ريس **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
الاصح **اقول** اذا اتفق وقتا حاضرة والكسوف باحاضرة وان تفتق وقتا  
حده خاصة بداهتها واذا استمع الوقتان فيها يبدء قائل فيه حكمه اقوال اول  
التخير وهو من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
تقديم الكسوف ثم الغزبية قاله في طائفة مقدم الغزبية ثم الكسوف على قوله  
قاله القاضي وابن حزم والشيخ في قوله **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
في الكسوف الكسوف **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
بالنية الا مع التذرع وهو كسبه **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
يجزي راكبا مع القدرة ويجوز له قال ابو علي **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
شهر رمضان وفي شهر ربيع الثاني الفركوة زيادة على المرتبة **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
هذا هو المشهور وقال الصدوق رمضان كونه في الشهر ورواها في المباني  
من المذهب **المعتمد الثالث** التواضع **قال** طاراه الله في قوله وفي قوله **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره  
من الرابعية اسقط الزائد واتي بالفتا **اقول** هذا من باب السبب واحد قوي الشيخ واخاره

والجمل

استجاب



يسجدوا بالحسن فيه ثلثة افعال ان اول البطلان مطلقا قال السيد وسار  
بسن واليق والفاضل والمص والعلامة في كتبه ان البطلان ان كان في ال  
ولتين وثلاثة المغرب والضحى ان كان في الاخرتين في الرابعة فقط السجود  
يا في ركوع وسقط زيادة السجدة عند القابل وان كانا ركعا وهو  
الشيخ ان البطلان ان كان في الركوع او في دون الثانية والثالثة وهو  
العلامة وابو علي **قال** طاب ثراه ولو نقص عدد صلاته ثم ذكر ان لم يركع على ان  
**اقول** طه الحسن واليق ان عادة مطلقا وهو من الشيخ في يد وقال في طه  
من قال ان نقص ساريا لم يكن عليه عادة الصلاة لان العنق الذي بعده في حكم  
السجود قال وهو الاقرب عندنا واختاره المص والعلامة وقال الصدوق في المعتبر  
ان صليت ركعتين ثم قمت فذبت في حاجتك فاضف الي صلته كما نقصت من صلته  
اعادته الصلاة في هذه المسئلة من باب يونس ابن عبد الرحمن احتج ان يكون  
ابي بصير قال سألها قرعة عن رجل صلي ركعتين ثم قام فذبت في حاجته قال يستحق  
صلاته والسنة ضعيف ويحيى على ما اذا لم يفعل المبطول **السنة** ضعيف واحتج المص  
من بعده بارواه زاده عن ابي بصير عن الرجل يسجد في الركعة ويكلم قال ثم تابع في  
صلاته فكم او لم يكلم ولا عليه شي وفي معناه رواية محمد بن مسلم عن رجل صلي ركعتين  
المكتوبة فسلم وبورك في ان قد اتم الصلاة وتكلم ثم ذكر انه لم يصلي غير الركعتين قال عتيق  
بقي عليه الصلاة والشي عليه حقه الصدوق بارواه عمار بن موسى عن ابي عبد الله في  
ان قال والرجل يذكر بعد ما قام وتكلم ومضي في حوائجه انه انما يصلي ركعتين في الظهر  
العصر والجمعة والمغرب قال ينبغي على صلته فيتمها ولو بلغ الصلوات ولا يبعد الصلاة  
لمستند ضعيف قال العلامة في آفاق والاقرب عندنا التفصيل فان خرج المصلي عن  
كونه صليها بان يذوب ويكر اعاد والافلا حجتنا ان جاز **قال** طاب ثراه وفي  
الركوع اذا ذكر انه وبورك له رسل نفسه ومنهم من خصه بالخيرتين وان البطلان **اقول**  
اذا سكت في الركوع وهو قائم وجب ان يركع فاذا ذكر انه كان قد ركع كان فيه ثلثة افعال  
ان اول صحة الصلاة ورسال نفسه من غير رفع مطلقا اي سكونا في اولتين او في  
قال الشيخ في الجواهر ان في بقية الصلوة في الحكم المذكور يكون السكت في الاخرتين وبطلان  
ان وقع في الاولتين قاله الشيخ في تبيينه وعلم الهدى وتبعها الفاضل والشيخ وابو داود

البطلان مطلقا وهو خطا حسن واختاره المص والعلامة في كتبه وهو مستند **قال** طاب ثراه  
ففي الاولتين ويحيى طبركهما جالسا وركعتين قايما على رواية وفي السكت **اقول** اذا  
بين الاثنتين والثلاثين السجود انما ينبغي على السكت والمستند في ان حياطه فيه بين  
الركعة من جلوس او ركوع فقيام وهو رواية محمد بن ابراهيم وبه قال الشيخان والسيد  
وابو علي وقال الحسن يصلي ركعتين من جلوس ولم يذكر التحريم والعقبة على تقدير البناء  
على الاكثر قال علي ركعة من قيام ولم يذكر التحريم **قال** طاب ثراه وفي كل  
زيادة وصحها وصحها في قيام وقيام في موضعين **اقول** كذلك نقل الشيخ  
والمص والعلامة ولم يذكر القابل وقال الصدوق ان لا يجان الا على ركعة في  
حال القيام وحسن ترك الشهادة ولم يذكر زادوا ونقصوا في موضع آخر  
فان سكت ناسيا فقلت التيمم صحفكم فاتم صلاتكم وسجد سجدتي السهو قال الحسن  
انما يجان في امرين الكلام ساريا والسكت في ربيع ركعات او حتى ليس واجب  
فيما عدلها وقال المفيد بوجه ثلثة اشياء السهو في سجدة حتى يموت عليها  
الشهادة حتى يركع والكلام ساريا وضاف في ط السلام في الاولتين **قال**  
والسكت بين الاربعة والخمس وفي الجبل ابدال اسم بالقيام في موضعين وهو عكسه  
طاب ثراه وبما عدا التسليم على ان شئ **اقول** يذابو لمعه وهو من باب ثلثة  
والعلامة واليق وساروا حسن واختاره ابن ابي السب والعلامة وفي المص  
والعلامة في الركعة عن بعض اصحابنا كونه قبل التسليم وذوبها ابو علي في  
بعد التسليم ان كان للزيادة كان للنقصه مقبلة واختاره الصدوق في العقبة **قال**  
طاب ثراه ولا يجب فيها ذكر **اقول** يذابو مذهب المص والعلامة في الف واجزائي  
بمطلق الذكر وعن المفيد والسيد والصدوق واليق وساروا العلامة في الحمد لله  
وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته او بسم الله وبالله اللهم صل على محمد  
وآل محمد واجتنبوا بارواه عبد الله الجلي قال سمعت ابا عبد الله يقول في سجدة  
السجود بسم الله وبالله و صل الله على محمد وآل محمد وسمعت اخري يقول فيها بسم  
بالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته قال المص وهو منافية للمذهب لم يصح  
منصب ان عامة عن السجود في الجادة وليس حركه في الدلالة في السجود على الامام بل  
يجوز ان يكون سمعه يقول ذلك على سبيل الاتي وسجد في السجود **قال** طاب ثراه



رفع منصبه الى ما عني **اسم** **اول** يذود على الصدوق في حيا حوز السوي على ان  
المعصوم في العباد و يستند في ذلك رواية ضعيفة يجب عدولنا عن الادلة العظيمة  
على عصمة الامام عامه و حقيق مذكور في الكتب الكافية **قال** طاب ثراه وفيها اثبات  
لعدم ما يظهر به تردد والاحوط الوجوب **اول** اذا شهد عدم ما يظهر به وضو  
نما لكونه ميتا ومجوسا في موضع محقق سقطت الصلاة اذ اوقفا وهو مذهب  
والعلماء وقر المحققين واستطاب ابن ادريس اداء اوجوب قضا و بيا وهو  
السيد والسيد و اوجب المعتمد عليه ذكر الله في اوقات الصلاة وهو حسن وقول  
اخر **السيد** **قال** طاب ثراه وفي وجوب ترتيب الفوات على تمايزه تردد و استنبط  
سبح **اول** لا ترتيب بين فوات غير يوميه مع انفسها ولا بينها وبين اليوميات في  
صوره التفتيح فنبذنا لمضيقها وجوبا واستاعها فقدم محاضرة استجابا وتترتب  
الفوات اليوميه مع نفسها فلو فأت العصر ثم الظهر فقدم العصر في الفضل في الظهر  
ول ترتيب الفوات اليوميه على حواضرها في غير احوال **قال** اول لا مطلقا  
مذهب الصدوق الثاني الترتيب مطلقا وهو مذهب الشافعي والشافعي والشافعي  
والشافعي وابن ادريس الثالث الترتيب اذا كانت واحدة لا غير وهو مذهب الشافعي  
الرابع الترتيب اذا كان الفات يوم حاضر بعدد الفات يوم حاضر بعدد  
او بعدد ولا ترتيب لغير اليوم وان اختلف وهو مذهب الامامية والمعتزلة **قال**  
طاب ثراه وتذكر الركعة اذ ركعتين وادرك الركعة اذ ركعتين **اول** شرط  
في الاستسقاء اذ ركعتين الركعة في ادراك الركعة ولم يشرط السيد واكتفى بدارك  
الركعة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه ولا ياتر عن بوا على منه بما عتبه كالابن عبيد  
رواية **ع** **اول** روي الشيخ عن عمار الساباطي قال سالت ابا عبد الله عن رجل  
يصلي يعقوب وهم في موضع اسفل في الموضع الذي يصلي فيه فقال اذا كان في الام  
على سبيل كان او في موضع اخر في موضعهم لم يخرج من الموضع وهو في الموضع  
استارة المصلي اليه دليل على توقفه لكتبا مويد بهما الصحاب ولا حرج في الارض المحرمة  
وان كان لو فرضت لشارت عالية بالعمدة اما الموم فمخوف غلوه وان خرج عن العادة  
**قال** طاب ثراه ويكره القراءة خلف الامام في ان خفايته على الشكر وفي اجرة كونه ولو  
اهمهم ولو لم يسمع من غير قراء **اول** من استسكن ان لا يجزيه وفيها ثمان اول من استسكن

20  
وفيه قولان الاول الترخيم قاله الشيخان وابن حزم الثاني في الكبرية قاله ابو علي و  
المعصوم والعلماء في القواعد الثاني في مع عدم السماع وفيه ثلثة اقوال اول وجوب القراءة  
وهو مذهب الشافعي الثاني استحباب اذ لم يسمع ولو مولى الامم وهو قول السيد والشافعي  
في واختاره المصنف والعلماء في لغا وتختص القراءة بالحد ثلثة لا يكره في الاجرة مطلقا  
ميتا بالسمع وعدمه وقال سمار وروي ان ترك القراءة في صلاة الجهر خلف الامام اجب  
المسببة ثلثة ان خفايته وفيها ثلثة اقوال اول استحباب القراءة قاله الشيخ والثاني  
واختاره العلماء في عدل الثاني الترخيم وهو مذهب السيد وابن ابي شيك الثالث الكبرية وهو  
مذهب المصنف **قال** طاب ثراه ويعتبر في الامام العقل والاعيان والحد له وطريقه لظهور  
والبلوغ على ان ظهر **اول** منه القاضي والشيخ في غير اعادة الصبي وهو اختيار المصنف والعلماء  
في كبريه وجوز في كتابي الفروع العامة الصبي وقال ابو علي ونعم ما قال ان كان امام  
الاجل لم يجز فيه البلوغ وليس لاحد ان يقيمه **قال** طاب ثراه فاذا ذكره بعد انقضاء  
الركعة كبر وسجد معه فاذا سلم الامام استقبل وهو كذا يقولوا ذكره بعد السجود **اول**  
بين مسليان اولي اذ ادرك الامام بعد ركعة في ركعة اخرى كبر ففتح وسجد معه  
يجب عليه استسقاء صلاة ثم يجزى استسقاء في قول المصنف في هذه المسئلة فاختار  
الشافعي الثاني وهو المعتمد وحكي الاول قول وخبر به في الاجرة الثاني انما اذا ادرك  
بعد ركعة رابعة في السجدة الاخرة كبر لا يفتح وجلس معه فاذا سلم الامام قام  
فاقم صلاة ثم يجزى استسقاء في ركعة لا يركعها ولا يفتح اليه انما انفراد ويدرك ركعة  
الاجرة في الموضعين **قال** طاب ثراه جازان يصلي صلاة ذات اربع وفي كبريه رواه  
استبرج راية ابي الحسن **اول** في كبريه هذه الصلاة اذا كانت المغرب رواه ابيان احدها  
وهي المكية في الكتاب رواية ابي الحسن في الحسن عن ابي عبد الله عن متفطنة للصلاة بالفرقة  
الاولى ركعة وبالثانية ركعتين وعليها جمهور الصحاب وهو المعتمد وخبر في طي ذلك  
وبين المعتمد ومذهب العامة والشافعي والشافعي والشافعي في اربع وجعله في عدل الجود ليل  
كليف انما زيادة جلوس واجتوا على الحاشية زاراه كذا في الشهد والفتوى  
بها **الكر** **قال** طاب ثراه وهل يجازي اسلاح فيه تردد السيد يجوز **اول** وجوب  
الشيخ في خط واختاره المصنف والعلماء وان سجد مذهب ابي علي **قال** طاب ثراه والمسلم  
اربعة ان في ذراعين قول على المشهور او قد رعد البصر من الارض يقول على الوجه **اول**







شعيب عن عبد صالح عن قاضي اذ لم يجد دفعا اليه من لا ينصب وفي طريقه مع ذوربا  
ابن ابن عثمان ولا يعلم بها قاعا ومثلا التردد والنظر الى ما دلت عليه الرواية  
وعوم قوله عن علي كل كبراء اجر وروي بعض في ابن عبد الله عن قال كان عبد  
عمر فطوته الصفحة ومن لا يتوالي وقال لا يجرى الا ان لا يجدهم فان لم يجدهم  
لا ينصب ولحمدة المنع ويؤيده رواية سبيعي عن ابن سعد عن عمار بن  
سالم عن الزكاة في توجع فبين لا يوفى قال لا ولا زكاة ولا فطر **قال** كذا  
والعدالة وقد اعتبر ما قوم وهو احوط واقتصر اخرون على ما بينه الكبار **قول** لم  
يذكر الصدوق في اشراط العدالة وكذا اسما واختاره المصنف والعلامة دبا عتار  
قال السكوني والفقهاء وابن حمزة وابن ابي شيبان في الفقرة ونقل المصنف في المعبر  
الاقتصر على ما بينه الكبار وهو طيبي **قال** طاب ثراه ولو قصر المصنف على كفايته  
جاز ان يقبل الزكاة **قول** وهو طيبي وزمزم في المصنف في كفايته الماشي على  
من المصنف في قوت يوصيه وليته جاز له ان يقبل الزكاة وهو طيبي وزمزم في المصنف  
بغيره دخل في قسم المستحقين ولا يتعدى الا عطا في طرق مستحق الزكاة بعد روي في  
لا يجعل له منها ما ينفق به الضرورة فلا يستحق ما زاد وهو احوط **قال** طاب ثراه  
ولو مات بعد الملتصق بالزكاة ولا ورث له ورث ارباب الزكاة وفيه وجه اخر  
**قول** الاول اختيار الصدوقين والشيخ وابن ابي شيبان وهو طيبي وفيه وجه اخر  
عام وهو وارث من لا وارث له **قال** طاب ثراه اقل ما يعطى الفقير ما يفي به  
الاول وفيه ما يجب في الثاني والاول اظهر **قول** الاول من مذهب الشيخ والفقهاء  
والسيد في الانتصار واختاره المصنف وساروا في مذهب ابن ابي عمير  
في المسائل الموصلة ولم يقدروا السيد اجملا واختاره ابن ابي عمير والعلامة في الفقه  
المجتمعة **قال** طاب ثراه اذا قبض العام الصدقة في صاحبها على ما يفي به  
بما من مذهب الشيخ في طو اختاره المصنف والعلامة في كتاب الزكاة في باب الوجوب  
والعمدة والابن ابي عمير في العام او الساعي اما الفقيه والفقيه فلا يجب على احد  
اجا **قال** طاب ثراه وسقط مع اخيه سهم السقاء ولو لم يوفى بسقط سهمهم سهم السبي والعام  
قلناه لا يسقط **قول** اذ من سبي القليلة انما يسقط سهمها المصلحة شرط بطون

عنه كما سقط سهم السكينة الثانية واما اذا فسر ثابته المصنف لم يسقط لتحقيقه القيمة  
**قال** طاب ثراه وفيه في جميع الاجناس صاع وهو ثمانية ارطال بالعراقي  
ومن اللبن اربعة ارطال وفرد قوم بالمدي **قول** ثمانية اقوال الاول  
انه يسقط في الكل ذهب اليه التقي والفاضل وابو علي وتلميذه واختاره المصنف  
في لف وهو الموصلة الثانية في انه تسعة في غير اللبن ومنه تسعة عراقيه ومنه اربعة  
ذهب اليه الشيخ في طو وابن حمزة وابن ابي شيبان قال في اربعة ارطال وطابق  
**قال** طاب ثراه وفيه في صلاة العيد فطرة وبعد جاذفة وفيه في القضا  
وهو احوط **قول** المشهور ان وقت الاخراج في غروب الشمس ليلة الفطر الى  
زوال الشمس في يوم العيد فان زالت الشمس ولم يكن اخراجها فان كان قد غربا  
اخرجها بنية الادا وان لم يكن غربا قال الفقيهان سقط وبه قال المصنف التقي  
والفاضل وقال ابن ابي عمير اداؤها وقال الشيخ في الاستبصار في اخراجها  
بنية القضا وبه قال ابن حمزة وابو علي واختاره العلامة في كتبه وهو الموصلة  
**الحرف** **قال** طاب ثراه ولا يجب في الكثرة حتى تبلغ قيمته عشرين دينارا وكذا المعبر  
في المصنف على رواية البرزنجي **قول** اعتبار النصاب في المصنف من مذهب الشيخ في  
به وعدم اعتبار مذهب في الخلاف والاصح دوط وقال ابن حمزة والله اعلم  
وهو الموصلة واختاره ابن ابي عمير وفيه وان قل واعتبر التقي فيه مقدار دينار وهو  
طه الصدوق في حديث رواه في كتابه وفي المصنف **قال** طاب ثراه وفيه سهم  
على الاستبصار **قول** هذا المصنف عند علي بن ابي عمير ربع سهم في سهم واحد  
يعلم به قال **قال** طاب ثراه وفيه في استحقاق من ينصب اليه بالامة قوله ان  
لا يستحق **قول** استحقاقه مذهب السيد ومنه مذهب الشيخ في طو وابن حمزة وابن  
ادريس والمصنف والعلامة وهو الموصلة **قال** طاب ثراه وهو يجوز ان يخفى به الطائفة  
حتى الواحد فيه تردد احوط بسط عليهم ولو تقوا **قول** وجوب البسط على ان وفي  
مذهب التقي وهو طيبي والشيخ وبالكسحيب قال ابن ابي عمير واختاره المصنف والعلامة  
المجتمعة **قال** طاب ثراه وفيه في اعتبار الايمان تردد واعتباره احوط **قول** المصنف  
ان يان في المستحق الخمس للغير عن عدة غير المؤمن وهو فتوى ان صحا ويحتمل ضعفها  
عدمه لا يستحقه بالتولية والنسب المسلمون يوارثون وان اختلفوا في الرأي **قال**



طاب ثراه وفي اختصاصه بالمعادن تردد استلزامه ان الناس فيها شرع **اقول** من اصحابنا  
 من اطلق القول بكون المعادن للامام ع كالفيد وتلميذه والقاضي والشيخ في  
 قوليه والحق في الفقه من ان النقال عندهم وخضه ابن يس با يكون في ملكه  
 ايجال وقال الشيخ في طاب لا شراك بالظاهر بين المسلمين واختاره الحق  
 عند وقواه في التكره لشدة احتياج الناس اليها فلو كانت من خصائصه لا فقر  
 المتصرف فيها الى اذنه وذلك ضرر وضيق وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وقيل اذا  
 غزى قوم بغية اذنه فغنيتمهم والرواية مقطوعة **اقول** الرواية اشارة الى  
 رواه العباس الوراق عن رجل سماه عزي بن عبد الله ع قال اذا غزى قوم بغية  
 اذن الامام فغنيتمهم كانت الغنيمة كلها للامام ع وان غزوا بامرهم كان للامام ع  
 الخمس وعيها على الاصل وبها يد صنعها سبب قطعها وتسميتها مرسله اظهر في  
 الاصل طاب والمقطوع ما لا يسند الى معصوم والموسل عاجل بعض روايته وقد روي  
 ذلك في مقدمة المذهب **قال** طاب ثراه وفي حال العينة لا بأس بالملك والحق  
 المساكين والمتاجر **اقول** في باب النقي الى عدم اباة الثلثة المذكورة وذات المعينة  
 الى اباة الملك خاصة وقال الشيخ با اباة الثلثة وتبعه ابو علي والمص والعلامة  
 وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وفي مستحقه اقوال **اقول** في باب سائر الى اباة  
 في حال العينة نقيضه المص والعلامة والمفيد اجازة في فقر السيرة واختاره الحق  
 حقه ووجب حفظه بالوصية النقي وابن يس وخير بين الدين والوصية الشيخ في  
 الحاريري واجاز المص والعلامة صرحه وخير للمعصن صرفه الى بقية الاصل في عا  
 التتمه وهو المعتمد وقد استغنيا البحث في هذه المسائل في المذهب فليطلب من  
 هناك **قال** طاب ثراه وفي النذر المعين تردد **اقول** المعتمد اعتبار التعيين في  
 نذر المعين كذو السبع والعلامة ومخبر التعيين ان يعين النذر في نية ولا يكفي ان  
 طاب كذو السبع وابن يس **قال** طاب ثراه وفي وقتا للمعدي وبيان  
 اصحابها مساواة الواجب **اقول** معنى المص منها مساواة الواجب في امتدادها  
 المستدرك الى ان زوال عم يعقوت وقتها ويؤخذ بالسكن والعلامة في الفقه  
 ذهب السيد الى امتدادها الى الغروب وبه قال ابن خزيمة والعلامة وابن  
 ادريس واختاره المص في المعتمد والمعتمد **قال** طاب ثراه وقيل يجوز تقديم نية

رمضان

رمضان على البدل ويحرم فيه نية واحدة **اقول** من مسكن ان لا يحرم  
 تقديم نية شهر رمضان على البدل للناس في السنة في طاب وكذا الوعد في يوم  
 او ايام ولو كان ذاكرا فبايد من تحريمها ومنه ابن يس واختاره المص والعلامة  
 الثانية هل يحرم نية واحدة لصيام الشهر من اوله قاله الثاني والتقي وسائر  
 نعم ومنه المص والعلامة وهو المعتمد **قال** في حد التقدم على القول بثلثة ايام  
 دون **قال** طاب ثراه ولو صام نية الواجب لم يكره لو رويته ونية وليست قول اخر  
**اقول** مع تردد النية ان يوي اصوم فوضا او نقي نقي الصيام عن الشيخ انه يحرم  
 ومنه المص والعلامة شرط المحرم في النية وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وقيل ودبر على  
 الشهر **اقول** اوجب الشيخ في كتابي الفروع الكفارة بالوطي في البر وان لم يحصل  
 انزال على الفاعل والمفعول وبه قال المص والعلامة وفي رواية على ان الحكم  
 عن رجل غشي ابني عبد الله ع قال اذا ابني المرأة الرجل في البر وهر صابته لم ينقض صومها  
 وليس عليها عار وهر مرسله ولا اعرف بها فاقيل **قال** طاب ثراه وفي فساد  
 الصوم بولي الغلام تردد **اقول** طاب المص في اشراعه عدمه او تردد في ابطاله  
 والعلامة ووجوب الكفارة مذو السبع والشيخ في الكتابين والعلامة في كنية **قال**  
 طاب ثراه وان رما في الماء وقيل كره **اقول** انكر اية مذو السبع فلهذا المص  
 والعلامة فقط مذهب النقي وهو الكفارة مذو السبعين وبه قال العلامة والسيد  
 في الانتصار **قال** طاب ثراه وفي السحوط ومضغ العلك تردد استلزامه كنية **اقول**  
 من مسكن ان ولي السحوط والكفارة قال المفيد وتلميذه وهو مذو السبعين  
 وصل الى الحق والقضا خاصة مذو السبعين في طوبه قال النقي وانه نقي في  
 كونه قال في نه وفي بابا حقه قال المص ووق في المقنع والعلامة ولم  
 يذكره احسن في المفردات الثانية مضغ العلك حقه قال الشيخ في نه وبه قال  
 في طاب **قال** طاب ثراه وفي الحقة قولان استلزامه النجس بالطلع **اقول** من مسكن ان  
 ان ولي الحقة بالاحتياط والمعتمد وجوب القضا وهو مذو السبعين في الجمل وطوبه  
 العلامة في الفقه وقال في النجس حقه وهو اختيار المص وابن ادريس الثانية  
 الحقة بالجملة وبه قال الشيخ في الجمل وطوبه واختاره المص وهو المعتمد وبه  
 لقضا قال المص وهو نقي **قال** طاب ثراه وبه قال في الجمل وطوبه واختاره المص وهو المعتمد وبه

كتاب الصوم



في هذه المسئلة **قال** طائفة في الكذب على الله ورسوله والائمة قولان **اقول** هما مستلذان  
الاول الكذب على الله ورسوله والائمة والمسلمون في ذلك الامر خاصة وهو من الكذب  
الاجل واختاره ابن ادريس والمصنف والحق في وجوب القضاء واصنافه استبان  
وبه قال الشيخ والقاضي والسيد في ان نقار ان نية الرعاس وقد تقدم الوجه فيه **قال**  
طاب ثراه وفي تحريم الكذب على النبي صلى الله عليه واله وسلم والائمة والوجوب **اقول** المحذور  
جواب القضاء والكفارة على وجه البقاء على جنابه بعد طلوع الفجر وهو من الكذب  
الحقيقي وايضا على سائر الاحسن وابن يس والمصنف والمحقق الحسن بوجوب القضاء  
خاصة وقال الصدوق في المغتصبة **قال** طاب ثراه وفيه من مذهب **اقول** التحريم  
في حال الكفر من مذهب الاكثر وبه قال النعمان وسائر النجاشي والقاضي وابن ابي  
الصدوق ومنه من مذهب الحسن **قال** طاب ثراه وفيه من مذهب الحسن بوجوب القضاء  
**اول** القابل هو الصدوق وابي حمزة والشيخ في كذب الجاهل والامر على الواحدة  
وهو اجتناب الكذب في نفسه والندوة والاول هو المحمدي **قال** طاب ثراه ولو انتم  
نام قال الشيخان عليه القضاء والكفارة **اقول** سنت القول للشيخ في كذب الجاهل  
هو من كذب الشيخان برواية قاصرة الدلالة على مطلوبه مع ضعفه وانقصه المصنف على القضاء  
والاول هو المحمدي وهو من مذهب **قال** طائفة في كذب الجاهل في كذب الجاهل  
استنبها انه لا قضاء ولا كفارة في كذب الجاهل في كذب الجاهل **اقول** بنا مستلذان الا ولي الحق وقد  
عدم الحق فيها والاشباه ان من عقيب النظر والملاعبة والملاعبة او استمع وبه  
وقع في كذب القول الاول ان من عقيب النظر المتكرر ولا شيء عليه عند المصنف الشيخ في  
وابن يس ولم يوفقا بين المحللة والمحذرة ووجب في طاعة القضاء بالنظر الى المحللة ووجب  
العمل في الكفارة مع قصد الانزال ولا هو القضاء ولا فوق بين المحللة والمحذرة وقد استعينا  
الوجه في هذه المسئلة في المذهب قال يوجد في كتابه ما رآه وقف عليه الشيخ في الملاعبة  
والمتلذذ ان كان قصد الانزال لم يقطع وان كان لا يقطع ذلك على الاول وقال ابو علي  
جب القضاء خاصة انك اسمع ولا شيء عليه فيه عند الشيخ في نه وطوال الحسن وابن يس  
واختاره المصنف وفيه القضاء عند المصنف واه قاره العمل ما لم يقصد الانزال وهو  
الكفارة ومنها فروع ذكرنا في الكفارة الكتاب بالكلية **قال** طاب ثراه سكر الكفارة مع  
يقضيها بالايام وهو سكر سكر الوطى في اليوم الواحد قبل غروب الشمس **اقول** انما سكر

ذهب

ذهب السيد والسيد الى انما سكر مطلقا وذهب الشيخ وابي حمزة والمصنف الى كذا  
الي عدمه مطلقا وفضل ابو علي فكره ما مع كذا الكفر وحقق هذه المسئلة  
فروعه المذكورة في المذهب **قال** طاب ثراه ولا من المحزون وان سبق منه النية  
على الاستسقاء **اقول** ذهب الشيخان الى حكم الغنا كالنوم لا يزال هو المكلف في المصنف عليه ان كان  
اول النهار قد سبق منه النية كان حكمه الصائم وان لم يكن سبق منه فان افق في قبل  
الزوال لم يفي وان لم يبق الى الزوال ولم يكن سبق منه النية قضى بقية اليوم بالايام  
كان نائم وذهب المصنف الى حكمه المحزون في ارتفاع التكليف وعدمه الصائم  
من سبق النية ولا يجب عليه لو في الزوال او بعده تناول او لم يكن تناول  
المعتمد **قال** طاب ثراه ولصح من لم يكفر في النذر المعين المسترطوف او حذر **اقول**  
مشهور **اقول** قد حرم الله على المصنف بالامانة الى ما استصفاه منه من عمل الاجاب  
بالمشهور وهذه المسئلة لا خلاف فيها بين اصحابنا والمستند عارواه ابراهيم بن  
عبد الحميد عن ابي الحسن عن قال سألته عن الرجل يحلف الله عليه صوم يوم مسي قال صوم  
يومه في السفر والحضر **الشيخ** في هذا الحديث من نذر يوم معين وشروط صومه مشهور  
مستند على هذا التاويل برواية علي بن مهزيار قال كتب ابي بصير الى ادريس  
يا سيدي نذرت ان رصوم كل يوم سبت فان لم اصم في الذي يلزم مني من الكفارة  
فكتب وقد انتهت تركه ان من علمه وليس عليه صومه في سفر ولا مرض الا ان يكون نذرت  
ذلك وهو مع كونها مستقلة على المكاتبه مقطوعة فاما طائفة من اصحابنا فقولوا  
**قال** طاب ثراه ولصح في واجب غير ذلك على الظاهر **اقول** مذهبنا في الواجب  
في السفر ان في صور اخرجه المصنف وهو اربعة ان ولي ثلثة ايام دم المتواتر ثمانية  
عشر بدل اليد في المصنف في عرفه ثلثة النذر المشروط سفر او حضر او غيره  
مما كان سفره اكثر من حضره وما يخرج عن ذلك لا يجوز فيه الصوم على المصنف **اقول**  
من غير استثناء وبعض اصحابنا يستثنى في ثلث صور الاول اجازة السيد صوم المعني  
بالنذر اذا وافق السفر اليه للمعني قوله يجوز فاعاد رمضان في الواجب الثاني  
اجازة الصدوق في خبره السيد وابي حمزة صوم الكفارة التي يلزم فيها التوبة اذا  
كان افطاره بوجوب الاستسقاء **قال** طاب ثراه وفيه يتيقن الواحد للصوم حصة  
**اقول** في الواجب في رمضان اجتنابا للصوم دون غيره من الايام مذهب سائر



عن أبي عبد الله عليه السلام في كيفية كان من قبل سيد أبي علي والمصطفى والمصطفى  
قبولهما من خارج أو مع الحجة ومن معهما القضاة من سوا البلد وخارجة من سوا البلد  
الشيخ في ط قال طاب ثراه وفي الحديث من الزوال والرد **اقول** يريد إذا راي  
البلد قبل الزوال لم يكن لليلة الماضية ان كان لا صوم ولم يمتنع ان كان المفطر وما به  
يقول **قال** طاب ثراه والمرضى إذا استبرأ من المرض إلى رمضان أخر سقط القضاء  
الظاهر بقصد من كل يوم **اقول** ذهب عن أبي إسحاق وجوب العقد إذا  
وجوبه وإن صحب إلى سقوطه وانتقال الفرض في القدر وهو المذهب **قال** طاب ثراه ور  
وي القضاة المسافر ولو كان في ذلك السفر والولي مراعاة المكان لتجوز السفر **اقول**  
المراد بالسفر أن يحضر زمان مكنته فيه القضاء ويحل فيه من هذا القدر زمان سفره  
القضاة على الولي في عذر السفر أم لا والاختيار للشيخ في رواية واختاره المصنف والمصنف  
لأنه في اختياره في التذنب لرواية منصور بن عمار عن أبي عبد الله عن رجل سافر في  
رمضان فموت قال يخفى عنه وإن امرأة حاضت في رمضان فماتت قال لم يعق عنها  
طريقا في رمضان لم يعق حرمات لا يعق عنه وفي معنى رواية محمد بن مسلم عنه في امرأة  
مرضت في شهر رمضان أو طمئت أو سافرت فماتت قبل أن يخرج رمضان هل يعق عنها  
قال أما الطمئت والمرضى فلا وأما السفر فمذهبنا **قال** طاب ثراه ويعق عن المرأة  
ماتت على نرد **اقول** مراده إذا ماتت المرأة هل يجب على وليها وهو ولدها الذكر  
أن يكبر القضاء عنها كما يجب عليه القضاء فيه قولان الوجوب قاله الشيخ في رواية وهو  
في نفا وهو المذهب وعدمه قال ابن إدريس **قال** طاب ثراه وإن كان الأكبر نسي في قضاء  
فمنه يقيد في تركه كل يوم **اقول** سقوط القضاء إلى بدل مذهب ابن سبي  
وجوب العدة لكل يوم بعد من قبل الشيخ في الاستبراء من تركه للصوم كما في  
مذهبنا القوي وبهنا عتقتا شريعة وفروع لطيفة زادها وقف عليها في المذهب **قال**  
طاب ثراه من نسي على جنازة حتى خرج الشهر فلم يروى قضاء الصلاة وإن شابه مقتضى الصلاة  
حسب **اقول** روي الجليل في الصحيح قال سئل أبو عبد الله عن رجل أجنب في شهر رمضان  
فنبه أن يغسل حتى خرج شهر رمضان قال عليه أن يغتسل بالصلاة والصيام وفي  
معناه روايتان ومضمونها قال الشيخ في طويعه والصديق وأبو علي وأبو  
الحسن وقال المصنف في الجنب وهو المذهب وذهب ابن سبي إلى قضاء الصلاة خاصة

واختاره

واختاره المصنف في أن يقع **قال** طاب ثراه وفي الحديث القائل في الشهر الحرام  
سنتين منها ولو دخل فيها العيد وأيام التشريق لرواية زرارة والشيخ  
المنع **اقول** القائل بذلك الشيخ محمد بن علي رواية زرارة عن أبي جعفر عن رجل  
خطأ في الشهر الحرام قال عليه غلظ عليه الله وعليه عتق رقبته أو جسام شهرين  
من الشهر الحرام أو طامعت قلت فيه خلاف فيها العيد وأيام التشريق قال يصوم فيه  
حتى لزوم وجوبه في كل يوم يخص بها الجماع مع تصور ما في فائدة المذهب **قال** طاب ثراه  
ويستمرط في قصر الصوم ببيت النية وقيل الشرط خروج قبل الزوال وقيل يعق  
ولو خرج قبل الغروب **اقول** أن قول مذهب الشيخ في به وحاصله أن المسافر إن  
خرج قبل الغروب قطعاً وإن خرج بعده فإن كان بينه وبين بيت النية ثم خرج  
أي وقت خرج من الشهر وإن لم يكن بيت فإن خرج قبل الزوال لم يؤجر وإن  
خرج بعده ثم وقف واختاره القاضى والكا في مذهب الصدوق في المقتضى  
لمنفذ وأبي علي واختاره المصنف والمصنف وهو المذهب والكا في مذهبنا المذهب  
**قال** طاب ثراه وقيل يجب عليه مع الجنب مقيد فإن من الشقة **اقول** إذا جرح  
والشيخ عن أبي بصير أنهما إذا جرحا لم يلزم كل يومين منه وهو مذهب  
الغديرين والصدوقين والشيخ في طويعه وتتبع القاضى والمصنف والمصنف  
استقط الكفار ثم مع حق الجنب أو جرحه الشقة والضرب البتة وبه قال السيد  
وملار وروى سبي في مباحث البنا مستوفاه في المذهب **كتاب الإعتكاف**  
**قال** طاب ثراه والمكان وهو مسجد حرام وقيل لا يحد في المسجد الحرام ولا في غيره  
وجامع الشجرة أو الكوفة **اقول** أن قصره على الأربعة مائة شاة وعلم الهدى والحد  
في كتابه والقاضى وابن حزم والبتى وملا روى سبي واختاره العلامة والشيخ  
واضاف في المقتضى إليها مسجد المدائن والكتفى المنفرد بالحد والحد والحد  
جازه أحسن في مطلق الحد **قال** طاب ثراه ولا يجب بالحد بالحد فإذا مضى  
يوماً من وجوب التمسك في وجوب التمسك قولان المروي أنه يجب **اقول** ذهب بعضهم  
إلى وجوب المندوب بالحد وهو مذهب الشيخ في طويعه والصلح وأوجه  
فيه بعد مضى يومان وهو مذهب أبي علي وأحد قولي العلامة ولم يوجب له  
مطلقاً وأجازه في كل وقت واختاره المصنف والمصنف **قال** طاب ثراه وقيل إذا



اعترفوا فلو كانوا بخياره لكانوا يرضون به وجب الثالث **اقول** هذا  
قول الشيخ واعتماد على رواية أبي عبيدة اخذ عن أبي حمزة عن قال اعترفوا  
فمن يوم الرابع بخياره ان شاء الله وما اخرجوه ان يشاءوا ان يخرجوا من المسجد  
اقام يومين بعد التمسك فلا يخرج حتى يستكمل ثلثه ويحتمل عدم وجوب السادس لان اليومين  
ان يخرجين بانفسهما الى السابقي عليهما اعكاف وجوب السادس لان اليومين ان يخرجين  
بانفسهما الى السابقي عليهما اعكاف واحد فخرج السادس لا يجوز بطلان ما سبق  
عليه ما زاد في التمسك بخياره في فسخ الثالث وان قرب العمل على الرواية فيجب ان يسع وكل  
وكل ثالث **قال** نظرا له ولو لم يشرط ومضى بومان وجب الاقام على الرواية **اقول** اذا  
شرط الرجوع في ابتدا المنذور او في عقد النذر يرجع مع العارض في المنذور  
سواء كان في الاولين او الثالث وضميمة بشرط وفي المنذور اذ يرجع مع العارض  
عند أبي علي مطلقا ولا يقتضي مذهب الشراعية والمختلف مطلقا وبعض في غير معنى  
الزمان ولا يقتضي مع تعينه في المعينة والتذكرة والاعتق وان رجح اقتراحا في المنذور  
جائز مع الشرط على اختياره لانه عدمه في الثالث على اختيار الشراعية والاعتق  
قول الشهيد وفي طائفة من الرجوع في الثالث العارض الذي لا يمكن له ان يكون  
كالطريق ان كان هناك شرط فلا يقتضي وان وجب فائدة الشرط سقوطه  
ولو كان رجوعه في الاولين عارض لم يلحقه القضا اجماعا فتقوله ولو لم يشرط ومضى بومان  
وجب الاقام على الرواية فوجب الاقام مع مضي اليومين على ترجيح الرواية خلاف السيد  
حيث لا يوجب الشيخ فيه حسلا فتقوله ولو لم يشرط بومان وجاز الرجوع به وعدم  
الشرط خلاف الملبس حيث يوجب الشروع وهذه السليمة المطالب المهم من المنذور  
وبه ذات شجب وفيها محقق وفروء وارجا ش لطيفة استقصا بها في المنذور **قال** ط  
شاه وقيل يحرم عليه كما يحرم على المحرم ولم يثبت **اقول** انما يلزم للشيخ في الجب وجوب  
التأخير وبن حزم قال في طوله ان يكره وينظر في امور مبيحة وضعية وروى في الجنب  
ما يجنبه المحرم وذلك بخصوص ما قلناه لان المحرم لا يحرم عليه وعند الشيخ **قال**  
ابن ابي عمير عدم التمسك وهو اختيار المحرم والحق والفرع لعلي **قال** ط  
كان غير الجب في وجوب الكفارة في شهر رمضان فان وجب بالتذرعين لزمه  
الكفارة وان لم يكن معينا او كان تبرعا فقد اطلق الشيخ لزوم الكفارة ولو خفيا

ذلك

ذلك الثالث كان ان يقع بمنزلة **اقول** منها قول مختلف والمحصل وجوب الكفارة على  
المعكاف بالجاء مطلقا سواء كان وجبا او مذكورا في الثالث والاولين وبالطريق الثالث  
مطلقا او المعين وهو مذهب العلامة في التذكرة والخبر الشيخ في به وهو ظاهر المقص  
في كتابه وقال في طه بوجوبها مطلقا فتقوله فقد اطلق الشيخ لزوم الكفارة استثارة  
الي اطلاق الشيخ في طه والمعنى في المنقولة وفراطة وهو معكاف وجب عليه يجب  
على من ذلك في شهر رمضان ان تمتد الخيرة فتقوله ولو خفيا ذلك بالثالث كان البق  
بمنزلة لان الشيخ في به قال بوجوب الثالث دون الاولين فاذا لم يكونا وجبين  
وولم يلزم المضي فيها لا يوجب الكفارة باطوارهما **كتاب الحج قال** ط  
ولو استعمل منه اكبر او المرض او عذر وفني وجوب التلبية لقول المروى انما تلبى  
ذهبا الشيخ في التمسك ابي وجوب التلبية فان زال العذر بعد ذلك جاز بغيره وقال  
التقي والفاضل ابو علي وذهبا بن ابي عمير عدم الوجوب واختاره المصنف **قال** ط  
طاب ثراه وفي شرط الرجوع الى صوته او بغيره فتقوله ان شرطه  
الشيخين والتقي والفاضل وبن حزم وعدم مذهب القائلين والسيد وابن ابي عمير  
ورمض الحجة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه واذا استقر الحج في جمل قضي عنه من اصل ركعة  
ولو لم يخف سواء الاجرة قضي عنه من ثوابه او ما كان وقيل في بطنه مع استسقاء **اقول**  
فهذه الشيخ في الكتابين الى وجوبه من اقرب الاماكن الى الميقات واختاره المصنف  
قال في به من يلبس مع استسقاء واختاره ابن ابي عمير **قال** طاب ثراه او يذبح  
غير حجة الاسلام لم يتأخر ولو يذبح مطلقا في مطلقا فيلحقه الذبح بنية النذر  
في حجة الاسلام ولا يلحقه حجة الاسلام عن النذر وقيل لا يلحقه احد هاتين الا في حجة  
الشعب **اقول** الجب بوقول الشيخ في به وعدم التمسك به في الوطو واختاره  
المصنف والحق وهو المعتمد **قال** طاب ثراه فان قضى حركتها ركبا قضى او لم يمسها  
ركب وقيل يقتضي ما شيا لا خلا لها الصفة **اقول** اذ اركبنا ذر الميعة فان كان معينا  
كخلف النذر ولا يقتضي وان كان مطلقا وجب لقضا فان ركب السبعين قال الشيخ  
والتقي يقتضي مسمى ماركب ويركب ما يسيى لم يحصل منهما حجة معلقة ما شيا قال  
الا كزوجا لقضا ما شيا ووقه ان لا عنه بالنسبة الى النذر لانها غير النذر







نية اذا كان يودي ذلك ومنه حجة وان لم يكن فاما المخرج ابن ادريس قال لا يلم  
ياقي بالعبادة على وجهها فينبغي في العبادة وليس شي لان ان لم يبق بالعبادة  
على وجهها بل وتغيب على وجهها وعلى ما امر به في مخاطبة باقي طائفة غايتها ان يتركها  
ون يتركها من بطلان الحج كما يترك الطواف ناسيا  
**المقصد الاول في افعال الحج قال**  
**اقول** ظاهره وفي وجوب صلي ربي الحج والعمرة والتقصير ودرجته الوجوب  
منها مسكت ان الولي الربى هل هو واجب ام لا ان كثر على الاول حتى ادعى ان ادريس  
عليه السلام جامع وهو من وجوب العمرة والعمرة وهو المستند والشيخ في الحج والعمرة في الحج  
الشافعي وهو من المقيد ان نية الحلق او التقصير وجوبه قال الشيخ في طو والصديق  
في المتقن والمقيد وتكثيره وبما جاءه قال الشيخ في التبان **قال** طاب ثراه وفيه يجوز  
تقديم الغسل على الميقات لمن خاف غوراطا **اقول** القائل هو الشيخ في طو  
ومستند روايته رشام بن سالم عن ابي عبد الله قال ارسلنا الى ابي عبد الله  
وعني جماعة وعني بالمدنية اننا نريد نودك فامرنا ان نعتلوا بالمدنية فان  
ان يجوز عليكم المداينة في الحج فاعتلوا بالمدنية واليهوا بكم وتعالوا افردي او  
وتوقف المصلي ولا وجه له لوجود ما يصير اليه في النقص **قال** طاب ثراه اما القارئ  
فانه ان يعتقد بها او بالاشارة او بالتقليد على ان ظهر **اقول** منع السيد ابن ادريس  
الاتفاق ويغير التقدير من الانواع الستة واجاز الشيخ لفقارن العمدة بالتقليد او  
سواء وهو قول الشيخ وساروه **قال** طاب ثراه وفيه يضيف اليه  
لك ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك **اقول** المشهور ان النبي ت ارجع  
وهو قول الشيخ في به وطوبه قال الشيخ في التبع والشافعي وابن حمزة وابن ادريس واختاره  
المصنف والشافعي وغير المحققين والشهد وهو المعتد وفي كفيته ثمة اقوال الاول  
ليسك اللهم ليسك ليسك لا شريك لك ليسك وهو قول المصنف الثاني ليسك اللهم ليسك ليسك  
ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك ليسك وهو قول الشيخ في طو والشافعي وابن حمزة  
وابن ادريس الثاني قول المصنف وله عبارتان احداهما ليسك اللهم ليسك ليسك لا شريك  
لك ليسك ان الحمد والثناء والملك لا شريك لك وهو في صحيحه موهوب ابن عمار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الشيخ

قال في لف وان خشي ليسك اللهم ليسك ليسك ان الحمد والثناء والملك لا شريك لك ليسك وهو  
المشهور في كفته **قال** طاب ثراه وفي جواز ليسك الحمد والثناء والملك لا شريك لك ليسك وهو  
**اقول** في المنع من رتبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والجموع من رتبة المعين وابن ادريس **قال** طاب  
ثراه وللمعتمد بالمتعة حتى يتبين موت ماله وبالمعزاة اذا دخل الحرم ان كانا حرم من خارج  
واذا كانا من الكعبة ان احرم من احرم وقبل بالتحجير وهو السبب **اقول** مراده ان المحرم اذا  
ان كان احله جرح احرم كره التلبية حتى يرد احرم بدخل احرم وان كان من احرام الحرم وقد  
جرح ليجرم بها من خارج اذ يمتد بتا فواذني الحلي ولا يخفى في احرم كره التلبية شارب  
الكعبة وهو من رتبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القديمان وقال الصديق بالتحجير **قال** طاب ثراه  
المتنوع اذا طاف وسعى ثم احرم قبل التقصير سببا مضي في حجة وشي عليه في رتبة  
عليه دم **اقول** الرواية اشارة الى ما رواه اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم  
الرجل يمتنع فبني ان يقصر حتى يهل بالحج عليه دم يهرقه ويصنونه قال الشيخ  
والفقيه والشافعي وساروه ادم عليه وقال ابن ادريس واختاره المصنف والشافعي  
**قال** طاب ثراه وهو احرم مما اطلعت منته على رواية ابي بصير عن ابي عبد الله **اقول**  
روي الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المتعة اذا طاف وسعى ثم لم يهل بالحج  
فقل ان يقصر فليس عليه منته وعلى الشيخ على المتعة وقال ابن ادريس سيطر احراما في  
المهرعة ورجع الى ما في لف قول الشيخ **قال** طاب ثراه والطيب وقيل يحرم الاربعه  
والملك والجمعة والرفعة والنورس واصناف في في العود والكا فو **اقول** للشيخ  
في الطيب ثمة اقوال الاول انه لا رجعة المحكية وهو قوله في في الثاني انه سنة باضافة  
العود والكا فو اليها وهو قوله في في وفيه قال ابن حمزة انك انك انك يحرم على  
المعوم وهو قوله في طو ووجه قال الحسن والسيد والمفيد وتكثيره والشافعي ورواي  
يس واختاره المصنف والشافعي وهو العلامه **قال** طاب ثراه وفيه يضيف في طو  
**اقول** القائل هو الشيخ وابن حمزة وابو علي واختاره المصنف في لف ولم يوجهه ابن ادريس  
واختاره المصنف واطلق في في ولم يذكر الشافعي وكذا الحسن **قال** طاب ثراه وفيه انك انك  
بالسواد والنفرة في المرأة وليس الحائض للمدنية وليس المرأة عالم بعتة من الحائض والكا فو  
اللفظورة وذلك كحد وليس السواد من العزرة فونان ابهيها اكرهية **اقول**  
منها ما على الاول انك انك بالسواد وتخرجه قال في في وقال المفيد وتكثيره وابن ادريس والشافعي

فهي











ان حرام من جنس البعث في وقت المواقف في يوم وطعم وتبعه القاضى وهو مذنب الى كل  
على وقال النبي ليس لا يجب واختره المصنف والحق **قال** طاب ثراه والمصنف يعنى عن بعد  
زوال المنع وقيل في الشهر الا دخل **اقول** ان اول من يخلص الشيخ في التهذيب والاكثري  
والاول هو المصنف **قال** طاب ثراه وقيل لو احضر القارئ في القابل قريته وهو على ان  
**اقول** القابل هو الشيخ وتبعه ابن خزيمة وقال ابن سينا ياتي بانه وفي المصنف قال ان كان  
القارئ متعينا سذروا سببه وجب ان ياتي بمكة وان تخروجه المصنف وهو المصنف **قال**  
طاب ثراه وروي الشيخ بحدود المواعيد لا تتجاوز اوت عليه واجتنب ما يجنبه المصنف  
وقد المواعيد حتى يبلغ محله ولا يجب ان يكون في ما يكون له المصنف **اقول** الحق  
في الكتاب من باب الشيخ في يوم وعليه معظم الاصح ومنه من ان يس وجب الاجتناب من ذلك  
روايات احدى روايتي كثرتها وشهرتها بين اصحاب واكثرها صحاحا وقد ذكرنا  
طرف منها في التهذيب **قال** طاب ثراه وروي في الاساذ المبررة كشي وفيه ضوابط **اقول**  
الرواية اشارة الى ما رواه ابو سعيد قال قلت لابي عبد الله عم رجل قتل اسدا في يوم قال عليه  
كشي يذبحه ويصلي عليه في يومه وانا كثر في عدم الغيرة الصالحة من غيره  
ابي عبد الله كمالا في المصنف من السبل والحيات وغيرهما فليقله وان لم يرد في حديثه  
**قال** طاب ثراه وكذا الحكم في حال الوضوء على الشهود **اقول** المشهور في يومه وهو  
وجاء في ابي ب البقرة وهو من باب الشيخ في التوقى والاضحى وبن سينا وقال الحسن  
فيه بدنه وخبر ابو علي بينهما وقال ابن خزيمة فيه بقره ولم يذكر له بدلا والسيوطي لم يذكر  
اخبار **قال** طاب ثراه والاصل في ان قام المسلم على التيمم وقبل على الترتيب وهو المصنف **اقول**  
التيمم بربنا ليس وتعدى الشيخ في الجمل والحق في وجود احد قولي المصنف والتهذيب  
مذهبه في يومه قال الصدوق والحسن والسيوطي **قال** طاب ثراه وفي المصنف  
الاربعة شاه وقيل البديل فيها كالمصنف **اقول** ذهب المصنف الى مساواة السجود والركعة  
للصبي وهو على ما سطر في البديل واخبره ابن سينا وهو المصنف ولم يتوخى الفقيه الحسن  
بديل المصنف وابو علي لم يتوخى البديل **قال** طاب ثراه في بعض القضاة والوجه  
اذ انحرط المصنف من صفة التيمم وفي رواية عن البيهقي في من الغم وان لم  
يجزك ان يمسح بالغم في اناء بعدد البيهقي فانما كان يد يا **اقول** ريدان في  
كل من بعض القضاة والاصح والجمل والبراج مع المصنف في صفة التيمم وهو مذنب  
العلماء في عدم **الشيخ** عن البيهقي في وهو ما يصح ان يكون حائلا ولا يترجم  
الى

الى ما هو مذنب العلم في اخذ المصنف الاول وقبل التيمم ان رسال في اناء بعد  
البيهقي فانما يجزى بيدي وبراءة المصنف وفي اناء فانما يجزى في اناء في اناء في اناء  
الغاية من الطعام كثره مساكين عن كل منعه فانما يجزى من ثراه **قال** طاب ثراه و  
الحام وهو كل طائر يجر ويحب الماء بها وقيل كل مطوق **اقول** قال الكسائي الحام كل  
مطوق وهو الذي ذكره الشيخ في طوقا اصله الصحيح الحام عند العرب ذوات الطوارق  
من نحو الغواخت والقراري والقطا والوراسين والسماء ذلك لغة على الكروا  
ناني وعند العامة اناء الله واخذ فقط وهو في لغة البيهقي في هذا التفسير لا يخل  
الورثان بل يكون محققا بالحام الذي يجر ويحب الماء واليد وتواصل الصوت  
عيب الماشية ورفع من غير ان يقطع كالدجاج بل يصنع منقارة ويكره كما كثر في **قال**  
طاب ثراه وكذا في الدراج وسببها وفي رواية دم **اقول** يريد في كل الحي والدرج والقط  
جمل قد فطر ورج السجود والرواية التي اشار اليها المصنف في ما رواه سلم سليمان ابن  
خالد قال في ثوب علي من اصحاب قطاة او جمل او دراجه ويظهر من فقيه دم وقال  
الكرشي المصنف **قال** طاب ثراه وكذا قيل في القطاة **اقول** يريد في ثوب القطاة  
كف من طعام قاله الصدوق وبه قال الشيخ في بيت وقال ابو علي كف من طعام او من **قال**  
طاب ثراه ولو جمل حاله عند الكامل قتل وكذا لو لم يعلم ان ثراه **اقول** انما يذبح  
هو الشيخ وعليه المصنف ولم يجرم المصنف لاسانه عدم التاثير بقره المصنف وان المصنف  
**قال** طاب ثراه وقيل وفي كسر الغزال نصف قيمته وفي يد يد كمال العتمة وكذا في حكمه  
وفي قريته نصف قيمته وفي كل واحد ربع وفي المستند ضوابط **اقول** ان اول مذهب الشيخ  
واختره العلماء المصنف المصنف ومثاله في سنده الرواية واختار  
الاربعة والعلامة في لف واختار كمال العتمة في العينين معا وفي احد هما اناس وفي  
القرنين او احد هما اناس ووجب الفقه في القرنين الصدقة بيني وبه قال المصنف  
فيها وفي العينين **قال** طاب ثراه ولو ضرب طير ابي الارض فقتله لم يملك قيمه وقال الشيخ  
دم وقيمتان **اقول** ذهب في طائري وجوب دم وقيمتين قتل فالد م جزاء اصيله  
قيمة للمحم واخري لاستصفاه وهو المصنف وعليه الاكثر وجزم به المصنف في الشرائع والعلامة  
في عدم وفي رواية عن ابن عمار ثمن قيمه واختاره المصنف **قال** طاب ثراه  
شروط الشيخ مع ان خلاف الحكم **اقول** المشهور في انما هو الشيخ وقيل في بعض



ان غلقا ويحل على اهلها فلا يدري حصل تلف ام لا كالوري صيد او جهل تارة  
 مع تحقق اصابته وهو المحدث **قال** طاب ثراه ونبيل اذا انفرج امام الحرم ولم يجد في كل طير  
 شاة **اول** هذه القول للعقود بفتح السين والقاضي وابن حزم وسائر اهل  
 وقال الشيخ لم اجد به حديثا مستندا او قال ابو علي بن قنبر طير كان عليه لكل طير ربع  
 وققيمة والمحدث **اول** **قال** طاب ثراه ولو تكررت عدة في ضامه في الشاة روايتان  
 اشهرهما انه لا يضمن **اول** ذهب الشيخ في كتاب الفروع الى تكريرها وتكرارها ليس  
 لعلها واطلق السيد وابو علي على تكريرها ولم يفعلوا من النعام وغيره وقال في  
 لا يضمن في الشاة ويكون معنى يتبع الله منه وهو مذنب القريض والصدوق في كتابه  
 واختاره المعنى والمحدث **اول** **قال** طاب ثراه لو اشتري رجل من نعام الحرم فاكله  
 الحرم ضمن كل سنة شاة وضمن المالك بصفة درهم **اول** اما وجوب كفارة  
 المولى فانه ساعد الحرم على الحرم وبتك حرمه ان حرام فكان عليه وهو موقوف  
 الكفاية على تقدير ان يترك بسلوك او مشوا اما لو اشتراه نيا واكله الحرم  
 لو اوجب عليه ان يترك ولو كسره الحرم ولم ياكله وكان قد ترك فيه الفروع كان عليه  
 صفرا لا يلى ويحل على المولى مثل ذلك وهذا بحث استقصاه في المذهب **قال** طاب  
 ولو اضطر الى اكل صيد وميتة فغنيروا ايتان اشهرهما ياكل الصيد وغنيروا وقتل ان  
 ياكله لغدا الكلى الميتة **اول** ذهب في القاضي وابو علي الى وجوب اكل الصيد  
 عنده الغنية وهو المحدث وقوي ابن ليس الاكل في الميتة على كل حال اما لو  
 لم يكن عنده الغدا فانه ياكل الميتة ويناجت استقصاه في المذهب **قال** طاب  
 وهل يحرم وهو ياكل الحرم ان ستر الكراهية وكذا لو اصابه فدخل الحرم وقام ضمن الماشي  
**اول** ذهب الشيخ في نه الى الحرم وجوب الغنية ومعنى من فيها ابن ليس وتبعه المعنى والحق  
 وهو مستداح الشيخ بما رواه عن عفته بن خالد عن الصادق قال سالت عن رجل يقتل  
 حجة ثم اقبل حتى يخرج من الحرم فاستقبله صيد قرب من الحرم والصيد متوجه نحو الحرم فربى  
 الصيد فقتله ما عليه من ذلك فقال الغنية وفي الطريق صنف مع احتمال رادة الغنية  
 الشيخ ان خروا صيد من الحرم بن الحجة قال سالت ابا عبد الله عن رجل ربي صيدا  
 في اهل وهو يوم الحرم فمات ابن البريد والصيد فاصابه في اهل فقتل برميته حتى دخل الحرم  
 فمات برميته هل عليه جزاء قال عليه جزاء غامض ذلك رجل نصب شركا في اهل الى جانب الحرم

موقوف

موقوف فيه صيد في مضرب حتى دخل الحرم في ت فليس عليه جزاءه لا يرضى حيث نصب  
 وهو له حلال وربي حيث ربي وهو له حلال فليس عليه فيما كان حراما في ذلك حتى تقتل هذا  
 القياس عندنا من قال انما سبقت له كذا الشيء بالشيء الموقوف **قال** طاب ثراه وفي الحرم  
 حمام الحرم في كل سنة وبشبهه الكراهية **اول** الحرم احد قولي الشيخ والقول الآخر  
 ذكره في كتاب الفروع وفي كتاب الطهارة تحت رابن ليس والعلامة والمعلم الموقوفة  
**قال** طاب ثراه وهل عليك محرم صيد في الحرم ان شئبه ان لا عليك ويجب عليه ان ياكله  
 معه **اول** الحقن المملكت في سنة لانه اما مستدام او مسدود والميتة فثمان ربي  
 او اضطراري الاول المستدام ولا يستقر في ملك الحرم فاذا احرم وموه صيد وجب  
 ارساله ويصير مباح فلو اخذه غيره ملكه لقول الصادق لا يحرم واحد وموه شي  
 الصيد حتى يخرج من ملكه الثاني الملك لا خيار له لا يبيع ولا يربط ولا يبيع الحرم  
 لقول الصادق وموه قد سئل فاقول في رجل اشترى له حماما اهل وهو في الحرم اما  
 ان كان سوا حلت سلبه ولو كان مقصودا او فضايج عليه حفظه حتى ياكل ويشبه  
 وان خروجه مستدام بوزن باولونه عدم دخول المتجره الثالث ان اضطراري  
 كالمورث اليه ويبقى على ملكه وان كان حاضرا عنده وانتقل اليه وزال ملكه عنه و  
 ختاره وصدر في طاب ثراه ان يملكه مطلقا ويبقى على ملك الميت واذا اكل ملكه وال  
 انه على القوم بعد انتقاله اليه لا يوجد ملكه اليه بعد ان حلال الا بسبب جبره فقول  
 اذ لم يبق بانتقاله فان سلكه كان سلكه وارث غيره لزم ان يكون موهوما وكان ملكه  
 لباقي الورثة ويرث الحرم حصته فيما عدا الصيد ولو لم يكن وارث سواه في ذرجه  
 الى العبد والامام عام بصيد سهمه الصيد مباح لقول الصادق انما يملك بدمه  
 هذا النوع ان خروجه اكل الملك عليه ارساله وهو الذي قواه الشيخ في طهارة  
 واختاره المعنى على ما حكينا وفي الكراهية وقد ملك المولى سيدا في الحرم انما يملك  
 ويجب عليه ارساله فامعه فقول من يبيع في ان يرفع ثبوت الملك مع وجوب ارسال  
 وهو المستور من ان سلكه ان اعرف فيه في الفاء وفيه ذنب في بيعه لانه لا يملك وقد  
 رخصه ان ثبوت الملك يلزم اياه الصرف ووجوب ارساله ينافيه وجوب  
 بانتقال الملك وهو المستدام او وجوب ارساله ينافيه وجوب القبول والمحدث **اول**



التصرف في بعض الصور لا ينافي في الملك بكونه في مثل ام لولد والمهرين وغير ذلك نظير  
الغاية لو قلنا قاتل او خرج هذا الصيد الى اهل فان قلنا نعم للملك له ولكله الصا  
وان قلنا بنبوته كان الفد للمالك ولم يملك الصايد وفي هذا المقام يجب وقوع ذلك  
في المنة فطلب من هناك **قال** طاب ثراه وروى الثانية عقوبة فيل نعم والاولي فرضه  
وقيل الا في سنة والثانية فرضه والاول مروي **اقول** اذا نذر جرحه وجب عليه الج  
من قابل فيل ان يولي حجة الاسلام والثانية عقوبة او يملك بالاول **قال** الشيخ في رواية  
اختاره المصنف وبان في قال ابن ليس ونقله عن الشيخ في رواية رجه المصنف في لغة ونقله  
عنه والده والمصنف الاول وتطرق فيه الخلاف في مسائل ذكرنا بها في الكتاب الكبير  
**قال** طاب ثراه ولو استثنى منه لزمه بدنه وفي رواية اخرى من قال **اقول** ذهب الشيخ  
في طو الي ان الفاد وروى قال القاضي وابن حمزة والعلامة في الفاشية السجدة ابن  
عمار قال سالت ابا الحسن عن قال قلت ما تقول في محرم عيب بذكره فامني قال طاري  
عليه ثمن من اتي عليه وهو محرم بدنه والى من قال في ذهاب النقي وابن ليس الي وجوب  
البدنة خاصة وهو موطر ابو علي واختاره المصنف والاول **قال** طاب  
ثراه ولو طاف في طواف استغفار لم يتركه الكفارة وان طوافه وقيل  
يكفي في البنا مجاورة النصف **اقول** في العبارة ساهل اذ خلاف في ان كفاية  
النصف في البناء ما خلا في الكفارة فليس يسقط الاستيفاء او لا بد من خمسة اشواط  
قال الشيخ نعم لرواية علي بن ابي حمزة واختاره العلامة في الف وفي رواية ابن ادریس ان  
حيث طاف في حيا كفاية طواف طيف حيا واختاره المصنف لعمدة حمزة وهو قاصرة  
الدلالة فاذا نذر الاستغفار والاعتماد على الاول **قال** طاب ثراه ولو نذر المحرم  
نذر في كل واحد كفارة وكذا لو كان العاقبة محل على رواية جماعة **اقول** طاب  
ووجب الكفارة لما عدته على المحرم واختاره العلامة في منتهى المطالب وجزم به في  
المعتمد عليه لانه ذهاب فخر المحققين الي استحبابها **قال** طاب ثراه وقيل في الدرس  
المطيب شاة وكذا قيل في قلعه الرض **اقول** روي الشيخ في كتبه السنة الكفارة  
بالد من المطيب وبه قال ابن ادریس وجعله في مكروهها والاول هو المستند  
خاره المصنف والعلامة وقيل الرض غنية عن غيره لم يوجب الجرح ابو علي وهو من باب  
العلامة

العلامة **قال** طاب ثراه وفي قلعه الشجرة في الحرم الاثم عند ما استنقذ وقيل فيها بقره وقيل في الصخرة  
شاة وفي الكعبة بقره **اقول** لا كفارة في قلعه الشجرة عند المصنف كالحسين وهو موطر ابن  
ادریس ووجب ابو علي القيمة واختاره العلامة ووجب القاضي في الشجرة بقره موطر  
واوجب ابن حمزة وفي الكعبة وفي الصخرة شاة **كتاب الجهاد** **قال** طاب ثراه  
ولا يجوز صرف ذلك في غير ما يوجب وجهه البر على ان **اقول** اذا نذر الانسان ان  
يصرف شيئا على الماريطين في حال البينة وجب لانه بذلك اعانة مسلم على طاعة  
وكان لازما وهو من باب الكثرة واختاره ابن ليس والمصنف والعلامة وقال الشيخ  
في وجوه البر وتبعه القاضي ويصرف في وجوه البر ان يكون نذره طاهر وفيه  
في ان خلا من الشفعة اهل الخلاف عليه في جرح الوفا به لرواية علي بن منباز **قال** طاب  
ثراه وكذا في اخذ غيره شيئا ليربط به لم يوجب عليه عاقبة وان وجده وجاز له ان يقطعه او  
**اقول** حذره المسئلة بغيره على السابعة في اخذ غيره شيئا ليربط به وجب صرفه فيها  
عن له ما قلناه وقال الشيخ في تركه على اخذ منه ان الواجب صرفه في وجوه  
البر ورواية التصرف في ذلك الي المالك لا الي القاضي عليه رده اليه ان وجده فانه  
لم يجرده في ذمته فان لم يجد له ذمته رده الوفا به ويحذف عنه على قيام كبر  
كان اخذه بغيره لانه حال جارة وان اخذه بعينه جاز له كالجارية ان قام به وان  
شاة رده اليه الا ساره بعوله جاز له الماريط او وجبت **قال** طاب ثراه وروى  
ما حواه المصنف من نفي فيه قولان اظهرهما الجوز وتكلم فيهما **اقول** **قال** طاب ثراه  
ما كان في اموال النجاة مما لا ينقل لا يجوز تصدقه كالتقاريف لانه لا يكون بغير اجماع وان كان  
منقولاً ولم يحويه المصنف فذلك من امواله المصنف المصنف في نفي من امواله  
قال في نفي من قال القيمان والشيء والقاضي واختاره المصنف والعلامة ومنه السنة  
قائمة طلقا واحتمل انه ان كان في حاله فيه وظهوره اليه كاهل الشاه وان عظم  
تا بواو وجبوا الي الطاعة كاهل البقرة وهو من باب الشيخ في **قال** طاب ثراه  
ولا يجوز ان يبيحوا بغيره في الجبان وهو المصنف والنساء والبلد والمصنف على الاظهر  
**اقول** سقوطها عن المصنف على وجهه قال في موطر القاضي وابن حمزة وهو المستند  
وتفصيل العلما في القواعد وهو يسقطها عن لا يتولى راي ولا قال وعنده عن له حذره



في طائفة من الناس والى ان لا تعدل بحجة فانه استنبط الحق **اقول** عدم التقدير في سبب الخلق  
وابن عوف وسائر اهل الجاهلية واختاره المصنف والمصنف وهو المعتمد وتضمن الحق في  
وقال ابو علي ولا يرى ان يقتصر باحد على اقل مما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم التي اخذها وهو  
كل راس من ديار حسج بان امير المؤمنين عليه السلام جعله على ثمانية واربعين وعلى المتوسط  
اربعة وعشرين وعلى الفقير اثني عشر فاجوز ان ذلك بحسب اتفاق المصلحة راجع الى شئ لا  
لا يتجاوز **قال** طاب ثراه وهو جواز وضع الجزية على الروم والارمن وفي جواز بيع قول  
**اقول** منع في بيعه من الجحيم وفيه في القاضية وابن عوف وابن ابي ابيس واختاره النقي وابو علي و  
تتفق انه قول ان وقع البيع ابتداء على قدر معين في المال جاز اخذه منها وفي احدى الامور  
صفت على احدى الامور وقد روي عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصفت على احدى الامور  
وكذا لو وصفت عليها وقد روي عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصفت عليها خذها  
**قال** طاب ثراه ولو اسلم الذي قبل الحول سقطت الجزية ولو كان بعده قبل الاداء فقول  
استبها سقط **اقول** في المصنف سقط وهو المشهور بين اصحاب واختاره النقي  
والنقي وابن ابي ابيس والمصنف ونقل المعتمد والقاضي وابن ابيس عن بعض اصحابنا عدم السقوط  
**قال** طاب ثراه ونحوه الفزار وان كان العدو على الضعيف او اقل من الحق او المتخلف في  
ولو غلب على الظن العطب وهو ان ظهر **اقول** يريد ان كان العدو على الضعيف او اقل من الحق او المتخلف  
اذ لم يغلب العطب واذا غلب هل يجوز له الفراق الى العدا في اقل من ثلثه من حفظ النفس  
قال في طائفة من الناس واختاره المصنف **قال** طاب ثراه ويحرم بالحق اسم وفيه كونه **اقول**  
الاول من السبب في بيعه والمعتز والمصنف وابن ابيس والى في مذهبه في طائفة من الناس  
وابو علي والمعتز **قال** طاب ثراه وفي الكفاية قول **اقول** وجوب الكفاية على  
هو المشهور بين اصحابنا وعلى ذلك ان يه استوفيه ونقل المصنف قول عديم وجوبها وتلف  
تعالى وفيه استوفيه وفي الاخبار كفاية وهو ما سئل في رواية عفي ابن عيث قال  
كتب لي بعض اخواني ان اسأل ابا عبد الله عن مدية من مدية اهل الجحيم هل يجوز ان ترسل  
اليهم الما ويرقون بالنيابة او يرعون بالجنيت حتى يقتلون وفيهم النساء واليهان والسج  
الكبير وان سار في السنين والتجرا قال عفي ذلك بهم ولا يكسبون ولا دية عليهم كسب  
ولا كفاية **اقول** طاب ثراه وهو الجحيم والفساد كسبهم ولا دية لهم وفيه ثمانية **اقول**

الاول اختيار الكثرة وبه قال الحسن والنقي وابن ابيس والمصنف والمصنف والى في مذهبه  
ابي ابي علي والاول الموصلة **قال** طاب ثراه وصالح النعمان ان يترك المباحرة با  
يساعدوا اذا استغفرهم ولا يبيع لهم في الغنمة **اقول** هذا هو المشهور عند اصحابنا ومنع  
ابن ادريس وادب الحليم النقيب وهو شاذ **قال** طاب ثراه ولو غنم المسلمون اموال المسلمين  
ثم ارجعوا لم يملكوا في الغنمة ولو غنموا بعد الغنمة فقول ان اشبههم ارجعوا لم يملكوا  
ويرجع الغنم على الا عام عقبت مع التوق وان ففي الغنمة **اقول** ثلثه اقوال  
الاول اختصاص الغنمين بها واعطى المالك الغنمة من بيت المال سواء غنم قبل الغنمة  
او بعد ما هو منه بيب الشخ في ثلثه في دفعها اليه اربابها مطلقا لكن اذا كان في الغنمة  
خرجت من اهل الغنمة وبعد ما يعطى الغنم فتمت بيت المال وهو منه بيب الشخ في ط  
وفي واختاره ابن ابي ابيس والمصنف وهو المعتمد الثالث ما عرفت قبل الغنمة  
خارجا عن حد الغنمة عند اخذها وبعد الغنمة يكون لفق ثلثه في ثلثه في اقل من ذلك  
راجع الى اربابهم المسلمين بشرط المصنف في الرجوع على الا عام تعرف الغنمين وتبوعهم  
وهو حسن ومنع عدم معرفتهم بقتل الغنمة **قال** طاب ثراه ونحوه دفن الجرحى ويجب  
دفن المسلم ولو اشتبه بغيره من كان كبره في الذبح كما امر النبي صلى الله عليه وسلم في قتلى بدر **اقول** في ط  
دفن منهم من كان معزلا كروا لا دفن على ما روي في بعض الاخبار واختاره المصنف والمصنف  
في السرايع وترفع في النكاح وقال ابن ابي ابيس يورع ان نه شك **قال** طاب ثراه ولو  
اسلم العبد قبل مولده ملك نفسه وفي السرايع خروجه ترد **اقول** السرايع خروجه  
مذهب في بيعه قال ابيس وابن ادريس وابو علي واختاره المصنف والمصنف وهو المعتمد  
وفي خبطه ونحوه في ثلثه منهم يصير حرا على كل حال كان قويا **الركن الرابع الكفر**  
**باب من روف الدين عن المشرك** **قال** طاب ثراه وجا واجبان على ان يحان في شبه  
العقولين **اقول** ذهب الشيخ وابن عوف والمصنف الى الوجوب على ان يحان وذهب السيد  
وابن ابيس والنقي الى الوجوب على الكفاية واختاره النقي **قال** طاب ثراه ومنع الرجل  
الحرة في زوجته ولده **اقول** اقامه احمد على الزوج والوكيد في الشخ في بيعه واختاره  
القاضي والمصنف وابو علي وابن ابيس واعا على المملوك فذهب الشيخ في بيعه واختاره  
المصنف ومنع ابو علي والنقي ان يتبا على الموم كنه الشخ وهو المصنف واختاره المصنف  
ومنع ابن ادريس **كتاب التجارة** **قال** طاب ثراه وفيه ثلثه في الا بوال الا بوال **اقول**



المالغ المعينة وتميزه وايضا في كتاب الطير والاشجار من اشجار  
وقال في طيور الجوارز واختاره ابن ادرس والمصنف في النافع والحق في القولين فاجاز  
في لغز ومنه في **قال** طائر في كلب الماشية والحيطة والزرع قول **اقول** المعينة  
جواز في كلب الصيد وهو قيس في ان جاز وفيه قول متروك واعا غيره وهو اربعة انواع  
كلب الماشية والحيطة وهو البستان والزرع وكلب الدر فالقرب جواز في اربعة  
لغز العزرا ليا وهو مذهب علي بن حمزة وابن سبيخ اخذوه الحاشية وفيه  
والحق في المصنف في اشراج **قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب  
لا عد الدين في الحرب ومن مطلقا **اقول** يمدد عد الدين كما يجوز في كلب الماشية  
وهو يجوز في السلم منهم فالشيخان مطلقا واختاره التقي وسائر العلماء وفيه  
فيه ابن سبيخ في الحرب واختاره المصنف **قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب  
الجوارز **اقول** مذهب ابن سبيخ في اشراج مطلقا حتى لا يمدد الدين وتبعه الحاشية  
القاضي وقابله كمن فيهم مطلقا وجزم الشيخ في رد الخلاف في اعد العبد وتبعه سائر  
المعتمد مع الغرض سبب الطير **قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب  
منهم فلا يخدمه الا في ذنبه على الصحيح **اقول** احتلف قول المصنف في هذه المسئلة فاجاز  
في اشراج كلب الماشية التامة وابن سبيخ في كتاب الماشية معنى في ان كلب  
ط وابن سبيخ في الزكاة وهو مذهب الحاشية **الفصل الثاني في البيع واذا جاز**  
**قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب الجوارز **اقول** ووقوف عقد الفصولي على الجاز  
مذهب المعينة والشيخ في رد ابن حمزة والي علي واختاره المصنف والعلامة وذهب في  
دراس مذهب الشيخ في كتابين ومنه ابن سبيخ **قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب  
اشجار الجوارز **اقول** المراد ان يكون المقصود منه طعم لا بهر اجتنابه بالذوق وكذا ما  
يراد به لا بهر اجتنابه بالسقم وهل ينزاهل اختيار شرط في صحة العقد فمطلقا  
او شرط لزوم خاصه يعني ان البيع يكون صحيحا لكن لا يشترط اخبار لو خرج معين الا  
مذهب الشيخين وبه قال التقي والقاضي وابن حمزة وسائر ائمة في مذهب المصنف والعلامة  
هو المصنف اما ان يمكن اجتنابه الا بالافساد كما يجوز وبطلان في بيعه بشرط التحريم  
وهو يجوز مطلقا اكثر على الجوارز وهو المصنف واختاره المصنف والعلامة وفيه القاضية  
الشرطين اعني بالاجتناب او شرط الصحة ولا فرق بين الاخير وغيره خلا فاسل حاشية

الشيخان

اخبار

اخبار وان تصرف **قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب الجوارز  
**اقول** مذهب المصنف هو المعينة من بيع السمك في ان جاز في كلب الماشية وهو مذهب في ط  
ابن سبيخ الجوارز مذهب في رد ابن حمزة والقاضي وابن حمزة وفيه قول في جاز  
ان كان المقصود هو القصب ومنه مع الحكم وهو المعينة **قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب  
زاد في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب الجوارز **اقول** المصنف في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب  
يعتبر مع قبضه ووقفه ولو زاد في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب الجوارز  
سواء كان اثر كلب الماشية او بانضاضه في عينه بل يكون شركا فيه قولان احدهما ان يبرعه  
به لانه وصنف في ملك غيره بغير اذنه ولا يمكن انفصاله اما في ان اثر الحضي فطه واما في الصنف  
فانه ينفع من التصرف في ملك الماشية وفيه يكون له الزيادة ويكون شركا فيه لانه  
لم يبرعه بها ولم يخرج عن ملكه لانه لا يملكه الا في ملك الماشية وفيه يكون  
عن شفعة اذا استحقاق لا يستلزم التصرف في ملك الغير بل يكون شركا في قدر الزيادة  
وهو مذهب المصنف وهو **قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب الجوارز **اقول**  
الكلية مذهب الشيخ في رد واختاره المصنف والعلامة والتجزم مذهب في رد وفيه  
يباع حاضر لبي دي ان يكون له وكلي سوي كان لئلا يس حاجته الي مامع اول وسوي  
كان في ابا دية او الحضر **قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب الجوارز  
**اقول** مذهب المصنف هو المعينة وهو مذهب الشيخين والتقي في احد قوليه والعلامة في  
لتجزم مذهب الصدوق والقاضي والتقي في القول الاخر وهو مذهب ابن سبيخ **قال** طائر في كلب  
وانما يكون في الخطة والسحر والتمز والزيب والسحق وفيه في الملح **اقول** ان يملك  
الحشة الا في مذهب الشيخ في رد وتبعه القاضي وابن سبيخ وزاد ابن حمزة الملح وخار  
العلامة في رد وعوض الصدوق الزيت عن الملح واما في اختياره به **قال**  
**قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب الجوارز **اقول** المصنف في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب  
يستبقية في الرضى اربعين يوما في الغلة كلب الماشية **اقول** الا في مذهب المعينة  
المصنف والعلامة واثاني قول الشيخ وتبعه القاضي وهو ان قرب وان قرب بكثر **قال**  
**قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب الجوارز **اقول** المصنف في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب  
وان سوي يجر ارباعها وعدم مطلقا مذهب الشيخ والمصنف وابن سبيخ  
تشدد وحذف وعدم مع عدم قلة ابن حمزة واختاره المصنف والمصنف **الفصل**  
**الثاني في الخيارات** **قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كلب الجوارز **اقول**



A circular library stamp from the University of Michigan Library, dated 1900. The stamp is faint and partially obscured by the binding of the book.

يقول له ليس الا اثني اثنين الى الابد الذي اجله سنة ومبضمها قال امينة و  
 واطمعه الشيخ في طين راس لعمري التعيين واختاره التقي وسلا وروى  
 حمزة وابي نيس والمص والحمز وهو مستند وقال القاضي بطلان لان المضية السج  
 بعد العدة **قال** طاب نراه ولو زاد على الثمن او نقص فوايتان كشورهما يجوز **اقول**  
 منع الشيخ في غير ما خذه اللعرب واوه واجازة ابن ايس واختاره المص والحمز  
 وهو مستند **قال** طاب نراه ولو لم يجز وكان لك شري الرد والامساك بالثمن وفي رواية  
 لك شري من الابد **قال** طاب نراه ولو زاد او اقل شري سلوة الى اجل واهل من يجز وجب  
 ان جنا ربا اجل ولو لم يجز فعل محرم ويجب لك شري اجلا لان ذلك ليس وانما  
 يمنع او يرضى بكل الثمن ذهبه ليد الشيخ في كسبي الفروع واختاره ابن ايس والمص  
 له وذهب في غير الى ان له من اجل مثل ما له وبه قال ابن حمزة والقاضي وهو  
 ابي علي **قال** طاب نراه واذ باع من اجرة شئ فليس له الرجاء الى اقله ولو شبه  
 الى المال فقولنا صحها كذا **قال** منع الشيخ في نسبة الرجاء الى المال وكذا لمعنه  
 والتقي ورافض وقال سلا راجع البيع وكذا به في وبه قال ابن ايس والمص والحمز  
 وهو مستند **قال** طاب نراه ولو قوم على الدال ماعا ولم يواجه الى قوله وراى المحامي  
**اقول** الفارق الشك في انها اثبتا للدال ما زاد على شرط عليه في صورة استدراك  
 التاجر له وان لم يزد لم يكن له شئ وجعل اجرة المثل اذا كان بواسطة هو المثل  
 من البيع وتبعها القاضي والمستند صحيح في ما سلم وزاراه عن الصنع وما الى  
 العلماء في لف وقال ابن ادريس للتاجر الزيادة في الصنعة او جباله لا جره  
 معوي باع بزيادة او براس المال ولو باع بنا وضى كان البيع باطلا واختاره المص  
 له **قال** طاب نراه من باع ارضا لم يدخل ثمنها ولا شئ بها الا ان شرط  
 وفي رواية اذ رابع الارض خب ودبا وما اعلق عليه باجها فلم يرد ما فيها  
 اذ باع ان رض خب ودبا قال الشيخ في الكتابين يرضى البنا والشجر وان لم يرض خب ودبا  
 لم يدخل وتبعه القاضي وابن حمزة وبن ايس وهو طه ابن ايس وقال المص والحمز  
 عدم الرجوع الا ان يقول بعتكها وما فيها وما اعلق عليها وهو المستند **قال** طاب  
 نراه وكذا لو باع شجرة ثمرة او دابة حاملها على الا طهر **اقول** لا يدخل ثمره الشجر في بيعها  
 ان ان يكون ثمره بشرطه احد مما انتقا لها بعد البيع فلو انتقلت اليه بالصلح او



الاجارة او المصدق او غير ذلك من المعقود ولم يخل الفسخ وان يكون قبل ان يبرأ من  
لم يخل قطعي وكذا غير النسخ من النسخ سوي تعلق المورد او لم يعلق وكذا لا يدخل محل الدائره  
الا ان شرط المشتري دخوله فيه خلج وهو من شرط البيع في بيعه وبه قال المعتمد  
والنسخ والفاضي في الكامل وبني سبب والمضى والمضى وقال في طبعه ولو استثنى البائع  
لم يخل في قول ان شرطه يخل ويحوز له استثناءه **قال** طاب ثراه والعقب هو الخلفه  
لانها كالعقار وكذا فيما يتعلق وقيل في النسخ ان الساكن باليد وفي الجواب هو قوله **اقول**  
المتفضل لم يشترط من الايجاب وهو المستند وذكره الشيخ في طبعه القاضى وان شرط  
وهو من شرطه في كونه وقيل هو الخلفه مطلقا واختاره المصنف **قال** طاب ثراه وفي كذا في  
وفي رواية لا يتصور حتى تنقضي الا ان يؤوله **اقول** منع في طبعه عالم يقضي اذا كان طاب ثراه  
في غيره وبه قال الصدوق ومنه حسن في بيع المكمل والموزون وان لم يكن طاب ثراه يجوز  
في البناء وانما ضمن قبل القبض وجاز للمعقود النسخ في بيعه القاضى في كماله مطلقا و  
كونه يقضي يقضي المشتري بما عني به يقضي البائع **قال** طاب ثراه ولو شرط ان لا يتحقق  
اولا بطا الامر في شرط دون البيع **اقول** القائل بذلك الشيخ وقال المصنف والعلم  
بطل العقد وهو المستند وبناجيات شرطه وفروع لطيفه ذكرنا ما في المذهب من ان يرد بها  
وقيل عليها **قال** طاب ثراه ولو شرط في الامر ان لا يتبع ولا يوجب فله في الجواز  
**اقول** روي صفوان بن يحيى عن ابن سنان قال سالت ابا عبد الله عن شرط في الامر  
ان لا يتبع ولا يوجب قال يجوز ذلك غير ان لا يورث لانه كل شرط خلاف  
كتاب الله فهو باطل وقال العلامة بطلان الشرط لما فيه العقد وهو من شرطه في  
المعقود وفي بطلان البيع به اسكان يعني على ان الشرط اذا بطل بطل بطل  
العقد قال المصنف والعلم من شرطه عليه وقال الشيخ ان شرط صحة الشرط دون شرط  
العقد اذا شرط البيع الذي يجب الوفاء به ما وقع في عقد صحيح فلو شرط صحة العقد بشرط  
لزم الدور **قال** طاب ثراه وفي الرواية اذا كان للبايع ارضا جنته كان لا يرضى ان يبيعها ان يبيع  
منها **اقول** اذا عارضها على انها عترة اجرة مثلا فخرجت عنه فاما ان يكون للبايع ارضا  
جنته تلك الارض او لا فمناقشات الاول ان يكون له في ورثتها قال الشيخ في طبعه  
او ان يرضى بكل النسخ وتبعه القاضى والمضى واستقرت في العلم في الفوائد واختاره المعقود  
وهو المستند الثاني ان يكون له ارضى بها وليس فيه غيره في بيعه من الفسخ والزامه فوفيه ان يرضى

الفاضي من ان يرضى بالمجاوره وقال الشيخ ليس بطلان النسخ من الفسخ والرجوع  
النسخ وهو من شرط العلم في لف والاقرب ان يرضى من الفسخ وانما  
والرضى بكل النسخ كالأول وهو من شرط المضى واحده في العلم **قال** طاب ثراه  
ولو اشتري انسان صفقة فيها الرطب والليمون والارز ليس لاحد منهما ان يرد  
على النسخ **اقول** اختار الشيخ في كتاب الشك في الخلق انفراد احدكما بما يتجاره من  
الرد والارز واختاره ابن ادریس وهو من شرط البائع ان يرضى لان ذلك بمنزلة عقد  
فالبيع مستند الى فعل البائع ومنه في بيعه وموضع اخذ الكتابين وبه قال المعتمد  
لأنه وان شرطه في العلم في القول **قال** طاب ثراه النسخ من شرطه في بيعه ان يرد  
ويرد معها او قيمته مع النسخ وقيل ضاع من شرطه **اقول** هذا قول ابي علي حيا وجب  
رد عوض البائع مما عجز عن حظه او عجزه والقاضى اجاز رد عوض البائع وان كان موحدا  
صا عا مبدأ او غير ذلك البائع على اخذ غير البائع فان تعذر الصل فقيمة عقد النسخ  
وان لم يبع فقيمة الشاه وتدد في طبعه اجاز البائع على قبول عيني البائع البائع  
وجوده وعدم اجاره بل له الصل لليوم النسخ **قال** طاب ثراه ولو حدث البائع  
العقد وقيل القبض كان المشتري الرد وفي الارز قولان **اقول** ذهب الشيخ في  
الكتاب من ان الزام البائع بالارز اذا طلبه المشتري وبه قال النسخ والقاضى في  
ادریس واختاره العلامة ومنه في بيعه وخير من الرد ان الساكن بغيره في الاول  
وهو المستند **قال** طاب ثراه وكذا لو قبض البعض وحده في الباقي كان الحكم ثابتا  
لم يقضي **اقول** معناه انه ينجز المشتري من امساكه مجانا او مع المطالبة بارشته على  
الخلاف في منارده وحده لا اختصاصه بوجوده العلم الموجه الى المذكور في حقه دون  
الباقي من شرط المضى والمستند المله حذر من تعجيز الصفقة على البائع **قال** طاب ثراه  
ثراه واذا اختلف اجناس العوض جاز التفاضل فيها وفي النسبة قولان **اقول** في  
**اقول** لا خلاف في جواز التفاضل مع العقد وفي النسبة قولان المانع قاله القديمان  
والمعتمد وتمينه وتبعه القاضى والجواز قاله الشيخ في بيعه وتبعه ابن حجره وقال في طبا  
كذلك يسه وبه قال ابن ادریس والمضى والعلم وهو المستند **قال** طاب ثراه وما كان  
ولا وزن فيه فليس بربوي كالسواب بالتعديني والعلم بالعقد مجانا وفي النسبة **اقول**  
قد تقدم البعث في بيده السيل في المسيلة السابعة **قال** طاب ثراه وفي ثوبان ربابي العود



تزداد وسعة بلد استنبه ان اتفاق **اقول** المحدثون والشيخ من حيث فيه الربا الم  
بالقول قال المعتمد تلميذه وابو علي وبالكاف الصدوقان والقاضي وابو ابي ريس والشيخ في  
في وهو **قال** طالب تراه وهو مع شيئا كثيرا او وزنا وفي بلد اخر خلاف ذلك بل حكم نفسه  
يغلب بغيره تنقض **اقول** اذا اختلف البلدان في النسخ بان كان في احد هما كذا او وزنا  
وفي الاخر خلافه بني على ما عرف عاده في عهده فان كان التقدير باحد الامرين فحكم  
فيه وان زال التقدير بعد ذلك فاعرف عدم مقتدره باحد هاتين روبا وجازية التعليل  
وان عذر باحد هاتين ذلك وان لم يعرف عاده في عهده على عهدة عاده البلدان فان اختلفت  
البلدان في ما ثبت فيه الربا قال الشيخ في نه ثم وتوجه سارا وقال في ذلك الحكم نفسه  
سارا وقال في ط القاضى واختاره المصنف والصحاح وقال المعتمد بغيره ان غلبت الامم وتوجه  
لان المعروف في عادة الشيء اعتبارا ان غلبت اهل ارضه او اهل ارضه او غلبت اهل ارضه  
**قال** طالب تراه وفي مع الربط بالتميز واما ان اشهرهما المصنف **اقول** اجاز ان ادرى  
مع الربط بالتميز اذا كان موضوعا على الارض لا حرفا ومنع الشيخ في نه وفي موضع  
طوبه قال القاضي وابو حنيفة واختاره المصنف والعلماء وهو المعتمد وكذا في  
الاستبصار **قال** طالب تراه وهو سري العدة في غيره كالنسيب بالعينة والبسر بالربط  
ان شبه **اقول** الشيخ في نه وفي لا سري العدة الى النسيب لعدم النسخ فيه وهو قال  
ابن ابي عمير واختاره المصنف وقال القاضي وابو حنيفة لا يجوز في مع الشيخ في موضع  
وربو علي والعلماء كل رطب مع بابه وهو المعتمد لعمري لعمري في المصنف قال لا يصلح التميز  
اي بابس بالربط في اجلان اي بابس بابس والربط رطب في ابيس يعنى نقد لعمري عليه  
العدة والعلماء انفسهم تعدي الحكم وقد بين في موضعه **قال** طالب تراه وهو ثبت بينه  
وبين الذي فيه روايتان اشهرهما انه ثبت **اقول** في رطب والقاضي وابو ابي ريس  
نبوته واختاره المصنف والعلماء وهو المعتمد وذهب المعتمد وسارا وسيد واما نبوته  
الى عدم **قال** طالب تراه ويشترط فيه اتفاق في المجلسين وبطلان افتراق ملكه على ان يظن **اقول**  
ان كثر على اعتبار اتفاق في المجلسين في العرف بخلاف باقي الروايات وهو المعتمد وقال الصدوق  
هو كونه في العقود **قال** طالب تراه وقيل ان اراد به ما يحسن ضم اليها شيئا **اقول** القاضي في ذلك  
الشيخ في نه ولعله هو القوم اذا اوجب الضم ان يكون في الثمن ليزوال روبا بعتنا او لعله اراد

ان يجوز مع منفردة عن المجلسين يكون الضم واجبا الى المجلسين فقط يكون الضم اليها  
او من كثر من المعتمد ليعلم انهم مجبوله فتعقد الى الضم ليعلم بهما **قال** طالب تراه ولا يصح  
مع عده التي ثبت ظهورها عالم به واصلها وروايتان بخلافه على ان **اقول**  
سكت في جواز بيع الثمرة بعد اقرارها واصفها ربا وهو محذور في ذلك من النسخ في النسخة  
به في الصدوق والشيخ وابو حنيفة واختاره المصنف وجاهزه في كذا في ان جاز  
على كذا ربه وبه قال ابن ابي عمير واختاره العلماء وقال المعتمد تلميذه يكون ماعى **قال**  
طالب تراه ولما ذكر عده بستان في جواز بيع ثمره بستان اخر لم يدر كذا منضاه اليه تزداد  
الشبه **اقول** من النسخ في كذا بين ان لكل بستان حكم نفسه وروايتان جازية الباقون  
واختاره المصنف والعلماء **قال** طالب تراه ولا يجوز بيع الثمرة بستانها وهو المأبنة وفي  
بستان غير مأبنة فلو كان اظهرها المصنف وكذا لا يجوز بيع السبل بستانها وهو المأبنة وفي  
بستان غير مأبنة فلو كان اظهرها المصنف وكذا لا يجوز بيع السبل بستانها وهو المأبنة وفي  
تفسيرها في النسخ في نه فقال ابي حنيفة في ربيع النسخة في ربيع النسخة في ربيع النسخة  
مع النسخ باحفظ من ذلك النسخ وفي ط انه لا يجوز بيعه في جنس على كل حال لانه لا يؤمن ان  
يؤدي الى الربا في الثمرة والسبل والطلق المعنى القول بالمعنى في بيع الثمرة في ربيع  
بالتميز والسبل بابس وكذا ابن حنيفة وسارا والقاضي القول بالمعنى منه بابس كما  
المصنف والعلماء **قال** في بيع الثمرة وهو النسخة يكون في دار انسان او بستان  
فكثيره دخول مالك الثمرة الى ملكه وسقط عوض صاحب النسخة بالثمرة فيجوز ان  
يخص ما فيها من الثمرة على تقدير حفاضة ثمره فيشترها منه بذلك العدة فيحصل النسخ بين  
مراد ابي حنيفة في تحقيق الثمرة وروايتان في عدم دخول الثمرة الى ملكه وكذا لا يجوز ان يخصصها  
ويشترط بخصها رطب في غير زيادة ولا نقصان ويشترط حلول العقد في القارضي  
في المجلس ولو اعتبرت عند الاقطاء واجزافها في تحقيق النسخ او ازيد في النسخة  
العدة وملك كل منهما على العقد وضاوية سريفة ذكرنا في المذهب في ذلك  
هنا **قال** طالب تراه واذا مر ان ثمة النسخ جاز ان ياكل ما لم يضره العقد ولا  
يجوز ان ياكل ما لم يضره العقد ولا يجوز ان ياكل ما لم يضره العقد ولا  
الاصحاح بين النسخ وغيره في الشجر والمبايع والزرع ووقفا على وجاهز في النسخ ومنه  
في غيره والعلماء من النسخ في جميع جهات الصحاح على ان ياكل ما لم يضره العقد ولا



فالولد المولود على ان ظهر **اقول** تقدم البحث في هذه المسئلة **قال** طاب ثراه ولو استثنى ذلك  
واحده فغير رواية السكوني يكون شركا بنسبة قيمته **اقول** ذهب المصنف والسيدي  
لنفي وابن ابي ابيس وابو بصير الى صحة البيع وان ثبنا اذا كان انشا معينا كالراس والجلد  
والصوف ويكون للبريع ما استثناه وذهب الشيخ في غير الي صحة البيع وبطلان الشرط بل يكون  
شركا بعد قيمته الثانية فاذا قيل قيمته بهذا الحيوان لم يسمع شيئا عشرة ومنزوع الراس  
كان شركا بعشر الحيوان ويلغوا العيقين وكذا قال في كتابي المختار في وطوبى  
القاضي وذهب المصنف الى بطلان البيع لترتبة على بطلان الشرط انما هو في ذهابه  
الي صحة الشرط ان كان الحيوان مذبوحا او بيع للبرج والى بطلان العقد ان لم يكن كذلك  
والمرحوم **قال** طاب ثراه اربع ثلثا وان حذر ان عليك لم يزل الشرط وفي رواية اذا  
تشارك في جارية وشرط لشركي كزك وكون الحذران جاز **اقول** ذهب الشيخ في غير  
الي لزوم الشرط وتبعا للقاضي والى صفة في لف ومنه ان يبيس من لزوم هذا الشرط  
هو شرط المصنف لان مقتضى عدم الشك كونه النجس والحذران على قدر راس الاموال اجمع  
الاولون يصح رفا عرفا لسانا ابا الحسن ع في رجل شارك في جارية له وقال له ان  
رجعا فيها فليكن نصف النجس وان كان عليك وصية فليس عليك شيء فقال لا اريد  
باس اذ اطالبت نفسي صاحب الجارية وهو حسن **قال** طاب ثراه المملوك عليك في صلب  
الصنمية وقيل لا عليك شيئا **اقول** ذهب المصنف وروى علي بن ابي طالب لا تستروا ومنه  
ان للسيد ان يجر عليه ويبيع في القرق وصرح في غير ذلك ان يبيع في القرق  
ومنع المصنف في النجس والى عدم ملكه مطلقا بل يباح له التصرف بالملك وقال في  
ملك ويكون مجزأ عليه للرق والمصنف مذهب المصنف واستقصى البحث في هذه المسئلة  
مذكور في المذهب **قال** طاب ثراه وكبره التفرقة بين الاطفال وامهاتهم حتى يستغنوا  
سبع سنين وقيل ان يستغنى عن الرضاعة ومنهم من يحرر **اقول** رونا مسلمان الاول  
كرواية التفرقة او تحريمها وبالاول قال في باب العتق من يبيع ويتبع ابن ابي ابيس والمصنف  
والى عدمه وبالآخر قال في باب البيوع منها وبه قال المصنف وتلميذه والى ما رواه ابو بصير  
طرد الحكم الى ان خيره الاول هو المصححة والثاني احوط الثانية في الغاية التي يزول بها  
بحكم التفرقة فابو علي على حد ما يسمع في الذكر والثاني ووافقه القاضي في المذهب  
عدة احوط من علي الذكر وجعل في الثاني الى سماعه كما وافقه الشيخ في الثاني وجعل في

الذكر

الذكر عدة احوط من علي الذكر وجعل في الثاني الى سماعه كما وافقه الشيخ في الثاني وجعل في  
المصنف قيام الامم بالسفقة عليه والى عتقهما واما ما رواه ابو بصير عن علي بن ابي طالب  
من مائة الفه غلبا **قال** طاب ثراه واذا وطئ المشتري انما هو ثمان اشحاقا انما هو ثمان  
ولم يفرج المصنف لغيره ان كانت ثمانا ولو كان ثمانا لم يفرج له ثمانا **اقول**  
الاول منه بذهب بعض اصحابنا واختاره المصنف والى في مذهب الشيخ وابن ابيس **قال** طاب  
ثراه وفي رجوعه في العقد قولان **اقول** ذهب ابن ابي ابيس الى عدم رجوعه بالعقد كقول  
عوض في مقابلته وذهب المصنف الى رجوعه به وهو احمد **قال** طاب ثراه ولو اشترى  
جارية سرقه من ارض الصلح رد بها واستعاد ثمنها فان ماتت وان عقيبت سقطت اثمها في  
ثمنها على رواية مسكين السمان وقيل يحفظها كالقطر ولو قبض بها الى الحكم كان حصة  
والى كلف البيع كان حسنا **اقول** الاول قول الشيخ في غير تبعا للقاضي وهو رواية الحسن  
المرحوم قال سألته عن رجل اشترى جارية سرقه من ارض الصلح قال فبها وبها على الذي اشترى بها  
منه وان يقر بها ان قدر عليه وان كان موسرا فقتل صعبت فذاك قد ماتت وماتت عقيبتا  
فليس بها ورجعها الشهيد الثاني مذهب ابن ابي ابيس والى في مذهب المصنف والمصنف  
**قال** طاب ثراه اذا دفع الى ما دون مال المشتري به ستم وعينها وبها ببقية المال في شترتي  
اباه **اقول** في المسئلة ثمانية الاول رد المثل في ماله او رد ما هو في رواية موسى  
ابن اسلم وهو ضعيف ومضمونها قال الشيخ في غير الثاني ان يكون المثل لم يرد ما دون رفا  
كونه في يده بشرط من ماله وبطلان عتقه وهو قول ابن ابيس واختاره الشيخ والمصنف  
في السراج ان لا امضاء ما فعله الما دون وهو كالمصنف في البيع والعتق وهو مذهب  
في النفع **قال** طاب ثراه اذا اشترى عبد من رقة البيع اليه عبد من ثمنها رقة  
فابقي وحده قبل يرحم بنصف الثمن ثم ان وحده تحير والا كان الاثر منها نصفين وفي  
الرواية ضعف وينبغي ان يصل ان بعض الباقي بعينه وبطابق ما ابتاعه **اقول** مضافا لم  
مذهب المصنف وبه قال ابن ابي ابيس وهو المصحح واما حكاية اول هو مذهب **قال** طاب  
ثراه ولو ابتاع عبد من عبد لم يرحم ويحكي الشيخ في غير الحيوان **اقول** المصنف وبطلان لعدم  
يقين المبيع وقال في موضع من الكتاب في رواية اصحابنا اذا اشترى عبد من عبد من علي  
ان المشتري على انه ثمانا راجعا انه جازم فاختاره في اخر المسئلة وقال في موضع اخر منه



بالبطلان وهو المستند **قال** طاب ثراه الملوكان الماذونان لهما اذا ابتاع كل منهما صاحبه  
السابق ولو اشتبه سبى الطريق وحكم بطلان العقد في رواية ترفع عنها  
**اقول** انما مسلمين ان اولي اذا اشتبه الحال في معرفة السابق قال في ان استجار سبى الطريق  
وحكم بطلان العقد في رواية ترفع عنها سبى الطريق في رواية ترفع عنها  
قال العلامة يعرف ان اشتبه السابق او السابق والاقرب البطلان مع اشتبه السابق  
سبى الطريق مع اشتبه السابق مع احتمال البطلان ان مع تيقن السابق ومعرفة السابق  
الناشي اذا علم اقتران العقدين بطلان قال ابن ادريس واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد  
قال في ترفع وتبعه القاضي **الفصل الثامن في السلف قال** طاب ثراه ولو  
كان الثمن من الدين على السابق صح على الاشبه لكنه كره **اقول** المصنف من سبى الطريق واختاره العلامة  
في لغة الجواز من سبى الطريق والعلامة في غير ذلك **قال** طاب ثراه وكذا في سبى الطريق في اللغة  
كأن في المشابهة **اقول** المشهور بشرط التقدير في الثمن بالكيل والوزن والعدد وكذا في  
في كتابي الفروع والمصنف والعلامة وكذا في سبى الطريق والعلامة ولو لم يكن لو كان مذكراً  
كأن في سبى الطريق في المساحة يجوز ان يسمو كذا ومنع الشيخ رحمه الله بغير جواز في الفروع  
الي التنازع وتروى العلامة والمصنف مذهب الشيخ **قال** طاب ثراه ولو اشتراط جيل  
الثمن فينضم لم ينع دين بدين وفي كرهه هو **اقول** بغيره ان يجوز من الدين  
الحال على ما هو عليه وعلى غيره فان ينع حاضر جازا جازا وان لم يكن حاضر بل مضموناً  
فان كان حال جازا بغيره وان كان موقفاً من دينه ابن ادريس واختاره العلامة وهو المعتمد  
جازه الشيخ في رواية المصنف **قال** طاب ثراه ولو سلف في غنم وسرط أصوات في  
بعضها قبل بيعه وان اشتبه المصنف للجهل **اقول** المصنف مذهب ابن ادريس واختاره المصنف والجواز  
منه بغير اشتبه واختاره العلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه واو اعتقه فزوتان فيهما  
سبى في الدين والآخرى لا يسقط عن ذمة المولى وبه اشتبه **اقول** اذا استدان العبد  
كان لا باذن السيد تبع به بعد العتق وان كان باذنه فان كان للسيد ومنه في قد ينفذ  
الواجبة على السيد لزم ذلك السيد قطعاً وان كان لغيره في مصالح العبد فان استبعده او  
باعه فكذلك وان اعتقه قبل لزم العبد السيد بالاول قال في ان استجاره ربه قال ابن عمر  
وابن ادريس واختاره المصنف وابن ادريس قال في ترفع وتبعه القاضي والعلامة والقولان والاول هو المعتمد

المريض

**قال** طاب ثراه ولو كان ماذوناً في التجارة فاستدان لم يلزم المولى وبه يبيع المولى قبل  
يعم وفي بيعه اذا عتق وهو **اقول** اذا اذن السيد لعبده في التجارة ولم ياذن له  
في الاستدانة فاستدان قال في بيعه يبيع فيه مجلداً وقال في طبعه العتق وهو المعتمد  
اختاره التقي وابن ادريس والمصنف والعلامة فقال ان كان لمصلحة التجارة وضرورتها لزم  
بيع به وهو حسن **قال** طاب ثراه ومع ابن ادريس في تقيده في بيعه **اقول** بغيره المولى في  
به وتبعه القاضي وهو المعتمد وقال ابن ادريس في بيعه الي الحكم واذا اطلق بغير الوارث كان  
للامام المسلمين لانه وارث من لا وارث له واختاره في الحقيقة **قال** طاب ثراه ولو لم  
الذي قيل يتبعه وقبل مواله غيره وهو ضعيف **اقول** انما يلزم ذلك هو الشيخ في بيع  
مع القاضي وابن ادريس والمصنف والعلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه ولو لم يبيع المولى في بيع  
منه لم يلزم المولى ان يبيع اكثر مما دفع على تردد **اقول** بغيره المولى في بيعه  
القاضي ويعتق عليه رواية محمد بن الفضل ولا معارض لها في الروايات ومنها في  
للأصول فمحل على الصانعان مجازاً وواجب ابن ادريس دفع المصنف الي المشتري واختاره  
المصنف والعلامة وهو المعتمد واستقصا الحق في هذه المسئلة في كتابي المذهب **كتاب**  
**الرهون قال** طاب ثراه وهل يشرط الاقرب من الظاهر نعم **اقول** مذهب الشيخ في ان يعدم شرط  
العتق في صحة الرهن فيلزم به ومنه واختاره ابن ادريس والعلامة وفي الحقيقة وهو  
المعتمد ومذهب في يه الي اشتراطه وهو مذهب المصنف والقاضي والتقي وابن ادريس واختاره  
المصنف **قال** طاب ثراه وليس للرهن التصرف في الرهن بالجارة ولا سكنة ولا وطناً  
تورثي للباطل وفيه رواية بالجواز مهيوة **اقول** الرواية مستهزئة الى ما  
رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت عن الرجل يرهن خادماً له ان يطلعه فقال  
عن ان الذين ارفقوا بها يحلون بينه وبينه قلت ان قد علب خالها ولم يحل لذي  
ارتموها قال نعم لا يرهن بها باس والمصنف المنة وهو فتوى الاصحى روي الشيخ عن  
اسحق بن عمار قال سالت ابا ابراهيم عن الرجل يرهن العبد او النوب او الحي  
او متاعاً في البيت فيقول صاحب المتاع لا يرفق انت في حل من ليس بهذا النوب او الحي او  
اليس وانفق بمتاعه واستخدم الخادم قال بطل حال اذا اذن وما اجاب ان ينفق قلت  
فان رهن دارها غلة لمن الغلة قال صاحب الدار قلت فارهن رهنها فيقال صاحب



ازدعمها لنفسك فقال ايضا ليس مثل هذا ايزدعمها لنفسه فهو له حال لانه يزوج بماله  
يعود عن ابي وول وقال سالت ابا عبد الله عن الرجل ياخذ الدابة والبهيروا بها بماله  
ان يتصرف الامع صرح الا اذا اي نوع كان في انواع التصرف **قال** طاب ثراه و  
وقوف الحق على اجازة المرتين ترددت اسببه الجواز **قال** اطلق في المطا المنع من عتق  
الراهن وفيه اجازة مع الاجازة واختاره المصنف وهو المعتمد لا يتنازل عن  
على التخييل وعليه عقد باب السرية **قال** طاب ثراه والمرتين احق من غيره باستيفاء  
دينه من الراهن سواء كان الراهن حيا او ميتا وفي الميت رواية اخرى **قال** المسهور  
تقديم المرتين بدنية على الوفاء في الراهن حيا كان او ميتا لثبوت الدين له  
لان تعلق حقه بالدين سابقا عليهم وفي رواية عبد الله بن الحكم قال سالت ابا عبد  
الله عن رجل اقرض عليه دين لقوم وعند بعضهم رهون وليس عند بعضهم قاتول  
يحيط بماله من الدين قال **قال** يستسم جميع ما خلف في الدين وغيره على ارباب الدين  
باخصه وفيه من طريق **قال** طاب ثراه ولو كان الدين دابة قام بموتها وتما  
وفي رواية الطهر بركب والد ركب وعلى الذي يركب ويسير بالنفقة **قال** قال  
الشيخ في رواية اخرى كان له الركوب او اللقي بركوبه وان لم ينتفع به رجع على  
الراهن بما انفق وقال المرتضى يقتضي بالتفاسي واختاره العلامة في رجع صاحب  
الفضل به **قال** لا يجوز للراهن التصرف بالركوب واجاب الامع الاذن من المالك  
او اياكم او الضرورة كما لو اضطر الراهن الى الركوب او حمل فان تركه يضر بالحيوان  
يعتق رجع بالمقاصد ويرجع صاحب الفضل على المعتد من المذهب ولا يبي ان يشاهد  
الانفاق والعقول قوله في قدره بالمعروف واسترط السيد في جواز الرجوع  
للفقه اذن المالك في الحكم فان تفرقا لا يشاهد وقال ابن ادريس وان انفق تبرعا  
فلان شي عن الراهن وان انفق بشرط الحدود واستند على ذلك رجع بما انفق وان  
ول استشهاده كالقطر والوديع فان المرتين يجب عليه الاحتفاظ ولا يتم الا بالانفاق  
نعم لو تبرع لم يرجع والعقول قوله في ذلك **قال** طاب ثراه يعقن المرتين فنية الراهن  
يوم تكفه وفي ابي القاسم من حين العتق الى حين التلف **قال** اذا لزم المرتين  
فنية الراهن بتفريط او بغيره الثابت باقراره او البينة لزمه بغيره يوم تلف  
عند الشيخين وعلى القوم في حجب يوم العتق الى يوم التلف نقله المصنف واخبر القوم في

حين

حين التفريط الى وقت التلف وهو على ما هو المعتمد لروايات امانته بالتفريط  
ففيها لخاصة من حين التفريط **قال** طاب ثراه ولو اختلف في القول قول الراهن  
وفي قول المرتين وهو اسببه **قال** اذا اختلف الراهن والمؤمن في فنية الراهن  
الا لزم بتجديته او تفريطه في القول قول المرتين لانه مكسر للزيادة وان اصلها  
ولا صالة براءة ذمته قاله ابن ابي ليس واختاره المصنف والحق وقيل السخني وتليدها  
القول قول المالك وبه قال النبي وابي حمزة وابو علي وهو المعتمد لا **قال** طاب  
ثراه ولو قال القاطن هو مرتين وقال اختلف فيها على الراهن في القول قول الراهن  
وفي رواية القول قول المرتين عالم بدع بزيادة عن فنية الراهن **قال** او رواته  
اشارة الى ما رواه السكوني عن ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله  
والمرتين فقال الراهن هو كذا وكذا او قال المرتين هو اكثر قال علي بن بصير  
المرتين حتى يحيط بالثمن لانه امينة ويرضيه السند ومضمونها قال ابو علي والمعتد  
الاول للاصل او المرتين مدع فيكون عليه البينة والصحيح محمد بن مسلم عن ابا قرقم  
فان لم يكن بينه وبين الراهن البينة ومثلا موثقة زارة عن ابي عبد الله **قال** طاب  
ولو قال القاطن هو مرتين وقال المالك هو ودعيه في القول قول المالك مع بينة وفيه  
رواية اخرى من وكه **قال** في المالك في الاستبصار والحدوث في المتقنة  
القول قول القاطن وعلى المالك البينة ومنه به في رواية ان القول قول المالك  
مع بينة وبه قال النبي والقاضي وابي ليس واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد  
**كتاب الحجر قال** طاب ثراه والسق وهو يبيع عن عشرين سنة في الذكر وفي  
رواية من ثمانية عشر الى اربع عشر وفي اخرى يبيع عن عشرين سنة في الذكر وفي  
ان صاحب آول وهو المعتمد ومثله رواية حمزة ابن حمران والساق رواية  
ابن حمزة الثمالي عن ابا قرقم قال قلت له جعلت ذكرا لم يجرى الا حكمه على الصبيان  
قال في ثلث عشرين سنة الى اربع عشرين سنة قلت فان لم يجرى فيها قال وان لم  
يجر في ان احكام تجري عليها ومضمونها قال ابو علي والثالث رواية زارة عن  
ابا قرقم قال اذا اتى على الغلام عشرين سنة فانه يجوز وصيته في ماله ما انفق  
وتصدق واوصي على حد معروف وحق فهو جائز وفي مائة كبره واثباته  
يكبر عن ابي عبد الله قال يجوز طلاق البهي اذا بلغ عشرين سنة **قال** طاب ثراه



الرسد وهو ان يكون مصليا طاهرا وفي اعتباره العلة الردية **قول** الا كذا في اعتبار العلة  
في الرسد وبقية على كونه مصليا طاهرا وفي اعتباره العلة الردية **قال** في كتاب  
طاب ثراه والمريض المتعصب من الوصية فيما زاد على الثلث وهو قول الصدوق وكذا في  
المنفعة على الحق **قول** المعتد ان جبرعات المريض وان كانت مجزئة من الثلث وهو قول  
الصدوق وابو علي واحد قولي واختاره المصنف والمصنف وقال الشيخان في النهاية  
المعتد انما هو ان يصدق به قال القاضي ابن ادریس **كتاب الضمان** قال  
ثراه ولو علم في كسر طرطس الضمان على ان صح **قول** اذا انكر المضمون غدا الضمان لم يرضي بضمانه  
عنه ولم يجز به لم يرض بضمانه قال الشيخ في الكفاية نعم وبه قال القاضي وابن حمزة  
ولم يرضه ابن ادریس واختاره المصنف والمصنف وهو **قال** طاب ثراه وفي المصنف  
اصحاب الجواز **قول** منعه الشيخ في الكتاب بنى من ضمان المجلي وبه قال ابن حمزة وهو احد قولي  
القاضي واختاره في طرطس القول في خلافه واختاره ابن ادریس والمصنف والعمدة  
وهو **قال** طاب ثراه ولو ضمن ما عليه صح وان لم يعلم كميته على الاظهر **قول** الشيخ  
مذهب الشيخان في الكتاب بنى وبه قال الشيخ وابن زبيرة وابو علي واختاره المصنف  
وهو المعتد والسطلان مذهب الشيخين وبه قال ابن ادریس وللقاضي القولان **كتاب**  
**الحواله** قال طاب ثراه ورضا السنة وربما اقتصر بعض على رضا المجلي والمحال  
**قول** اعتبار رضا السنة في الحواله هو المشهور واقتصر ابن ادریس على رضا المجلي  
والمحال وهو طرطس المعينة والاول هو المعتد لانه انما كان في ذمته بعد ان كان في ذمته  
رضاه كالضمان ويعضدان في تسلط المستحق على استيفاء حقه بغيره كالوكيل وا  
يخرج ولا يغير في ذلك رضا المدون في الحواله وهو اقوي **قال** طاب ثراه وبه المجلي  
ان لم يبرأ به المحال وفي رواية ان لم يبرأ به المحال وفي رواية ان لم يبرأ به في الرجوع **قول**  
الحواله في الحقيقة انما قلناه في ذمته انما يبرأ به ذلك قول المجلي للمجل ابرأ بك  
من حق او مما في عليك وبشرط ذلك في به فلو لم يبرأ به كان له الرجوع على المجلي سواء  
اعتذر له استيفا في المحال عليه او لا وبه قال القاضي والشيخ وابن حمزة وابو علي واما  
مذهب ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة **قال** طاب ثراه وفي اشتراط الاجل  
قولان **قول** اشتراط الاجل في الكفاية مذهب المعتد والشيخ في به وعدم مذهب في طرطس  
قال ابن ادریس واختاره المصنف والمصنف وهو المعتد **كتاب الصلح** قال طاب ثراه

وهو مشروع لقطع المنازعة **قول** هو معتد مستقل بنفسه وليس فاعله غيره وان  
افاد فاعله فلا يثبت فيه خيار المجلس والحيوان والناجور والاشعة والنباتات  
في المجلس لو استعمل على مضارفة نعم يثبت فيه خيار الوفاء وخيار الشرط والوفاء والحب  
والموافقة وما يند في يوفى وفي ثبوت خيار الجبن استكمال الطرطس عدم الثبوت ولا  
يصح على مجبول اذا امكن استعلاءه ويجوز مع علمها وجهلها فيها وقعت فيه المنازعة  
ولو علم احد بها خاصة اعلم الاخر وان استرط ان يكون ماله اكثر او مساويا لا يجوز  
على غيره عوض واذا وقع على عوض لا يسترط ان يقبله عوض ما لم يجوز على ما كان  
حقا للصلح وان لم يكن ماله كالمصلحة على استقطاع الشفعة والبقا الشجرة والروشن  
في حوالية ودم العبد لاحد القدر **كتاب الشركة** قال طاب ثراه ولو  
شترط في احد جانبي الزبح زيادة فالشركة لا يلزم **قول** مختار المصنف مذهب  
الشيخ في الكتاب بنى واختاره ابن ادریس ومذهب السيد زوم الشرط وهو طرطس  
على واختاره العلامة وهو المعتد **كتاب المضاربة** قال طاب ثراه وبه  
للعامل ما شرط من الزبح عالم يستوفى وفيه للعامل اجرة المثل **قول** المشهور  
للعامل ما شرط من الزبح ضحفا لصفاء او ثلث او ربعا او غير ذلك مما وقع عليه التراضي  
وهو مذهب الشيخ في وانا استبصار وابن حمزة وابو علي وابن ادریس واختاره  
المصنف والمصنف وقال في به يثبت له اجرة المثل ويلحق الشرط وهو مذهب المعتد والعلامة  
وطرطس **قال** طاب ثراه ولا يكتفي بشدة رأس المال المضاربة عالم يمكن معلقا في العقد  
وفيه قول الجواز **قول** قوي الشيخ في طرطس الجواز في الجواز واختاره المصنف في الف وفيه في  
واختاره المصنف والعلامة وهو المعتد **قال** طاب ثراه وقوله مقبول في الشك ولا  
يثبت في الرد لان نسبة على الاشبه **قول** مختار المصنف وهو المعتد وهو مذهب المصنف  
في طرطس القول قول العامل **قال** طاب ثراه ولا يلحق العامل جارية القراض ولو كان الملك  
اذن له وفي رواية متروكة **قول** لا يجوز للعامل ان يطالب جارية القراض لانه مع ظهور الزبح  
شوك ولا يلحق له وطى الجارية المستركة على ما ياتي في كتاب النكاح وفي عدم لزوم  
لا يصح له ايضا وطى الباطنة لانه لا يقدم على الملك لان ان ذن في الوطى اما ان  
يلحق بالباحة او العفة وكلها لا تقدم على الملك وهو مذهب اكثر العلماء  
والعلامة وخبر المعتد وقال في به له وطىها بالاذن السابق معقول على ما رواه



عن عن الكاظمي عن ابي الحسن قال قلت رجل سألني ان اسالك ان رجلا اعطاه مائتا  
مضاربة لم يستر بها ما يدري في نفسي وقال استخرجت مني يكون معي والجارية انما هي  
لصاحب المال ان كان وضعه فغلبه وان كان فيها زرع فله فليكن رب ان رجلا قال  
يخرج في طريقها معاه وهو ابو واخوه **كتاب المزارعة والمساقاة قال** طاب ثراه  
ولا يتقبل بموت احد جماعه ان شبه **قول** يريد ان المساقاة لا يتقبل بموت المالك  
ولا المالك بل يقوم وارث كل منهما مقامه لانه في العقود الاخرى كما لا جاره وبهي  
لا يتقبل بموت وفوقه بطلانها في الجارة قال به **كتاب المزارعة**  
**والجارية طاب ثراه** ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه وقيل قول  
المستودع وهو **قول** يريد اذا ثبت توفيق الودع بقراره واليمين فمضمون  
اليمين او قيمته فان اختلفا في القيمة فالقول قوله لانه غارم قايمة المتع  
قال ابن حنفية وابن ادریس واختاره المصنف والمصنف وهو المصلحة وقيل الشئ  
القول قول المالك **طاب ثراه** ولو اختلفا في القيمة فتقول ان شبهها قول  
الغارم **قول** محض المصلحة من جهة المصلحة وبه قال القاضي وسار وروى حنفية  
بن ادریس قال الشئ ان يعدم قول المالك **كتاب الجارة قال** طاب ثراه  
وهل يتقبله بالموت قال الشئ ان يعدم وقال الطبري ولا يتقبل وهو **قول** طاب ثراه  
الجارة بموت كل واحد منهما من جهة المصلحة وتضمنها وقيل ان حنفية وعدم البطلان  
من جهة المصلحة وابن ادریس والشافعي والمصنف والمصنف وهو المصلحة وبطلان  
بالموت المستاجر دون المزارعة في طه ونقطة في طه ان صاحب **طاب**  
ثراه وان يكون الاجرة معلومة كمال او وزنا وقيل في طه **قول** ان يعدم  
المشاهدة بالاجرة من جهة المصلحة في طه والسيد المرتضى وطه النهاية المصلحة وبه قال ابن  
المصنف والمصنف وهو المستند **طاب ثراه** ولو اختلفا في القيمة الدابة او ارشى نقصها  
فالقول قول الغارم وفي رواية قول المالك **قول** محض المصلحة من جهة المصلحة واختاره  
العلامة وهو المصلحة وفي رواية قول المالك في الدابة وفي رواية قول المالك في الدابة  
**كتاب الوكالة قال** طاب ثراه لا ينوب عالم في العزل وان شهد بالول على المصنف  
**قول** ذهب ابو حنيفة الى عدم انعزال المصنف العلم ونقصه ما مضى على الموكل وان اخرجها  
من سائر دونه الشيخ في ف واختاره المصنف والمصنف في ان ارشاد وفخر المصنفين وهو المصلحة وقال

الرجل

الشيخ في نه يقول بالاسناد على العزل وان لم يعلم وكذا لو علم العزل وان لم يكن اشهاد  
تبعه القاضي وابن حنفية والشافعي وابن ادریس وطاب ثراه طاب ثراه طاب ثراه  
مطلقا **قال** طاب ثراه ولو اختلفا في القيمة فالقول قوله لانه غارم قايمة المتع  
**قول** محض المصلحة من جهة المصلحة وبه قال القاضي وسار وروى حنفية  
بن ادریس قال الشئ ان يعدم قول المالك **كتاب الجارة قال** طاب ثراه  
وهل يتقبله بالموت قال الشئ ان يعدم وقال الطبري ولا يتقبل وهو **قول** طاب ثراه  
الجارة بموت كل واحد منهما من جهة المصلحة وتضمنها وقيل ان حنفية وعدم البطلان  
من جهة المصلحة وابن ادریس والشافعي والمصنف والمصنف وهو المصلحة وبطلان  
بالموت المستاجر دون المزارعة في طه ونقطة في طه ان صاحب **طاب**  
ثراه وان يكون الاجرة معلومة كمال او وزنا وقيل في طه **قول** ان يعدم  
المشاهدة بالاجرة من جهة المصلحة في طه والسيد المرتضى وطه النهاية المصلحة وبه قال ابن  
المصنف والمصنف وهو المستند **طاب ثراه** ولو اختلفا في القيمة الدابة او ارشى نقصها  
فالقول قول الغارم وفي رواية قول المالك **قول** محض المصلحة من جهة المصلحة واختاره  
العلامة وهو المصلحة وفي رواية قول المالك في الدابة وفي رواية قول المالك في الدابة  
**كتاب الوكالة قال** طاب ثراه لا ينوب عالم في العزل وان شهد بالول على المصنف  
**قول** ذهب ابو حنيفة الى عدم انعزال المصنف العلم ونقصه ما مضى على الموكل وان اخرجها  
من سائر دونه الشيخ في ف واختاره المصنف والمصنف في ان ارشاد وفخر المصنفين وهو المصلحة وقال

الرجل

قال طاب ثراه ولو اختلفا في القيمة فالقول قوله لانه غارم قايمة المتع  
قول محض المصلحة من جهة المصلحة وبه قال القاضي وسار وروى حنفية  
بن ادریس قال الشئ ان يعدم قول المالك كتاب الجارة قال طاب ثراه  
وهل يتقبله بالموت قال الشئ ان يعدم وقال الطبري ولا يتقبل وهو قول طاب ثراه  
الجارة بموت كل واحد منهما من جهة المصلحة وتضمنها وقيل ان حنفية وعدم البطلان  
من جهة المصلحة وابن ادریس والشافعي والمصنف والمصنف وهو المصلحة وبطلان  
بالموت المستاجر دون المزارعة في طه ونقطة في طه ان صاحب طاب ثراه  
ثراه وان يكون الاجرة معلومة كمال او وزنا وقيل في طه قول ان يعدم  
المشاهدة بالاجرة من جهة المصلحة في طه والسيد المرتضى وطه النهاية المصلحة وبه قال ابن  
المصنف والمصنف وهو المستند طاب ثراه ولو اختلفا في القيمة الدابة او ارشى نقصها  
فالقول قول الغارم وفي رواية قول المالك قول محض المصلحة من جهة المصلحة واختاره  
العلامة وهو المصلحة وفي رواية قول المالك في الدابة وفي رواية قول المالك في الدابة  
كتاب الوكالة قال طاب ثراه لا ينوب عالم في العزل وان شهد بالول على المصنف  
قول ذهب ابو حنيفة الى عدم انعزال المصنف العلم ونقصه ما مضى على الموكل وان اخرجها  
من سائر دونه الشيخ في ف واختاره المصنف والمصنف في ان ارشاد وفخر المصنفين وهو المصلحة وقال



عمرى او حبس المظفر الوتوقى فى اذ اعرفنا بهذا اذا ما مات الموقوف عليه بل  
يرجع هذا الوقف الى الوارث او الى ورثة الموقوف عليه والى البر بالاول قال  
الشيخ وتبعه القاضي وسون زم لابن حمزة حيث جعله سكنى او عرى واختاره ابن  
ادريس والمصنف والمعلم وهو المسمى وبان فى قال المعتمد وابن ادریس  
بان ان قال ابن زهره **قال** طالب نراه ولو شرط عوده عند اقامة الموقوف ان  
اشبههما المظفر **قال** في المسألة والمعلم وتلميذه الى صحة الوقف بشرط  
وهو اصد مقولي العلم وقال في تيه بصحة الشرط والعقد ويكون حينئذ  
يرجع فيه مع اقامة ورث عنه وكذا لو مات ولم يرجع وتبعه القاضي واختاره العلم في  
وقال في طباطبائي العقد وهو مذنب ابى علي واختاره ابن حمزة وابن ادریس **قال**  
طالب نراه وفي وقف من بيع عكرات ود والمروى جواز صدقة والا وفي المسألة **قال**  
سويح الشيخ وقعه بالمعروف وبه قال الشيخ وابو علي ومنع سائر ابى ادریس  
وعليه المصنف والعلم وهو المسمى **قال** طالب نراه ويجوز ان يجعل الواقف النظر  
لنفسه على ان يشبه **قال** من ابن ادریس من صحة هذا الشرط وبطلان الوقف واجازه  
المصنف والعلم وهو المسمى **قال** طالب نراه ولو وقف على ذلك الكافر فيه وجه آخر  
**قال** اذا وقف المسلم على الشيعة او الكيفية لعارتها او فرسها واصولها لم يصح ولو  
ذلك الذي جاز عند علمائنا لا يلزم فيه مخالفا لما لو وقف الذي على ما سوي ذلك  
ما يري توطئة ويشكر فيه بغير الله كسبوت النيران والاصنام فكذا اطلق المعتمد  
وكذا الشهيد لانهم يقررون على معتقدهم وصرح العلامة بطباطبائي وهو مذنب ابى  
علي وهو المسمى **قال** طالب نراه والمؤمنون ان يثني عسرية وهم ان اقامه لان و  
ينبغي محبتهم الكبار خاصة **قال** ان اول قول الشيخ في التيسار وبه قال سائر العلماء  
ادریس واختاره المصنف والعلم وراثتي قاله في تيه وبه قال المعتمد والقاضي  
بن حمزة وهو مقول **قال** طالب نراه ولو نسبهم الى اب كان لمن يثبت اليه بالبناء  
دون البنات على الخلاف في العلوية والباسكية ويتساوي فيه المذكور وانما  
**الوجه** المسيلة عقدت في كتابي **قال** طالب نراه ويرجع في الجوز ان الوقف  
وقيل هو من علي دارو الي ابراهيم ذراغا وقيل الى ابراهيم ذراغا وهو موطر **قال** ان  
المصنف

المصنف وهو مذنب العلم وراثتي في مذنب الشيخ وتلميذه هما وابن حمزة وابن زهره  
واختاره بن سبي وراثتي لبعض اصحاب وهو مذنب **قال** طالب نراه ولو وقف  
على مصلحتي بقى يصرف الى البر **قال** هذا القول هو المشهور بين اصحاب وهو  
المعتمد وتردد المصنف طلبا للبدلي وهو مضعف **قال** طالب نراه وفي ذلك مع الصادق  
ولده فيه خلاف واجواز ووي **قال** يجوز نراه بالشيخ في تيه وتبعه القاضي واطلق  
ان صحا المانع وهو مذنب المصنف والعلم وهو المسمى **قال** طالب نراه ولا يجوز اخرج  
الوقف عن شرطه ولا يبيع الا ان يبيع فيه خلفا يودي الي فسادة على تردي **قال** من  
ابن سبي من سيرة مطلقا سوي وقعه خلف اول وهو مذنب ابى علي واجاز السيد  
المعلم سيرة اذا كان اشبه لارباب الوقف في تيه واجاز المصنف سيرة اذا اطلق وفي  
خلافه وتبعه العلم وهو المسمى ورجع يصرف عنك في ملك يسمى ارباب الوقف  
ومهما امكنك المصلحة بينه وبين الوقف كان اولى **قال** طالب نراه ولا يرجع في التيه  
لا صدق ابوين بعد العتق وفي غيرهما مذني الرجم على الخلاف **قال** اما تيه  
او الولد فلا يجوز الرجوع فيها بعد العتق اجاغا واما غيرهما فمذني الرجم فذلك  
عند القاضي والمعلم وتلميذه واختاره العلم وهو المسمى وهو المسمى واجازه  
في الكتاب بين واختاره السيد وابن سبي **قال** طالب نراه ولو وهب الرضيع لآخر  
ففي الرجوع صح واسميه الكراهية **قال** من المصنف من ان يبيع ابن سبي وقيل في  
في عن اصحاب تحريم الرجوع واختاره العلم في التكرار وفي الحقيقة وهو المسمى  
**قال** طالب نراه ومع التفرقة قولنا **قال** من في تيه الرجوع مع رقيق التيه  
تبعه القاضي وابن سبي واختاره العلم وهو المسمى واجازه ابو علي وخالفه  
المصنف وسائر القريبات ومعتقات ذكرنا في المذهب **كتاب السبق والرجاء**  
**قال** طالب نراه وفي لزوم مباداة واسميه اللزوم **قال** من المصنف وهو مذنب  
ابن سبي وذو جالس في الكتاب بين الي انه في العهود اجازة واختاره العلم **قال**  
طالب نراه وفي شرط النساء في الموقوف تردي **قال** المشهور بين اصحاب عدم  
الاشراط لانه يبنى على التراض وهو مسمى المصنف والعلم وقيل بالاشراط لانه اولى  
العهد والمحمدان ول **قال** طالب نراه وفي شرط المباداة في المصلحة تردي  
بخط التيه وقيل ان كل مورثة بعضها منهم العلم **قال** من المصنف وهو مذنب



**اقول** المبادرة ان ياد واحد مما ييسر في اصابته العمد والموطنة كالوثران  
على مراكب عند سبهما والاصابة تحت من يد ربي كميليا قبل ان حرك ان هو السابوق  
اسقط طعنا وبافيه من الاصابة شيئا بشي الى ان جازوا انقر بينا قبل ذكرهما شرط  
عقد الرهان قبل ان يحد الوعد فاشع بعين الوفر على القتال والهدنة المارة  
لمارسته الفضل وباشط اوطاحها تاكل المعق ويرتفع الجبانة وقيل لا وعلى الاطلاق  
على الماطة وهو المستند **كتاب الوصايا** **قال** طاب ثراه ولا يجوز العمل بها  
بخط الميت وقيل ان على الورثة بعضا من عمل الميت **اقول** القابل هو الشيخ في  
ومن ابن ابيس وهو من جليلي وعلما **قال** طاب ثراه وفي وصيته من بلغ عشرة اشد  
**اقول** انخذ السج في بيته وصيته البصير اذ رجع ثلث شرايط بلوغ عشرة ووصف ان شيئا  
في موصيها وكونها في الموقوف ولم يشرط ان يبيع بل يبيع العشر وهو على الكفاية  
بلوغ ثانيا في الذكورة وسبع في الانثى ولم يوجب في الشرايط ومنه المم والى قوله  
وابن ادريس المم البلوغ وهو شرط **قال** طاب ثراه وللذمي ولو كان اجنبيا  
اقول ولا يصح للذمي **اقول** لا تقم الوصية للذمي وان كان رجلا على المشهور ووطر يقتضي  
الاجواز فيه وكذا المقيد وتكيد وسارو القوي فانهم اجازوا في الذم ولم يفرقوا بين الذم  
الاجري والذمي وصرح في بالمنة والموتة واما الذي فيتم الوصية لمطلقا عند ابن  
ادريس واختاره المصنف والمصنف لا مطلقا عند القاضي وللذم دون الاجنحة وكذا  
في في عن بعض ان صح **قال** طاب ثراه ويعتبر ما يوصي به المملوك فان كان بقدر قيمته  
اعتق وكان الموصي به للورثة وان زاد اعطى الوعد الزايد وان زاد على قيمته سمي الوعد الباقي  
وقيل ان كانت قيمته ضعفا لوصية بطلت وفي المستند ضعف **اقول** معنى المم المستسقى  
العبد فيما بقي من قيمته بالغ ما بلغه من ذم ابن ادريس وعليه طاق المصنف العفة والتمسك  
لشيخ في لف واختاره المصنف وهو الموصي واشترط الشيخ في بيته والمقتور زيادة  
وصية على نصف العفة علما برواية الحسن بن صالح وهو زبيري **قال** طاب ثراه وهو ممة  
عند مونة وليس غيره وعليه دين فان كانت قيمة بقدر الذم من مرتين جمع العتق وان لم  
وفيه وجه اخر ضعيفا **اقول** اذا اعتق عبده المستوعب عنده فان كان قلنا المنجرات  
ان اصل عتق اجمع ولا يبي عليه وانما قلنا انما من ائس في ذمها من ذم الموصي وهو  
الشرط كون العفة ضعف الذم فيقتضي سبعة وسبعين للذم في نصفه والورثة في ثلثه

كان الدين اكثر من نصف العفة بطل العتق وصرف نصفه في الدين واسترق الورثة  
وهو من ذم المصنف ولم يشرط العفة ذلك بل حكم بضم العتق من ثلث الفاضل في الدين  
قيل ولعمري ان **قال** طاب ثراه ولو اوصي لام ولده صح وهو عتق من الوصية  
او من نصيب الولد فيه قولان **اقول** ذهب ابن ادريس الى انما عتق من الوصية  
فقت عن قيمتها اكمل من نصيب الولد واختاره المصنف وهو المستند وذهب في في  
الي انما عتق من نصيب الولد ولها الوصية ويعلم انه القولان في صحته في عتقه قال  
سالت ابا عبد الله عن رجل كانت له ام ولد له منها عظام فلما حضرت الوفاة اوصي  
بها بالحنى درهم او باكثر للورثة ان يستر موتها قال فقال بل حقها ثلث الميت وتخير  
ما اوصى به **قال** طاب ثراه وفي الوصية لعامة واولاده رواية بالتفصيل كاليد  
والا شبه التسوية **اقول** تفصيل انعام على احوال كاليد راء مذهب ابي علي والشيخ  
وتكيد ابن البراء والتسوية مذهب ابن ادريس واختاره المصنف والمصنف وهو  
المعتمد **قال** طاب ثراه واذا اوصى بقرابة فم الموقوفون بائنه وقيل في موقوف اليه  
باخراب في ان اسلام **اقول** في الشيخ في الكفاية وابن ادريس والمصنف والمصنف الي  
التفصيل والى حمل المصنف على المعنى العرفي عند مجرده عن الوضعية السري وذهب  
المصنف الي التفصيل الثاني قال في في ذم اصدقا والاول هو المستند **قال** طاب ثراه  
والا سلام وفي اعتبار الوعد ترددوا السبعة انما لا تعتبر **قال** طاب ثراه  
لمعتق وتكيدهما وابن حنبل والسبعة الي اعب راجع له وجزم به المصنف وهو  
المعتمد وذهب ابن ابيس الي عدم اعتبار رجا واختاره المصنف في في **قال** طاب ثراه  
وباخذ الوصية المثل وقيل قدرا الكفاية ينضم الى حصة **اقول** قال الشيخ في في له قدر  
الحاجة في نحو رفع القاتل لا تح وتعد العتق في الذكورة عن بعض علما بان المصنف قد  
الكفاية وليس له ذلك مع ان استغنى صحيحه عبد الله بن لسان عن الحق **قال** سلك  
حاضر عن القيم للبيان في السدولهم وبيع فيما يصلح من المم ان ياكل من اموالهم فقال  
باس ان ياكل من اموالهم بالمعروف كاقام الله قوتى كتابه واستلوا اليه حترذا بالمعروف  
فان استم منهم رجا فادعوا اليهم لم يوافقوا وانما كانوا اسرافا وهدرا ان يكونوا  
كان غنيا فليس تنقص ومن كان فقيرا فكل بالمعروف والموت وانما على طاعته بالمعروف  
الوصي والعقيم في اموالهم بما يصلحهم **قال** المصنف والمصنف والمصنف والمصنف







ولا بد منها قبل الموت ابراج شرط فيها ما يشترط لها في العتمة مثل العلم والتجربة في  
فان لا يتجرب وتخليقها على الشرط قوله اعطوه كذا ان مشي في مرضه اذا وى الوصية  
في امور الولاية اعتبارها في الثلث واجاز الولاية انما في اهلنا اسم الوصايا في الثلث وبيد  
بالاول منها فالاول كالوصية الثلث خروجها من الثلث بغير حالة الموت لا قبله ولا بعده  
ان فصيلته تامة فقه على عن فصيلته الصدقة في الصلوات لوصية القول لغيره وقد سئل عن  
افضل الصدقة فقال الغني ان يصدق وانما يصح شحها على الفقير والفقير لا يملك  
اذا لم يمتدح الخلق فقلت لفلان كذا او لفلان كذا او لفلان كذا **قال** طاب ثراه اما ان  
تدرا لا يجني فان كان منها على الولاية فهو من الثلث والا فاني ان صلح الوارث من الثلث  
على التقديرين ومنهم من سوي بين التسمي **اول** ذهب ابن ادریس الى تنقيح الوارث  
ان صلح مطلقا وجوبها على من يهبه واعتبر الثلث والصدوق اليه وصدما في الولاية  
الغير في مضمونها من الثلث مع التهمة وفي الاصل مع عدمها واما المصلحة في معنى الوارث  
الاصل في الدين واعتبر التهمة وعدمها في الغير وبن حرفة اعتبر التهمة وعدمها في  
حق الوارث واطلق التزم لاجل جني واما الشيخ وممن يوجب فصولا الى التهمة وعدمها  
ولم يفرقوا بين الوارث وغيره **كتاب النكاح قال** طاب ثراه وسماه  
بشرط وقوع ملك الا لفظ غلط لا حصر الا حوطا ثم لا يخرج في الالة **اول**  
الاصح اعتبار صيغة الحاضر في ايجاب النكاح وقوله واختلف في ابراج صيغة الاول  
الامر كقول زوجه فقوله وجك في غير ان يبعد القول بصلح النكاح قال ابن  
رئيس لا واختاره الحنفية وهو المسمى وقال الشيخ في ط بالصلح واختاره المصنف  
صيغة المتقبل كقوله ان تزوجك فمقول وجك قال المصنف بالصلح لرواية ابي بن قتيبة  
قال ابن حرفة بالصلح واختاره الحنفية وهو المسمى قال الشيخ في ط بالصلح واختاره المصنف  
بنك في فدان او رجل زوجتك فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان  
قلت بل ينعقد النكاح قال المصنف وهو من باب النكاح ومنه العلم وهو المسمى في النكاح  
ولصحتها قال ابن حرفة وهو المسمى في النكاح وهو المسمى في النكاح وهو المسمى في النكاح  
زوجت السكري فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان  
واية اشارة الى ما رواه محمد بن اسمعيل ابن بريح قال سالت ابا الحسن عن امرأة  
بليت بشراب النبي فسكرت فزوجت فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان  
ذلك لم يمتدح الخلق فقلت لفلان كذا او لفلان كذا او لفلان كذا **قال** طاب ثراه اما ان

لها ام التزويج فاسد لكان السكر ولا سبيل للتزويج عليها فقال اذا مات من موعده  
ما افاق فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان  
الشيخ في يه والصدوق في المصنف وقال ابن ادریس بالعلم والافان جارة و  
هو من باب المص والجم **قال** طاب ثراه ولا يشترط حضور رأسه من ولا ولي  
اذا كانت الزوجة بالغة رشيدة على اصح **اول** الذي عليه الاصحاب عدم اشتراط  
الولي والاشهاد وفي عقد النكاح ونحوه الحسن بن ابي عمير كذا يربط الحامه احتجوا  
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي مرشد وشاهد عدل والسنه مرفوعة  
المرء الزوجه من منهم وتعارض ما رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس للولي البتة  
امر وليس لهم ان يخطبوه بالليل لان الامه لم يفرق بينها وبين السكر في الشرط  
الولي والاشهاد فاختاره في احد جهادون الا في احد اثنان قول ثالث وهو غير  
جائز واجتبه اصحابنا بقوله فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان  
بالعروف وقوله فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان  
كثير كرواية بسير عن ابي جعفر عن قال سالت عن رجل تزوج امرأة ولم يشهد  
اما فيما بينه وبين الله فليس عليه شيء ولكن ان اخذه الجارية فادعاه الى القرب  
عليه الاجابة **قال** طاب ثراه ونحوه لا ينظر الى وجه امرأة يربط الحامه واحتجوا في رواية  
الى سحرها وهي سحرها **اول** الرواية اشارة الى رواية عبد الله بن الفضل عن ابيه عن  
رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له انظر الرجل الى امرأة يريد تزويجا فلنظر  
الى سحرها وهي سحرها **اول** الرواية اشارة الى رواية عبد الله بن الفضل عن ابيه عن  
الوجه والكفني خاصة بشرط ان يربط الحامه وامكانه بالنظر الى حاله وحالها  
عادة وخلوها من موانع النكاح كالعادة وان لا يتكذب بها **قال** طاب ثراه لو ط  
في الدبر فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان فمقول وجك في فدان  
واختاره ابن حرفة وكذا جنة من باب النكاح في يه وتكذبه واختاره المصنف والاحكام  
بل اكثر اصحابنا وقال ابن حرفة بن حرفة وهو شاهد **قال** طاب ثراه والولي على امره  
يؤاخذ بها قبل حرمه وقبل جديته النطفة عند دنيا يه وقول كرويه وهو شاهد  
في الاما **اول** يخرج المولى من باب المصلحة واختاره ابن حرفة وكذا جنة من باب النكاح  
في يه وتكذبه واختاره المصنف والاحكام وهو المسمى في النكاح وهو المسمى في النكاح







رجاله زوجة صغيرة وزوجته كبرت ان فارقت الصوف من احد الكبريتي رخصا ثم  
فان لم يكن دخل الكسرة حرمت الكسرة خاصة واما الصغيرة فلا تحرم موبدا لان مجرد العقد  
على الام يحرم البنت بخلاف العكس لكن يفسخ عقد بائع بنتا وبين امها في الكسرة واحدة  
اراد باجده وعقد بها وان كان قد دخل بالكسرة حرمت موبدا فان رخصت الزوج  
الكسرة لا غري فيل تحرم بهذه الموضع الثانية قال الشيخ لا وبه قال ابو علي وقيل غري  
لانها ام من كانت زوجة واختا له المص والعلامة وهو المص  
**قال** طاب ثراه ولو جرد العقد عن الوطى حرمت امها عليه حينما على ان **قال** ذهب  
الحق والصدوق الى عدم الفرق بين الام والبنت فلا تحرم احدهما مجرد العقد في الا  
حرى بل بالحل واليهاء والسيور الفرق للفرق في الية بين فان الله يقول واما  
سناكم وربا بكم الاتي في تحريم من سناكم الاتي دخلتم بينه وبين شرط الدخول في  
تجويز البرية ولم يشرط في تحريم وهو قد يفسد في التحريم والى وسلاطه المص  
وهو المص **قال** طاب ثراه وقيل تحريم الوطى والخاله من السنة والامضا اوفيه عقد  
في تحريم المصاير به يولي الشبهة تردد **اقول** اذا دخلت الخ او اخت على الوطى  
خاله ولم يذنا قال المص بطل عقد الدخول عنه وبه قال ابن ادریس وهو المص  
وقال اكثر جمع من تولى قال بالفسخ والصحته تزاد الوطى واجازته وويل لها في عقد  
ان فلما بطلان عقد الدخول لم يكن للحوال عليها العتق لان ثبوت التحريم لها في عقد  
مفسخ انما هو لمكان الجمع واذا كان عقد ثبت الاصح باطلا فاصله لم يكن هناك جماع  
جمع وقال ابن ادریس بل لها الخيار في الا عزال او غير طلاق وهو غريب واما على  
القول بان عقد الدخول يكتي منزلا باطلا فاصله لم يكن للحوال عليها انما في  
فسخ عقد نفسها قال الشيخ وسلاطه وعليه لا كروا في العلامة لا وحكاها على المص وهو  
المص **قال** طاب ثراه وفي غير المصاير بوطى الشبهة تردد **اقول** الحق في الشبهة  
بالصح واختاره العلامة في اكثر كتبه ومنه ابن ادریس لاصالة الباحة واختاره المص  
والعلامة في التحريم **قال** طاب ثراه واما الدخول فلا تحرم الزانية وان الزوجة وان حرمت  
على الا شهر **اقول** ذهب الشيخ الى تحريم كل الزانية وكذا الزوجة اذا صرت على الزنا وبه  
قال المفيد وتكميده وجع تقول في الزوجة طاب ثراه وحيك ابن خزيمة عن بعض الصحاح انفسا  
عقد ما اذا صرت وزيت في الخلاف وان جازا الى الجواز واشاره ابن ادریس والمص والعلامة

وهو المص **قال** طاب ثراه وويل ينشر حرمة المصاير قبل ثم ان كان سابقا ولا ينكر ان  
كان لاحقا والوجه انه لا ينشر **اقول** معنى تحريم المصاير باننا ان الانسان اذا زنا  
بامراة تحرم عليه امها وبنتا موبدا كالنكاح الصحيح فالص لم ينشر حرمة الوطى  
المعينة وتكميده ورأسه وبنايس ورأسه وفي العقد ونشره كالصحيح **قال** الشيخ  
والفقيه وابن خزيمة وابن زهره واختاره الحسن في الف وهو المص ويشرط في  
الحرمة وبالشبهة ان يكون سابقا على العقد فلا يحرم الاتي لبقا باجده لوقوله  
يحرّم الله الجماع **قال** طاب ثراه واما المص في النظر لغير المص فممن من ينشر حرمة  
**اقول** النظر والعقبة والمص يشبهه وان كان الى حقه او امة الغير لم يقبل به حكم وانما  
كان الى امة في سماع غير المص كمنظر الوجه وليس السيد بن مغيرة يشبهه لا ينشر حرمة  
منع منه لغير المص كمنظر الوجه بل ينشر حرمة على اب الناطر وابنه او لا يقبل الحكم الا  
بالجماع الاول من باب المفيد واختاره السيد وتكميده وابن خزيمة والفقهاء واختاره العلامة  
في الف واختاره وهو قوي ورأى في مذهب ابن ادریس واختاره المص والعلامة في  
عد وتبني المفيد نظر التحريم على الابن ولم يعبه الى الاب وبه يحرم ام المخطورة وبنتها  
على ان طرقتا الشيخ نعم وان كان على الام باحة لان البنت من العقد لا تحرم كذا  
المص اذا لم تحرم البنت لم تحرم الام لان احد لم يفرق بينهما فان القاي بجماع الام من  
المص بالنظر والمص في التحريم في البنت وبالعكس في القول بجماع احدهما دون الاخرى حيث  
قولناك وويل عليه في الكتاب قوله في تحريم سناكم الاتي في تحريم سناكم الاتي في حليم  
بين شرط الدخول ومن السنة صحيحة عيسى بن ابي عمير قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل  
قتل امرأته في جماع بامرأته وقيل غير انه لم ينفق اليها ثم تزوج ابنتها قال انه لم يكن  
افضل اليها فلا بأس وان كان افق في طلاقها تزوج وان كثر على عدم التوفى في جانب  
المخطورة وان كان في السعة في جانب الناطر **قال** طاب ثراه لو ملك اختين فوطى  
حدة حرمت عليه لا غري ولو وطى الثانية لم يحرم عليه الاولى واصطبت الرواية  
ففي بعضها حرمت الاولى حتى يخرج الثانية غير ملكة للعود وفي اخرى ان كان جازلا لم  
تحرم وان كان عالما حرمتا عليه **اقول** طاب ثراه لو ملك لاختين ذهب ابن ادریس الى حر  
احدهما باخراج الاخرى مع نية العود وعدم مبالاة العلم ومنه الجاهل مع بقاءهما تحريم الثانية  
دون الاولى لعل عليا واختاره المص في عقد وقال الشيخ في نية اوطى الثانية كان



وكان عالما بحدود ما حرمت عليه الله وحيث تخرج اموال الثانية فان اخرجها الثانية  
ليرجع الي الاولى لم يخرج له الرجوع اليها وان لم يعلم بحد ذلك جاز له الرجوع الي الاولى حتى  
يخرج المهر في كل حال اذا اخرج الثانية عن ملكه ببيع او هبة ونحوه القاضى وابن عرفة  
كما صرحوا في السنة انه لو طهر ان كان عالما حرمت الاولى ولا يحل حتى يخرج الثانية لا  
بينه الرجوع الي الاولى والثانية محرمه لسبق النكاح اليها فان ابقاها على ملكه كانتا  
معاً محرمتين وان اخرجت الاولى حلت الثانية وان كان حايلاً بالتمتع حلت الاولى  
باخراج الثانية كسفي كان اخرجها بغير فرق فابن العاصم وبجاءل عند الشيخ وضربت  
الرواية في ذلك ضعفاً وروى في ذلك مطلقاً كرواية علي بن حمزة وعصبة وردت في العلم  
كرواية الجليل **قال** طاهره ويكره ان ينفق امرئ على امرأته وبناته ويمنعها من الرجوع اليه  
ويمنعها من التمسك بالرجوع اليه في المهر والمهر وان في ذلك قيد  
واختاره المعتمد والقاضى **قال** طاهره ولا يجوز نكاح المرأة الا بعد ان ينفقها  
ولو باءدركان العقد بالطلاق **قال** في القول يجوز نكاح المرأة متى عده حره بشرط  
في صحة العقد اذن اذ هو فلو باءدرك قبل اذن قال القاضى ان يقع باطلا وانه  
ابن ادریس ويحكي عن الشيخ في ايهامه وهو مذهب المصنف وقال الشيخان وتلك  
مع توفيق تخرجه من فسخه واجازته واختاره ابن حمزة والعلامة وهو المعتمد وبطل  
للموهنة عقد نكاح الشيخان وتلك اجماعاً وابن حمزة نعم ومنه المصنف والعلامة وهو المعتمد  
وفروع هذه المسئلة واستقصا بحثها في المذهب **قال** طاهره وفي نكاحها  
ولو كان عالماً حرمت بالعقد **قال** اذا عده انسان على معصية فليخاف ان يكون عالماً  
او جاهلاً فان كان عالماً حرمت بحد العقد موبداً ولا تنقطع عدتها من اول تنوي  
حملت او لم تحل وان كان جاهلاً بالعدة والتعميم لم يحرّم بحد العقد بل بالوطي وتنقطع  
الاول بحد الوطى وان لم يحل منه وبه كفى عدة الوطى عنها بان تحته عند مفارقة الثاني  
واحد وتحرى عنها ان كانت عالماً وان كانت جاهلاً كان وضوفاً في غيرها اولاً  
عدتي في صورة الحمل عقد بوضوفاً في وكيل الاول بعد الوضوفاً في عدة ووضوفاً  
الحيلولة لكل عدة الاول عند مفارقة الثاني وتستنصف بعدها واحدة للثاني وفيها  
بالاول لرواية زياره لان المعنى من العدة استبراء الرحم وهو يحصل بالواحدة وفيها  
لانها كتمان وتدخلها على خلاف الاول وهو مذهب الشيخ في نكاحها المصنف والعلامة وهو المعتمد

قال

**قال** طاهره ولو تزوجها في عقد بطل وفيه تخرجه والرواية مقطوعة **اول** انها مسلمان  
الاولى لو تزوج اختين على التعاقب بطل عقد الثانية ولو تزوجها في عقد بطل لعدتها  
وهو اختيار ابن ادریس وبه قال ابن حمزة والمصنف والعلامة في ان ينادى في النكاح  
في نكاح واحد ويحكي الاخوي وبه قال القاضى وابو علي والعلامة في ان يروا  
جملي ابن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد في رجل تزوج اختين في عقد واحد  
قال هو بائنا ران عليك ايها الشاويحلي سبي الاخوي والى هذا استأب بقوله لرواية  
مقطوعة وتسميتها بالمرسلة الظن في ان استحل الثانية لو تزوج بها فان كان على  
التعاقب كانت الثانية باطلة وان كان في عدة واحدة وكان عده كفى او تزوجت  
في عدة او بالعكس لم ينجس بها كافي لاختين والتعاقب يجوز تحت قاي به ورواه المعتمد  
المصنف **السبب السادس في الكفر قال** طاهره وفي الكتابية قوله ان الطهر جائز  
لا يجوز غيبته ويجوز مفرقه **اول** المعتمد تحرر كراه الكفاية مطلقاً وهو مذهب  
الشيخ في كتابي الاخبار وهو طهر واحد قولي المعتمد وقول ابن ادریس واختاره  
المحققين قال وهو الذي استقر عليه الذي يعني العلامة في النكاح ويجوز في الفحشاء  
الحسن والصدوقان بكل انواعه وخلفه التقي وسلاماً بالمتعة وملك الجاني واختاره  
المصنف والمسيور ستوية المجوسية ومنه ابن ادریس من نكاحها **قال** طاهره ولو كانت  
زوجه اخيه في الحال ان كان قبل الدخول ووقف على العدة ان كان بعده وفيها  
كان بسراً اذ لم كان نكاحه باق **اول** هذا قول الشيخ في نكاحها في كتابي اخبار  
الاول قول الشيخ في الف والتعاقب وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد  
**قال** طاهره وروى عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابا القاسم عليه السلام قال  
ان رجلاً في العدة فهو حرام وان خرجت من العدة ولا يمسها له غيرها والرواية ضعيفة **اول**  
منه رواية عمار الساباطي وهو افعلي المذهب وبه في الشيخ في نكاحها ابن ادریس  
قال في النكاح لا زمة للسيد ولا ينفق منه الا بالطلاق واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد  
**قال** طاهره وبه في سائر السواوي في الايمان ان طهر كنهه سيج ونكاحه في طرف الموهنة  
**الرواية** المصنف الي الكفاية بان مسلم فمخو تزوج المومن بالخيالف على كراهية به قال  
ابن حمزة وبه قال المعتمد وبه علي وقال الشيخ في طهره الايمان وطهره الدين الراوندى



واختاره المصنف وابن ادریس والعلامة وغير المحققين وهو **المعتمد قال** طاب ثراه واذا انشأ  
الي قبيكة فبان من غير ما في رواية الجلي عني **الكلحاح** **اقول** قال ابو علي اذا انشأ  
الزوجين الي نسب ولم يكن كذلك كان الكلحاح معني ان لم ير فيه الاخر بعد علمه فان تباو  
تاويليكي به صاوق لم يطل الكلحاح وقد روي ان رجلا ربح على ابنه بيع الدواجن  
بابا الحسن بن محمد بن امير المؤمنين عهده وقال عه السنين دواب والكلحاح  
مقامين الاول ان حكم الصنف حكم العبيكة وفي الرواية دابة عليه من حيث المعلوم الثاني  
ان هذا الحكم مشترك بين الرجل والمرأة ووافقه ابن حمزة ولم يقرض الشيخ انساب  
وقال في خط انه لا يقي انه لا خيار لهما وبه قال ابن ادریس وقال في المحققين ان شرط  
متن العقد كان لهما الخيار والافاق **قال** طاب ثراه ولو تزوج امرأة ثم علم انها كانت  
فليس له الفسخ ولا رجوع على الولي بالمهر وفي رواية لهما الصداق باستحس في زوجها وبه  
به علي بن ابي طالب وان شتر كذا **اقول** اثبت الصداق بخيار الرجل بزمان المرأة ولم يشرط  
احد وبه قال ابو علي وزاد ثبوته في المرأة بين الرجل وشرط المعنف وتيمنه ان  
يحد فيه وبه قال الشيخ والقاضي ولم يثبت المص والعلامة صلاته لزوم العقد **قال**  
ابن ادریس وهو المعتمد **المعتمد الثاني في الخيار في الكلحاح المقطع قال** ابن ادریس  
وهو معتمد باحد اللفاظ السليمة خاصة وقال علم الله بصدق في اللفاظ لم يلفظ الا باحدة  
لتحليل **اقول** قول السيد مبني على ما عدتني الاول هو ان التحليل يلفظ بالابادة الثانية  
ان التحليل عقد متفق وج لا يكون عقد المصقة في اللفاظ مختص في الصيغة التي بل هناك  
لفظان احده ان ينعقد بها المصقة وسياقي البحث في ذلك **قال** طاب ثراه ولو دخل  
فلما اخذت وتمنع في الباقي والوجه به انما استوفيهما جهلتها واستوفيهما  
عليها **اقول** اذا طهرضا والعقد في المصقة فان كان قبل الدخول فلا شيء وان كان بعده  
قال في به لهما ما اخذت وميك عنها ما بقي وقال المصنف في الشرائع ان كانت عاتمة استعجه  
ما اخذت وان كانت جاهلة استعجت المهر واختاره العلامة وراي في انما في مسند  
المسعي ووجوب المهر المذكور واختاره غير المحققين وهو المعتمد لفظان العقد فلا يلزم ما ذكره  
فيه **قال** طاب ثراه ولا يحد بذكر المرأة والامرات مجردة عن زمان معتد وفي رواية باجماع  
فيها ضعف **اقول** الرواية اشارة الي ما روي عن ابي القاسم بن محمد بن رجل سماه قال

مسئله

ساتت ابا عبد الله عهده عن رجل سماه قال تزوج المرأة فزاد احد قال لا بأس  
به ولكن اذا فرغ فليجول وجهه ولا ينظر وجهه مع ضعف مرسلة وقال في به ويستعده  
دائما ووجب المص والعلامة الي البطلان وهو المعتمد **قال** طاب ثراه اذا  
انقضت اجلها بالعدة حيفتان على السور **اقول** عدة الامة في المصقة مع انقضاء  
الاجل او جنة حيفتان عند الشيخ في به واختاره المص والقاضي وسائر وطهر ان عند  
المعنف وابن ادریس واختاره والعلامة وصفيه ونصف عند الصداق في المصقة وحيفتان  
عند الحسن والطبق الكل على شهر ونصف للمترتبة اما المتوفى عنها فلا قرب انما  
اربعه اشهر وعنده ايام حمرة كانت اوامة دخل بها او لم يدخل وهو منسب الى  
وابن ادریس وقال المعنف اشهران وخمسة ايام **تنبيه** لا فرق بين في المصقة  
بين الحرة والامة فتعده في غير الامة بقرين ومع الريبة بشهر ونصف وفي الفوة  
باربعة وعشرة ايام فكل من مدتها في المصقة احوال من عدتها في الدائم على المعلوم  
رواية زياره **المعتمد الثاني في الكلحاح الاما قال** طاب ثراه بواحدة  
ففي وثوقه على الاجازة قولان ووثوقه على الاجازة السبعة **اقول** في المص وهو  
اختار الشيخ في به وهو اختيار العلامة وقال ابن ادریس يبطل من راسه ولا يفسد  
اخره بطرفان اجازة المولا كانت الاجازة بعد ستات ومثل تحقق الاجازة بعقد  
العبد دون عقد المص والامة والفرق بين قول الشيخ انه في الاول حكم العقد من  
ووثوقه على القول الثاني من حين الاجازة فيتعرف على ذلك ما لو كان تحت تحت  
الزوجة حين العقد وحصلت الاجازة بعد موتها وفارقها فانه يبطل على ان  
يبيع على الثاني وكذا البحث لو كان تحت تحتها او خلتها او حرة ثم ابانها واجازة  
واجازة المولي بعد ذلك فعلى الاول لا يبيع وان قلنا يبطلان بهذه العقود من قبلها  
وان الاجازة كالعقد المستأقصة لان العقد حصل بعد البسوة وما يمكن ان يتجه به  
للقول الاول ما روي زياره عن ابي جعفر عه قال سالت عن رجل تزوج عبده بغير اذنه  
فدخل بها ثم طلقه فذلك مولاه وقال عه ذلك مولاه ان شاف في بينهما وان شاف  
لهاهما فان فرق بينهما فلكل ما اصدقها الا ان يكون اعندي فاحد فها صدق كذا  
وان جازها فها على لهما الاول فقد لا يفسد عه فان اصل الكلحاح كانا







طعنهم الولد فكيف وان لم يكن له مال يسع في باقي قيمتها واختاره ابن **قال** طاب  
فان شبه ان الحق لا يطل ولا يرق الولد وقيل يتبع في غيبها ويكون حملها كالحبيبة  
له رواية بن سالم **قوله** روي الشيخ في الصحيح عن بن سالم عن ابي بصير  
قال سالت ابا عبد الله عن رجل باع من رجل حارثة بكذا الى سنة فلما قبضها المني  
اعتقها من الغد وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله ان  
كان الذي استر بها الى سنة لم قال او عتق بحيط بعقبا ما عليه من الدين في رقبتهما  
كان عتقا وكذا جاز وان لم عليك ما يحيط بعقبا ما عليه من الدين في رقبتهما كان عتقا  
ولما جاز لان عتق ما لم عليك واري انما لمول بها الا وان لم يكن له فان كانت قد عتقت  
من الذي اعتقها وتزوجها ما حال الذي في بطنها فقال الذي في بطنها مع امه  
ويعتقونها افي الشيخ في نه والقاضي وابو علي وقال ابن ادریس لا يطل المني  
عتقها وولد بها حر وهو الذي تفتقير اصول **قال** المذهب وعليه المصنف وهو  
وفي المحققين وهو المستند **قال** طاب ثراه وكذا الوصي العبد وتحت امه وكذا في  
لو كان عتق حرة لرواية فيها ضعفا **قوله** يريد ان يشتري العبد باختيار في اجاره  
عتقه ونسخه ان كانت زوجة امه وان كانت حرة فذلك عند الشيخ في نه والقاضي  
في كتابه وابن عرفة والعلامة وهو المستند رواية محمد بن علي عن ابي الحسن قال اذا  
تزوج المملوك فملكو ان يفرق بينها ومنه ابن ادریس لا صالة لزوم العتق واختاره  
المصنف والرواية لان في طريقها موسي ابن بكير وهو واقفي **قال** طاب ثراه  
صغته اعلنت لك وطيب او جعلت في حل من وطيبها **قوله** قال الشيخ  
ينبغي ان يراد لفظ التحليل بان يقول قد جعلت في حل من وطيبها او اعلنت لك  
وطيبها وبه قال ابن زهره وهو الاحوط واجاز ابن ادریس لفظ ان باعة وهو  
طه السيد واختاره العلامة لك ركنه التحليل في المني فبنيته احد بها تفتقير سببها  
**قال** طاب ثراه وهو باعة او عتق قال علم الهدى هو عتق **قوله** اختلف  
صحا في عتقها فم على ابا حنيفة المملوكه تحلل المالك في كون ذلك في قبيل الملك او  
العقد فذهب السيد الى كونه عقد موقوف ذهب ابن ادریس الى انه ملك منقوض فقله عن  
الشيخين واختاره العلامة وقول المصنف هو باعة يرجع الى الملك لانه في ابتداء  
الامور باعة قطعان المالك رفع يده في كل وقت وعقد الاستيفاء فصل الملك في نس  
فوقه

فوقه ان قاي بان ملك وقاي بان عقد وليس هناك قاي بان باعة وتوقع على  
السيد اعتبار الاجل واذن الحق ان كانت عنده واعتبار اذن المهر والحق له  
تزوجها على من عنده احتيا ولا يعتد ذلك على قول ابن ادریس **قال** طاب ثراه  
فكذلك امته لم يردد ومساواة بالجنسية **قوله** المني مذهب الشيخ في نه  
مخار العتق في نه والحوار مذهب ابن ادریس ومخار المصنف **قال** طاب ثراه  
وفي تحصيل العتق يردد والوجه المني **قوله** تقدم البحث في نه المسئلة **قال** طاب  
وولد المملوكه حر فان شرط الحرية في العتق فلا سبيل على الاب وان لم يشترط في  
الزوجه فتمت الولد روايتان استمر بها انه لا يلزم **قوله** الاصل في ولد المملوكه  
شروطها الاب اولان الولد يتبع اسرق الطرف في صورة الوطء على بالعتق  
الملك التحليل يلحق باحدهما ذهب اليه ابن ادریس واختاره المصنف والمصنف  
الشيخ في نه اذا ثبت انما يولد كان لمول بها وعليه ان تشتري بالمال ان كان له مال  
وان استسج في غنمه وان شرط ان يكون حرا على ما شرط **قوله** المني **قوله**  
**حمله** **قوله** لا يعوب **قال** طاب ثراه وفي الرق يردد **قوله** المني **قوله**  
الرد بالدين وقال الشيخ في نه طرده واختاره المصنف في ان فيه الرد وقال في  
الشيخ ان لم يكن ازالته وامكن وامتنعت من علل جبهت به اجاز روايا فلما  
العلامة وهو المستند **قال** طاب ثراه ما رواه ابن الجوزي عن ابي **قوله** قال في نه  
تردد العتق وبه قال ابن حنيفة ومسلم وابو علي والقاضي في الكامل واختاره  
واختاره وطه الشينين في الكتابين وابن ادریس عدم الرد واختاره المصنف  
في المقنع القولان **قال** طاب ثراه وفي المتجدد بعد العتق يردد بعد العتق **قوله**  
اذا عتق بالرجل عيب بعد العتق هل يسع المني للمدة وذلك مثل اخفاء  
كجب ام لا فتقول عيوب الرجل اربعة الاول كجب وشرطه ان يمتنع من ما يمكن به  
الوطء ولو قدر الحشفة وبه قول الشيخ في نه المدة بعد عتقه قال ابن ادریس لا  
وهو قول الشيخ في نه وموضع في طه في موضع اخر نعم وهو مذهب القاضي  
اختاره العلامة وفي المحققين وهو المستند وان عتق بعد الوطء الثاني اخفاء وهو  
سبل النشيب ويثبت به اجاز مع سبعة على العقد قطعاً ولا يخفى مع جده بعد الوطء







منه **الشيخ** والشيخ **القاضي** وابن **ادريس** واختاره **المصنف** والعلامة **وهو**  
وقال **المرتضى** لا يجزى وزايلهم **شماعة** درهم فزاد على ذلك ردائي هذه **السنة** قال  
طائفة من العلماء ولا يجوز عقد المسلم على غير ولو عقد صح وبها مع الدخول مهر المثل وقتي بطل  
العقد **القول** بن مسكان ان اذا عقد على غير او خسر يبرح العقد عند الشيخ في الكتابين  
وبه قال **ابن حزم** و**ابو علي** و**ابن زبير** وبطل عند الشيخين في غير المعتق واختاره **القاضي**  
والشيخ **الثاني** على القول بفسخ العقد ما ذاب في طائفة من المثل واختاره **ابن حزم**  
وهو طائفة **ابن ادريس** واختاره **المصنف** وهو المستند وقال في موضع آخر لها القيمة عند تحلي  
وتفريق على ذلك طائفة قبل الدخول في نصف مهر المثل على الاول ونصف القيمة على الثاني  
**قال** طائفة من العلماء ولو مات الحاكم فالمرءى لها المقتة **القول** التفريق فسمان الاول  
تفويض البضعة وهو راضى الزوجين بايقاع العقد من غير مهر اما باعفا له او بشرط  
سقوطه وهذا العقد لا يوجب شيئا في ابتداءه ثم لا يخلو اما ان يتفق الزوجان على  
فرضه فيثبت ما فرضاه ويتعين مع الدخول والموت والنقص مع الطلاق وان لم  
يحصل فرض وجب بالطلاق المقتة بالدخول مهر المثل وان شئى مع الموت ولو تفق  
على فرضه بعد الدخول وتعين صح ونزوم ما عيناه زاد عن مهر المثل وانقص الثاني تفويض  
المهر وهو ان يذكر على وجه التفويض تقديره الى احد هما والحكم في هذا القسم ان ينزوم  
اليه الحكم بالفرض ويثبت ما يحكم به ان كان هو الزوج وكذا الزوج ما لم يزد في الحكم على  
السنة فيرد اليها ويستقر بالدخول وينصف بالطلاق وكذا لو حصل الطلاق قبل  
الفرض لنزوم الحكم بتعيينه ولو مات الحاكم قبل الفرض فان كان بعد الدخول مهر المثل وان  
قبله لمقتة عند الشيخ في غير المعتق والقاضي و**ابن حزم** واختاره **المصنف**  
والعلامة وهو المستند ولا يثنى عند **ابن ادريس** ومهر المثل عند العلامة في عقد حكاية  
في ط قول **قال** طائفة من العلماء ملك المراه المهر بالعقد وينصف بالطلاق وهو الوطون مطلقا  
وبراوان يستقر بحد الخلو على ان **الشهر** **القول** المشهور بين اصحابنا ان المرأة ملك  
مجموع المهر بالعقد ملكا مترزلا ويستقر بالموت لدخول او الموت وبالطلاق وقبل  
ذلك حجة ذلك الزوج للنصف وهو المستند وقال **ابو علي** على رجل نصف وهو المستند  
بالعقد والنصف بالدخول ويظهر فيه الخلاف في مسائل كثيرة ما في الكتاب

الكبير

الكبير اذا عرفت هذا فالدخول المقر للمهر ما هو قبل الوطون قبل او براء والقول قول  
الزوج مع تعيينه في عدمه وان حصلت الخلو حكاية الشيخ في الكتابين قال **ابو الطاهر**  
في روايات **اصحابنا** واختاره **المصنف** والعلامة في اكثر كتبه وفي المقتضى ان حكمة  
براءة الزمة وان كانت الخلو ناهية نامة وعني فيها ارجاء الاستروا غلق الباب  
مع عدم حصول ما كان يجب في الرجل والعن في المرأة وقال **ابن حزم** المهر في الظاهر  
علما بشأه حال الصحة ويجب على الحاكم القضاء للمرأة مع تعيينه ولا يستقيم في الباطن  
اكثر من النصف ان لم يكن حصل دخول وهو الحق وهو فتوى **الحليل** **ابن ابي عمير**  
ستحسنة الشيخ واقفي به وقال **ابن حزم** و**ابن الجني** وعليه اكثر المتقدمين وعلى الشيخ  
في الكتابين عن بعض اصحابنا ان كفا بحد الخلو في التقدير في غنى الامر بشرط  
**ابو علي** حصول انزال بالنظر او القعدة والمهر بها حصل التذمة ويجب على  
الزوج كمال المهر واستقصا الحق في هذه المسئلة فيكون في المذهب **قال** طائفة  
من العلماء اذا لم يسم مهر او قدر لها شيئا قبل الدخول كان ذلك مهر المثل بشرط  
غيره **القول** هو المشهور وعليه الشيخان وتلميذاهما وادع **ابن ادريس** عليه  
الاجماع وتوقف المصنف ووجه ان مقتضى الاصل وجوب مهر المثل مع الدخول او  
ما ترصيا عليه والحد فروع قبل الدخول فتدبر من مهر وقد لا ترضى فقدمت  
على غيره لا يدل على الرضا به يجوز مطالبتها بها في او اعتقاد كونه ربه ومعه ومضى  
النظر في فتوى اصحابنا والنصوص بذلك وفصل العلامة فقال قد كان في الزمان  
الاول لا يدخل الرجل حتى يقيم المهر والعادة الآن بخلاف ذلك وصح فلعلى مثا الحكم  
هو العادة فنقول اذا كان العادة في بعض الزمان او الاصل كالعادة في التدمير  
كان الحكم ما تقدم وان كانت العادة كالعادة الآن كان القول قولها هذا اخر كلامه  
ووجه حسن **قال** طائفة من العلماء لو اخرجها امهر بما مد به ثم طلقها صارت بينهما نصفين  
وقيل بطلان التدبير يجعلها مهر او هو **القول** لا يرد لو امهر بما مد به بل بطل التدبير  
يجعلها مهر او لم يطل على عاد اليه نصفها وكان طلقا او يكون التدبير باقيا بعد  
الامهار ويكون الامهار منصرفا الى اخذها فتقر بموت الاول منه برب اكثر لان  
التدبير غير له الوصية ويرتبط بطل ذلك والثاني في مذهب **الشيخ** وتلميذه هو  
بناء على ان التدبير لا يبطل الا بصرح الرجوع والاول هو المستند **قال** طائفة من العلماء







الحاجة وهو زرع الضرورة والنار يجوز الدخول فيه مع الحاجة وعدمها وتساويان  
 في وقت الملك الطويل وتحريم الجماع في ذلك الليل والنهار وعند أبي علي  
 في صحيحه الليل كالليل والحق أنها كانت في النهار فحوز جملتها ان يورثها به ويشتر  
 لها سنة او يخلفها بنفسه او يدخل فيها الى احدى الزوجات بشرط عدم الملك  
 والوقوع ولم يرد تحريم ذلك كله حيث اوجب طولها فيها فافترق ما بين قوله وقوله  
 الا صاحب الثانية لو جازمه في العتمة عصي ووجب القضا ومعنى الجور هو الميل  
 والظلم وهو وضع الشيء في غير موضعه ورجع نقول لو اخل ليلة احدى الزوجات  
 وما بها عند صرفها وجب قضا وبما من نوبة المعلوم بها فان كانت نوبتها متصلة  
 بليلة المعلوم وجب تأخير القضا حتى يعيل الى نوبة المعلوم بها ولا يجوز قضاها  
 قبل ذلك لانه يكون ظاهرا لمن كانت الليلة متصلة بها لما في ذلك من تأخير حقها الرأ  
 لو اخل ليلة واحدة وباللهنا لا عند ضرورة بل في بيت منفرد عنهن او عند صدق  
 او سرية ووجب القضا في الليلة الثانية فليقول الدور ويدخل القضا في الليلة  
 الخامسة لو اخرج للضرورة او خرج كرها وجب قضا وفي الليلة الثانية وتخير  
 بين القضا من اول الليل او اخره وان فضل ما لئله الغايت فان اراد ان يعرض  
 من اخر الليل انفراد اول الليل عنهن وحده او عند صدق او مسجودا  
 من اوله بات عند ما من اول الليل بعد رجعت ثم يخرج الى صدق الى مسجد فبات  
 عند ما باقى الليل الضرورة كخوف الحسد والمصوق من السام بغيره لو وجب  
 احدى الزوجات سلبها مع رضا الزوج جازر فاما ان يقبها للزوج او  
 لاحدى الزوجات او للزوجات او نقول استقلت حتى من العتمة فان وهبتها للزوج  
 اختص بها عندنا وله وصفيها حيث يشاء ولا خصاصه بها ولشأ فتمت وجهان  
 احدهما وان خالفه لان التخصيص يظهر للميل ويورث الوحشة والحد فحقق  
 الواجب كالمعدومة ويستوي بين الباقيات وهو ان قوي عندهم فينصرف  
 السليمة على الزوجات فيقدر الدور وان وهبتها لزوجات لاحد منهن اختصت  
 بالمووبة فان وهبتها للزوجات او استقلت حقها من العتمة ساوي بين  
 الزوجات فيه فيثبت عند كل واحدة ليلة فيقدر الدور ويصير كالمعدومة ان كانا

لو خرج في جوف الليل الى احدى الزوجات فان عاد وكان  
 الزوجان يسميان عصى ولم يمشا القضا وان طال وجب قضاوه في نوبة الموم  
 السام وسمه

الثامنة وجب احد الزوجين جالسيتها مع رضا الزوج جازر فاما ان  
 يقبها للزوج او لاحدى الزوجات او للزوجات او نقول استقلت حتى من  
 العتمة فان وهبتها للزوج اختص بها عندنا وله وصفيها حيث يشاء ولا خصاصه  
 بها ولشأ فتمت وجهان من هذا احدهما وان خالفه لان التخصيص يظهر للميل  
 والحد فحقق الواجب كالمعدومة ويستوي بين الباقيات وهو ان قوي  
 عندهم لو قسم على ذلك ثم طلق الزوج بعد حضور سلبها فقد ظمها فان لم يجد بها الى  
 السكاح بعيت المظنة الى يوم القيمة وان اعادها برحمة او عقد مستأنف وجب  
 القضا اذا كان معه المعلوم بها ولو كان جديداً في تلك التدارك التامقة لولا  
 ظم واحدة من سائت بسبب الباقيات وطلق المظنونة او المعلوم بها او بها  
 فان التدارك فاذا اجتمعت بعد ذلك تدارك القضا ولان سائر نوبة المظنونة  
 ولا وان فاست منقولة لها حتى اجمعت عليه كالدين لمن يوفيه دفعة وان  
 استدانته فخرق الحاقه فلو كان له اربع زوجات واما وفات عند  
 من اما به فليس عليه ان يقصر ملك الية في حق الزوجات لان القضا فرع العتمة وليس  
 للامام ان يكون كالوبات عند صدق وقد بينا حكمه وكذا القول لو لم يكن رجل  
 بالزوجات وقلنا عدم وجوب العتمة ابتداء فائدة ابا به لم يجب عليه العتمة  
 الزوجات لانه لا قسم للامام **قال** طاب ثراه ووصوله الى الكل او اقل من سبعة  
 اشهر وقيل عشرة اشهر وهو حسن وقيل سنة وهو متروك **قال** او اقول  
 السنين وتلمية بها وابن ادريس وابي عبيد واخاؤه المصنف في النفع والساقى حكمه  
 ابن حزم واخاؤه العلما في الكركبية واستخذه المصنف وهو المستمعة الثالثة قول  
 في الانقار وكمكان الشيخ وابن حزم عن الأصحاب وهو **قال** طاب ثراه  
 فضل فاحكمه احق بالبت الى سبع سنين وقيل الى تسع سنين وان احق  
 بالابن **اقول** ومنه الاجل على اشتراك الخصام بين الابوين مدة الرضا في  
 الذكر والانثى على سعة طبا عنها بعد البلوغ ونظم الولد اي من شأ ومنها  
 كلفا فيما بينهما من الشئ في ان الام احق بالصبي الى سبع سنين وبالبت  
 الى ان تزوج بعد الام وهو مذهب ابى علي وقال القاضي في الهند بالام احق



بالكرامة احوالني وبالانفة سيج شين ونحو القاضى في الكامل وابن حزمه  
س و اختاره المص والمص وهو قوي **قال** طاب زراه وفي النونة في لعب  
الحمل على احدي الروايتين **اقول** لا نفقة للمو في عنها مع اكله لاجا وعل لها  
النفقة لو كانت حامل قال الشيخ في زعم و اوجها في نصها لولد وبه قال القاضي  
لنفي وابن حزمه وذهب على رواية ابو بصير الكفا في غير النكاح قال ينفق عليها  
ولدها الذي في بطنها وذهب الحسن وابن ادرس الى عدم وجوبها واختاره  
المص وفي الجمعتين وهو المستدل **قال** طاب زراه وفيمن على من اباء وانما مات  
اشبهه للزوم **اقول** التردد في المص ره ومنتاه وروى النفي بالنفقة على ان  
وان اصل براه الذمة ان مو يقين اسبب وهو سنا وكونك ان الجدا اذا اطلق عليه  
اسم الا كان في زوايا اصل الحمل على الحقيقة والشهور الوجوب وهو المستدل **كتاب**  
**الطلاق** طاب زراه وفيمن بلغ عشر اراية باحوار فيها صفوا **اقول** انك  
اي رواية ابن بكير عن ابي عبد الله عم قال يجوز طلاق الصبي اذا بلغ عشر سنين  
واقضى بها الشئان والقاضى وابن حزمه وابن ادرس واختاره المص والمص والمص  
وهو المستدل **قال** طاب زراه وفي قدر العينة اضطراب **اقول** قدر العينة في العينة  
التي يقع معها طلاق الغا بها بشهر وتبعه ابن حزمه واعتبر ابو علي مضي ثلثة اشهر  
واختاره المص في لف وحده الصدوق في كتابه اقصا ما يجنبه اشهر او ستة اشهر  
واو حدتها ثلثة اشهر وادناها شهر والمحصل اعتبار مدة يعجز عن انقائها  
من طهر واصلها فيه الى اخره لو خرج عنها في طهر لم يقر بها فيه جاز طلاقها في غير  
ترتيب وهو من باب ابن ادرس واختاره المص والمص في غير **قال** طاب زراه  
وفي استراط تعيين المطلقة تردد **اقول** يريد هل شرط تعيين المطلقة في صحة الطلاق  
كقوله فانه او بنده طالق او لا بشرط وكيف ان يقول زوجتي او احد نسائي طالق  
ولم يحقده معينة ثم تعين بعد ذلك او يقرع الموصدة ان اول فيه طلاق في مع عدمه  
هو من باب المعند واختاره العلامة في لف وفي المحققين واسيد في احد قوله وذ  
سبب في طالي الثاني واختاره القاضى والمص في غير **قال** طاب زراه ولو فسر  
الطلقة باثنين او ثلث صح واحدة وبطل التفسير وفي سبيل الطلاق **اقول** الاول

الشيخ

الشيخ في به والقاضى وابن حزمه وابن ادرس والمص والمص وهو المستدل  
لثاني اختيار السيد وابن حزمه والحسن وطه سنا **قال** طاب زراه وابن حزمه  
يجمع معه الرجعة وهو طلاق البائنة على ان طهر **اقول** اختلف اصحاب البائنة  
والصغيرة هل يجب عليها عدة ام لا فالمرقني وابن حزمه على الاول والصدوق  
والشئان والشيخ والقاضى وابن حزمه وابن ادرس على الثاني واختاره  
والعلامة وهو المستدل **احسن** السيد بقوله نعم والذي يثبت من المحقق في  
نساكيم ان اربتم فهدتن ثلثة اشهر والذي لم يحضن وهذا صريح في البائنة  
من المحض ومن لم يبلغ الحضي وبارواه عبد الله ابن حنبله عن علي ابن حزمه  
عن ابي بصير قال عدة التي لم تبلغ الحضي ثلثة اشهر والذي نفدت عن الحضي  
ثلثة اشهر **احسن** عن ابي بصير عن داود بن علي ما ذكره لا شتر اطها بالرية و  
عائدة الى البائنة من الحضي وعدمه فيكون التقدير والله اعلم والمص والمص  
يسن اي من المحض اي لم يرين الدم ان اربتم اي شككتم في كونها ذات  
اقر او اسيات فهدتن ثلثة اشهر والذي لم يحضن اي والذي لم يحضن بعد  
وحصلت الرية بعد من في امره فلم يعلم ذوات اقراءه ابن اوياسات فهدتن  
ثلثة اشهر ولا فرق بين ان يسبق لها حضي لم يحصل الشك بانقطاعه في كونها  
من ذوات الاقراء او اسيات اي الخادعات للمحضي الف قدات له وهو  
العلم الاول المذكور في الآية اعني قوله والذي يبين او لم يسبق لها حضي  
اصلا وهو اتم الثاني اعني قوله نعم والذي لم يحضن وعن الرواية بالطلاق  
سند يجمع كونه مقطوعة **احسن** الا خرون بان المعقضة لا عدد وهو المستدل  
فراغ الدم من الحمل عن البائنة فلا وجب لوجوب العدة وبارواه حمل على معنى  
اصحها عن احمد بن عامر في الرجل يطلق البينة التي لم تبلغ وان حمل مثلها قال  
عليها عدة وان دخل بها وعن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول في  
سبب من المحض يطلقها زوجها قال لا ثلثة ولا عدة عليها وفي من هما موثقة  
عبد الرحمن ابن الجراح قال قال ابو عبد الله عمك يتزوجني على كل حال التي لم  
ومثلها تحضن قال قلت وما حدتها قال اذا اي لها اقل من تسعة سنين والتي لم  
يدخلها والتي قد اسيت من المحض ومثلها تحضن قال قلت وما حدتها قال اذا



قال اذا كان لها ثمنون سنة وفي هذا المعنى رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال  
التي لا تحل مثلها لعدة عليها **قال** طاب ثراه ويصح طلاقها كل السنة كما في  
على السنة **قوله** تحقيق الحق هنا موقوف على معرفة تمام الطلاق فنقول ان  
يقسم الى سني وبدي فالسني ما اذن فيه شرعا والبدعي ما لم يشرع  
الحايث وغير المتبراه والسني يقسم الى طلاق عدة وطلاق سنة فطلاق العدة  
ان يطلق على الشرط ويدعيها حتى تخرج من العدة ثم يزوجها بعدة جديدة وهو  
جديد والسني الاول الذي قبل البدعي ويسمي طلاق السنة بالمعنى العام  
لثاني يقابل البدعي ويسمي طلاق السنة بالمعنى الخاص ويسمي الاول سني عاما  
لانه يشمل العدي والسني الخاص يشمل البائن والرجعي وهذا التقسيم  
للعقبة في رسالة وتبعه الشيخان وتأبعها العلامة والمصنف انكر السني في  
في الكتب ونحن قد نفق في مقابلة طلاق السنة ان طلاق العدة وانما طلاق العدة  
والسنة سني ذكره علي بن ابي بويه والمفيد والشيخ رحمهما الله ولم يذكره في الشرائع  
والناصح وفيه نظر لان الشيخ زوي في بيت عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال طلاق  
السنة ان يطلقها تطليقة يعز على غير جماع بشهادة شاهدين ثم يزوجها ثم حتى  
يعفي او ارضا فاذا مضت فعدت بانته منه وهو خاطب ان شئت فقل وان  
شئت فقل وقد سمي هذا النوع من الطلاق بالسنة ولا يجوز ان يكون مراده السنة بالجماع  
الاعم فانه اعم من هذا الذي ذكره وفي معناه رواية علي بن ابي رباب عن زرارة عن  
ابي جعفر انه قال كل طلاق لا يكون على السنة او طلاق العدة فليس شي قال زرارة  
قلت لابي جعفر عن فري طلاق السنة وطلاق العدة فقال اما طلاق السنة فاذا  
اراد الرجل ان يطلق امراته فليطرحها حتى تطع طنتين وتغضي عداها شئت  
فعدت بانته منه ويكون خاطبا في الخطاب ان شئت تزوجه وان شئت لم تزوج  
والسكنى ما دامت في عداها وهايتا ان حتى تغضي العدة واما طلاق العدة  
الذي قال الله به فليطعنوا بين امرتين واحصوا العدة فاذا اراد الرجل ان  
يطلق امراته طلاق العدة فليطرحها حتى تغضي وتخرج من حيضها ثم يطلقها تطليقة  
من غير جماع ويشهد شاهدين عدلين ويراجعها ويوافقها ويكون موافق حتى  
فاذا احضت وخرجت من حيضها طلقها تطليقة اخرى من غير جماع ويشهد على ذلك

على ذلك ثم راجعها ايضا متى ما قبل ان يغضي ويشهد على رجوعها ويوافقها ويكون  
معه الى ان يغضي الحضيضة الثالثة فاذا خرجت من حيضها طلقها الثالثة بغير  
جماع ويشهد على ذلك فاذا اغضي ذلك فعدت بانته منه ولا تحل له حتى تنكح زوجا  
غيره وفي معناه رواية ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
الطلاق في هذه الروايات الى السني والحدوي يطابق ما ذكره الشيخان  
ويضعف قول المصنف لا يعرف في مقابلة طلاق السنة ان طلاق العدة  
اذا انقضت فعدت فقول الحامل يجوز طلاقها للعدة بان يطلقها على الشرط  
ثم راجعها في العدة ويوافقها فيها ثم يطلقها ويؤمها فله ولا ثم يطلقها  
ثانيا وثالثا قبل ان يقضى ما في بطنها وهل يجوز طلاقها للسنة قال الشيخ في  
لا وتبعه القاضي وابن حمزة واحسن على ذلك بان من الروايات ما ورد بالمعنى  
من بعد وطلاق الحبي وبه روايات الاولي صححه ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال الحبي يطلق تطليقة واحدة الثانية صححه اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر  
قال طلاق الحبي واحدة فاذا وضعت ما في بطنها فعدت بانته الثالثة صححه  
عن ابي عبد الله عليه السلام طلاق الحبي واحدة واجلها ان تضع حملها الرابع  
عبد الله عثمان بن عيسى عن سماعة قال سالت عن طلاق الحبي قال واحدة  
واجلها ان تضع حملها الخامسة رواية ابن مسكان عن ابي بصير قال قال  
ابو عبد الله طلاق الحبي واحدة واجلها ان تضع حملها وهو اقرب الى  
السادسة رواية ابي القاسم الكنا في عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلاق الحبي  
الحامل واحدة وعدتها اقرب الى اهلين السابعة رواية محمد بن منصور عن  
عمر بن عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امراته ويرجعها قال يطلقها قلت فراجعها  
قال نعم قلت فانه بدله بعد ان راجعها ان يطلقها قال لا حتى يقضى عنها ومنها ما  
ورد بجوازها وبه روايات الاولي رواية الحسن بن سعيد عن صفوان بن  
يحيى عن اسحق بن ابي عمير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابراهيم بن الحامل يطلقها  
زوجها ثم راجعها ثم يطلقها ثم راجعها ثم يطلقها الثالثة فقال تنكح منه ولا تغل  
له حتى تنكح زوجا غيره الثانية رواية ابوب ابن نوح عن صفوان بن يحيى



عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن ع قال سالت عن رجل طلق امراته وهر حال  
ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها الثالثة في يوم واحد بنى منه قال نعم  
الرواية احمد بن محمد بن ابي بصير عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار  
عن ابي الحسن ع قال سالت عن رجل طلق امراته في يوم واحد بنى منه  
زوجاته قال نعم قلت الست قلت لي اذا جامع لم يكن له ان يطلق قال ان  
الطلاق لا يكون الا على طهر فدان وحمل فدان وهذه قد بان حملها الرجعة  
رواية الفضل بن محمد عن اسحق بن عمار عن عبد الله بن بكير عن بعضهم قال ان الرجل  
يكون له امرأة واحدة وهو يريد ان يطلقها قال اذا اراد الطلاق بعينه طلقها بشبهة  
السود فان به الله شهر يومه او بعد ذلك ان يراجعها يريد الرجعة عنها فليراجع  
ليواقع ثم يبرء والى فليطلق ايضا ثم يبرء والى فليراجع كما رجع اول ثم يبرء والى  
فليطلق ثم لا يجزى له حتى تنكح زوجا غيره اذا كان راجعا يريد المراجعة وان مسك  
ويواقع في العتمة الاول من الروايات طلاق السنة والعتمة الثانية في عتمة  
طلاق الرجعة لان الرواية الثالثة او الرابع من العتمة الثانية في شوط المواعدة  
والرواية الاولى والثانية موغنا الطلاق ولم توضح للمواعدة في الواجبات فكان  
على ان خير بني لو جوب حمل المطلق على المقتضى انما قضى الاحاديث والى  
وايضا موهم طلاق الرجل واحدة المراد بالواحدة الواحدة في النوعية اي لا  
يجوز ان يقع بالحامل النوع واحد من انواع الطلاق وهو العدي خاصة قال  
المصنف في نكت النهاية وبنى التاويل بجيد الوجه جواز الطلاق للسنة والجمعة  
لان الطلاق واحد وانما يصير للسنة بترك الرجعة والمواعدة والعتمة بالمواعدة  
بعد الرجعة ولا ريب ان طلقا ولا ريب ان طلقا طلقا طلقا كان له رجعتا  
ومواعدة له طلقا في دون المواعدة على ما طلق الا ان في الطلاق بعينه العدة  
والله اعلم بما اخبركم به وهذا الذي ذهب اليه المصنف هو من ريب ابي اسحق  
واختاره للمصنف وتوضيحه من ريب ابي اسحق ان يقول الروايات التي تكون بها  
ردت على السنة انما هي ما ورد بالمعنى في تعدد الطلاق مطلقا وهو القسم الاول  
ومنها ما ورد باستراط الوطى وهو الرواية الثالثة والرابعة من القسم الثاني وثالثا

ومنها ما ورد بجواز الرجعة بعد الرجعة ولم يتوض الوطى باستراط او غيره في الروايات  
الا ولينبغي على من اعتمد الثاني على الاخبار من عدم المنافاة وحمل القسم الاول  
من الروايات على كون المراد بالواحدة الواحدة العتمة وهو العدي ليجعل الجمع  
بين الاخبار لا يسيء قطعا في معنى قوله لا يجمع طلقا قبل السنة يريد  
بالسنة ههنا ما ليس بجدي لا السني النحوي الذي هو قسم العدي لانه مقصور  
ممكن معناه انه اذا اراد طلقا بعد الرجعة منع منه حتى يواقع وقد صرح بذلك  
في تيه وهو ايضا في رواية ابن بكير واذا لم يطلق في العدة بعد الرجعة لم يكن الطلاق  
للعدة ولا السنة بالمعنى الاخصي وتكون سنة ما عدا التبريد من طهره  
ثم يرجع الى كلام المصنف قوله هذا تاويل بجيد يعني الجمع بين هذه الاخبار على نحو  
الذي قرناه قلنا لا يجمع فيه صحة روايات المنع فان حجتها كثرنا على روايات  
اجواز وعدم منعها في قبول الحمل على ما تقدم قوله ولا ريب ان طلقا كان له  
مراجعة ومواعدة قلنا مسلم قوله وله طلقا في دون المواعدة قلنا لم يحصل  
السك والخلاف في ذلك بالروايات يجوز تحصيله في الاحاديث في موصوف  
ثم قال بعد كلامه في الاخبار اختلفت بيني وبين شيخه في قارة استراط الوطى في  
الطلاق وتارة اذنت من غير وطى وحمل الشيخ في بعض الروايات على طلاق العدة و  
ما لم يتبين على طلاق السنة وليس بهي وهو اضطراب حصل بالتفاوت في الاخبار  
تلفيق الجمع بينها والوجه الا عارض عنها والمصنف الى ما دل عليه القرآن في جواز الطلاق  
حصل منه وطى او لم يحصل قلت لعلي ان يمنع الاضطراب على الشيخ لان ما تضمن  
الوطى ما لم يتبين مذكور في القسم الثاني وليس احد مما في الاخر على ما لم يتبين  
الوطى منه على ما تضمنه واما جمع الشيخ بين الروايات المانعة في تعدد الطلاق وبين  
الروايات المتضمنة بجواز في الروايات التي على طلاق السنة والثانية على طلاق العدة  
اضطراب على الشيخ في هذا الجمع وليس تنزيل الشيخ لروايات الوطى وروايات عدم  
لانها ليست متناقضة بل التنزيل انما هو لروايات منع التعدد باكمل على طلاق السنة  
ولروايات جواز على طلاق السنة العدة قوله والوجه الا عارض عنها الى اخره قلنا قد استجاب  
الحمل بخبر الواحد وجواز تحقيق عموم الكتاب به **قال** طاب ثراه وهدى قدمه



دون السك فيه روايتان الشهر الحرام **القول** في ما رواه رافع بن رافع  
النجاشي عن ابي عبد الله عن يونس بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير  
سبحان الله اقدم واحد ثلثا واثنتين واربعة واربعة واربعة واربعة  
في قن وحبسهم وان خري روية الجلي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
اصحابنا العمل بها **قال** طاب ثراه ولو ادعت انها تزوجت ودخل بها وطلقها  
لمروي العتول اذا كانت ثمة **القول** بنده روية الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله  
في رجل طلق امراته ثلثا فثبت منه واراد مراعتها قال لها اني اريد ان اراجعك  
فتزوجي زوجا عندي قالت قد تزوجت وحملت لك انصه قيا وارجعها كيف  
نصه قال اذا كانت ثمة صدق في قولها والذي يناسب الاصل يقول قولها مطلقا  
مع امكانه لانه في حجة ذلك ما لم يعلم الا منها ولا ينافي بغيره ومفسر عليها اقامته  
نذلك فتعطل بعد العتول منها وهو حرج مني بالاية والرواية **قال** طاب ثراه  
ورجعت ان خرس بالشارة وفي رواية باخذ العتول **القول** الاول هو المشهور  
هو مذهب القاضي وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة  
مذهب الصدوق وابي حنيفة **قال** طاب ثراه وهو ثمة ثلثا اطاريحي ان الشهر  
اختلفت العتول في تفسير الاقراء بعد ان فهم على انقضائه اربعة ايام لولده واطلاقها  
يتضمن بالفسخ ثمة قرو وذهب الكراي الى انها اطاروا اختاره المعنى  
وهو المستند وذهب اخرون الى انها كيف وبالطريق روي **قال** طاب ثراه  
ثراه وفي رواية عارضة سنة ثم ثمة ثلثا الشهر **القول** المرأة التي لا تحيض ومكها  
تحيض ثمة ثلثا اسبوعا وهو المسترابة وبنده تراعي الشهور والكيف فابها  
سبق خرجت به وهو في حصة زلاره عن ابي بصير قال امران ايها الشهر خرجت  
المطلقة المسترابة تستر بأكفي ان مرت بها ثمة اسبوعين ليس فيها دم بانثامه  
وان مرت بها ثمة حبي ليس بين الحيضين ثمة اسبوعين بانثامه بالحيض وقد يبدى  
المرأة اربعة بالشهور ثم تصرم ذوات الاقوال كما لو طلق المرأة ولم تكن قد بلغت  
الحيض فانه اذا جاءها الدم قبل انقضائه ثمة اسبوعين يوم بطلان عدوا بالاسبوعين  
بالماض قرو او انقضت بعده الى قروين كالمين وتبين بروية الدم انثالث وقت

يعلم

يملك بانثامه في احد ما يحكى ثم تصير من ذوات الشهور كما لو كانت موقدة  
بها قرو ثم انقطع اما لو روى او لم يرد عارض فان لم يكن عارض بل كان طبيعيا  
كما لو بلغت ايام من عوصت على كل قرو يعني في اربعة بشهور فان كان المني  
قرو اكلت بشهورين وان كانت من قري اكلت بشهور وان كان عارض فاما ما  
يكون معلوما او غير معلوم فان كان معلوما كما كل والرضع انتظرت الحيض  
ولم يجر ان عددا لها وان طالت مدتها وان لم يكن معلوما صبرت تسعة اشهر  
فيها اقصى مدة اكل فان طويها حمل اعتدت بوضعه وان لم يظهر علم وبه ادرم  
واعدت بعد ما ثلثه اسبوعان التري السابقي مكني حده وانما اعتبرناه لم  
برأه بالسنة من ذوات الاقراء فاذا علم ذلك يعني حمله مدة الحمل ومنه ومنه  
يكني حمل ولا رضى ولا بلغت ايام من حفت الوية فحليها ان عدوا بالاسبوعين  
منه اسبوعا ومذهب المص والعلامة ولا فرق بين ان يكون المحتبس لدم  
الناسي او السالك **قال** الشيخ في ما ان كان المحتبس لدم الناسي اخذت التسعة  
وان كان السالك صبرت تسعة وبنده القاضي وبنده وذهب بعض اصحابنا  
الى انها تصبر سنة بناء على ان اقصى مدة الحمل سنة لرواية عارضا على قال  
سئل ابو عبد الله عن رجل عده امرأة ثمانية اشهر في كل شهرين وثلاثة  
اسبوع حصة واحدة كيف يطلقها زوجها قال امره بانه ينفذ ثمة ثلثا  
السنة تطلقه واحدة من غير جماع وسهو وتمريرها حتى تحيض ثلث حيفات  
ما حاضت فعدت ثمة ثلثا فان مضت سنة ولم تحض ثلث حيفات  
قال يتربى بها بعد السنة ثمة اسبوعين فعدت ثمة ثلثا فان مات او حاضرت  
قال فايها مات ورثه صاحبه ما بينه وبين ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة  
والنافع ونزول الشيخ على اجناس الدم انثالث وهو حكم واعتد به في المحققين  
الرواية مطلقه ليس فيها ما ينفذ ولا دلي لا غير ما ينفذ ما عدت انثالثا ولا ينفذ  
عليه لان النكاح القول في غير دليل والبطال دلالة امره وعدهم الوقوف على غيره  
لا يوجب الحكم بالطلاق فان عدم الزوجان لا يدل على عدمه وبنده الحكم حاصله  
ان السنة الحكم الى الشيخ غير متوجه لان الرواية مطلقه وحليها على هذا ولا ينفذ



وعنده الرواية من الادب في غير هذا التولي وجاز ان يكون الشيخ قد ظهر له  
يوجب هذا الحمل وعدم طفر واحد في انفسها هذا الدليل لا يوجب عدم الدليل  
طفر غيره به والبطال دلالة امر معين كابطال التولي دلالة هذه الرواية على هذا  
الحمل وموافقا على دليل يوجب هذا الحمل لا يوجب الحكم بطلانه لان عدم الوجود ان  
يدل على عدم الوجود فقلت ولما قلنا ان يقول طاعات الرواية دلالة فيها على  
ذلك ولم تظهر حكمه توجب تقدير الحكم بالفرق بين الدلالة الاولى والثانية ليعتبر فيها  
بطلان الدلالة الاولى وعلى تقدير صلوحها بل يسلم من المعارض اولاً ومع عدم  
بيان الدليل تصريحا او تلويحا يكون لا جرم حكما **فصل** في ادعاء فروع الرحم  
مستبراهه التسعة او الستة او اعدت بعد ما ثبت استبراهه فان لم ترقى الثلثة  
وما حكم بانفسه عدتها وحل لها التزويج عند انعقادها وان رأت الدم فيها  
بطلان اعتدادها بالشهر لا بالايام فانها في ذوات الاقارب فيلزمها الا اعتدادها  
وان طالت عدتها **قال** طاب ثراه وانما على الصغرة والايام في الشهر **فصل**  
تقدم البحث في هذه المسئلة **قال** طاب ثراه وفي هذا ما يسيروا في انفسهم  
سنة **فصل** روي محمد بن يعقوب عن محمد بن احمد بن ابي نصر عن بعض اصحابنا  
عن ابي عبد الله المروزي اني ثبتت في من الكيفي حد ما تحسون سنة قال وروي  
ستون سنة وروي الشيخ في الصحيح عن محمد بن ابي عيسى عن بعض اصحابنا عن ابي عبد  
الله قال اذا بلغت المرأة حائض سنة لم ترض حرمه الا ان تكون امرأة فريسي وقال  
في ط واحد اياك تحسون وفي القرشية روي انما ترى الدم الى ستين يوما والحي  
في غيره النبطية القرشية في بوع السنين وخرج العلماء في هذا الى تحريمه بالستين  
مطلقا واختاره في منتهى المطالب وفيه حجة بخمس مطلقا والتفصيل رواية الصدوق  
في كتابه واختاره العلامة في اكثر كتبه **قال** طاب ثراه ولو وصفت بواحدة كانت بغير  
تردد **فصل** روي انما كانت المرأة حامل باكثر من واحد وضعت واحدا بل تبني به  
في غير نكاح وتبعه القاضي وابن حمزة وقال في كتابي الفروع لا تبني الا بوضع الحمل  
حاشا ابن ابي نيس والمص والعلامة وهو المعتبر **قال** طاب ثراه وان حرجت ولم  
تزوج فقولنا **فصل** في نكاحه في بوف الى كون الزوج اولى بها وذو اليد واليد

وتعلمه وابن ادریس الى انها اولي بنفسها وقواه في طواختاره المص  
تنبه من اطلق الشيخان والقاضي وابن ادریس القول بالا اعتداد بعد  
مدته البحث بعد الوفاة لم يخل لما زوج ولم يذكر والطلاق وتابعه المص  
في انما رثا وقال ابو علي يا مولاي سلطان الوالي بالطلاق فان لم يطلق امرئكم  
بالعدة وقال المص الصدوق يطلق الحكم مع انشاء الوالي بعد امره به واختاره  
ابن حمزة والعلامة في الف وعدة وفي المحققين وهو مستند لصحبه زيد بن مويه  
ولانه احوط **قال** طاب ثراه عدة ال ما في الطلاق فواكون وها طهران على ان  
**فصل** في نكاحه في نكاحه **قال** طاب ثراه وعدة الدمية كاحدة في الطلاق  
الوفاة على ان لا يشبه **فصل** نقل المص والعلامة عن بعض اصحابنا ان الذميمة  
لا مة في الاعتداد للوفاة بشهرين وخمسة ايام والكنة على انها كاحدة وهو المعتبر  
**قال** طاب ثراه وقيل ادنا بان تؤذي اهله **فصل** لا يجوز تزوجه ان يخرج منه  
بيت زوجها الا باذنه **فصل** ان الحق له روي ان رجلا سافر فنهز زوجته على ف  
من الدار فرض ابو جافاست ذنبا رسول الله فقال لبيته ما اتى الله واطيع  
زوجك فأت ابو جافا وحي الله الى لبيته ما انه قد عفر الله لبيته بالجمعة زوجها  
بطلان تزوجه ولا يجوز لها في العدة الرجعية الخروج الا باذنه بل ولا يجوز له ان  
يأذن لها فدل على ان الحق بنا لله فقل **قال** طاب ثراه ولا يخرجون من بيوتهم  
يخرجون الا ان ياتين بها حائضه منه واختلف الناس في ادني ما يخرج له من المنزل  
الذي طلقت فيه فذهب الشيخ في الكتابين ان تؤذي الرجل وهو في رواية علي بن  
جعفر واختاره المص والعلامة وهو المروي عن ابن عباس ومذهب المعتز ان  
تخرج فتخرج ليقام عليها الحد ثم ترد الى موطنها وتبوء الشيخ في رواية ابن ادریس  
هو المروي عن ابن مسعود ونقل عن النبي جواز اخراجها باي امرئ حصل  
وهو اختيار المص في الشرح وهو المعتبر **كتاب الخلع** **قال** طاب ثراه وهو في  
بجوده قال علم الهدى نعم وقال الشيخ لا حتى يتبع بالطلاق **فصل** في السيد الى نوع  
الفرقة بخلاف الخلع في غير احتياج الى التلفظ بالطلاق وهو يدرب الى علي ولم يحسن  
والصدوق والمفيد وتلميذه وابن حمزة والعلامة في الف وفي المحققين وهو المص



المعتمد وقال الشيخ لا بد من اتباعه بلفظ الإطلاق واختاره القاضي في المذهب ونحوه  
وابن ادریس وهو المعتمد **قال** طاب ثراه ولو تجرد كان طلاقاً عند المرتضى ونحوه  
عنه الشيخ وهو المعتمد **قال** بوقوعه مجرد **القول** على القول بوقوعه بلفظ الخلع  
بل يكون طلاقاً بمجرد في الثالث أو منى في الثاني وأبو علي على الأول واختاره  
العلامة وغير المحققين وهو المعتمد والشيخ على الثاني **قال** ولو قلنا بوقوعه مجرد كان  
أولي وأنه منسوخ وفيه الباب حقيقتان وفروع استقصينا في الكتاب الكثير **قال**  
طاب ثراه ويشترط ابتداء بالطلاق على قول أكثر **القول** ادعى الشيخ أن جماعه على  
انقضاء المباشرة إلى التلفظ بالطلاق وكذا المصنف في الشرائع وقوله بنو شوهر  
مخالف وحده من غير غرض روي الشيخ في الاستبصار عن حران قال سمعت أبا جعفر  
يقول أن المباشرة تبين من سماعها من غير طلاق ولا ميراث بينهما لأن الحصة قد  
ساعة كان ذلك منها ومن الزوج **كتاب الظهار** **قال** طاب ثراه  
لو قال كشتواي أو يدعيها لم يقع وقيل بغير رواية فيها ضعف **القول** بالوقوع  
الشيخ في ط ووجه القاضي في المذهب وابن حمزة وعندهما قال المرتضى وابن زهره وابن  
ادریس وهو المعتمد واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وفي  
صحته مع الشطر واثباته أشهرهما الصحة **القول** المشهور وقوع الظهار مع الشطر  
وهو من باب الشيخ في الكتاب الكتب الستة والصدوق في المقنع وابن حمزة والمصنف  
العلامة وهو المعتمد وذهب السيد في الانتصار والقاض وسائر روايات زهره إلى  
عدم الوقوع ولو لم يعل على معنى الشطر أن يقول أنت على كذا في ان قد روي  
ومعنى الصفة أن يعل على كذا في ان يقول أنت على كذا في ان يقول أنت على كذا في ان  
الشهر أو إذا أحرأه البسر ومعنى البسر أن يقول أنت على كذا في ان يقول أنت على كذا في ان  
اليمين صورة الشطر وإنما استأثر أحداهما عن الآخر من الأول أن اليمين لا يكون إلا  
معلقة بمفعول المتكلم الشطر فلهذا يعلق بمفعول المتكلم وقد لا يعلق بمفعول كذا في ان  
أن اليمين لا يكون المقصود فيها تعين الشطر فيلزم نفسه مخذول الظهار أن لو جرد الشطر  
كما يلزم الحالف باليمين حذر من زوم الكفارة وأما الشطر يكون المقصود فيه مخذول  
التعليق أي تعلوق غرضه بتعليق الظهار عند حصول الشطر فلهذا لا يقع بينهما القول

عنه من كان حاله فليخلف بالله تعالى وكذا لا يقع معلقاً على الصفة على القول <sup>طاهر</sup>  
لعدم النص عليه **قال** طاب ثراه وفي الشرائع الدخول قولان المروي <sup>طه</sup>  
**القول** اشتراط الدخول في وقوعه الظهار مذهب الصدوق والشيخ في الستة  
وهو المعتمد القاضي وأبو علي واختاره العلامة في ألف وهو المعتمد ولم يشرط المصنف  
وتسنيده وابن زهره وابن ادریس وتقدم في السيد واختاره في المحققين **قال** طاب  
ثراه وفي وقوعه بالمتعة قولان أشهرهما الوقوع وكذا الموطوءة بالملك والمروى  
أخفا كالحقة **القول** بينا مسلمان أو أباي المتعة بها بل يقع الظهار قال المرتضى وابن  
زهره والشيخ نعم واختاره المصنف والعلامة في عدولف وهو المعتمد وقال الصدوق  
وأبو علي لا يقع واختاره ابن ادریس والثانية الموطوءة بالملك بل يقع بها الظهار  
قال في ثمة وفي نعم وبه قال الحسن وابن حمزة وابن ادریس وتقدم في المرتضى لا يقع  
والأول أربع **قال** طاب ثراه والأقرب أنه لا استقرار لوجوبها **القول** بغيره أن ناسن  
إذا اختلفت ثم أرادوا العمل وجب عليه الكفارة لقوله نعم لم يوجبوا إلا ما عدا ذلك  
فتميز فيه من قبل أن يتأثروا بالعود وهو إرادته العمل وبه يستقر بخبره  
أن إرادته بغيره إنما خلفت بذهمه أو لا بل معناه وجوبه بغيره لو لم يوجب حتى يكفر المصنف  
الثاني واختاره في القواعد والتحقيق ويحيى ابن سعيد على الأول وأما العلامة  
في بريد نظير لما في مسائل ذكرنا في المذهب **قال** طاب ثراه ولوراجع في  
العدة فلم يحل حتى يكفر ولو حرجت فاستأنف فيه روايتان أشهرهما أنه لا كفارة  
**القول** المعتمد من سقوط الكفارة لأن التحريم كان في العقد الأول وقد زال وأما  
لاصل محل وبإزالة الذمة وهو من باب الشيخ وابن زهره وابن ادریس والمصنف  
وذهب الشيخ وسائر إلى انتفاء الظهار ووجوب الكفارة وفصل ابن حمزة فأن  
الكفارة أن جدد العقد في العدة في صورة كون الطلاق ثانياً وسقطها أن كان  
الجدد بعد العدة **قال** طاب ثراه ولو طهر من أربع مائة واحد لزمه أربع مائة  
وفي رواية كفارة واحدة وكذا البحث كوكر طهار الواحد **القول** بينا مسلمان  
لو طهر من أربع مائة واحد لزمه أربع مائة وفي قوله أنت على كذا في ان



لكل واحدة كفارة كما لو طهر منها بافراذها قال الشيخان والتقي والقاضي وابن ادریس  
والمعتمد وقال ابو علي عليه كفارة واحدة وحسن بر وديعيات ابن ابراهيم  
الشيخ عن ابن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
قالوا لو كرر طهار الوضوء بعد الكفارة عليه يجب تعدد المرات مطلقا اي  
كان الثاني متراجعا عن الاول او لا وسواء كان المسبب بها في الثاني في لغة لا  
اولا وهو اطلاق الحسن والشيخ فيهما واختاره المعتمد والعلامة وعند ابن حمزة بعد  
الكفارة مع تراخي الثاني عن الاول ومع تواليه ان قصد الثاني طهارا متأنفا  
ان قصد به الاول لم يتعدد وعند ابي بصير بعد الكفارة ان تعدد المسبب بها  
كما لو قال انت علي كذا حتى انت علي كذا حتى قال طاب ثراه ولو علقه بشروط لم يخرج  
حتى يحصل الشرط وقال بعض ان صحابا و يواقع وهو بعيد ويقر اذا كان الوطئ  
الشرط **اقول** اذا كان الطهر معلقا على شرط لم يحقق الطهار الا عند حصول شرط  
قضية للتعلق بالشرط في ابوابه فمتى واقع كان عليه كفارة واحدة واستبعد  
المص ووجه كون الشرط عدم عند عدم شرط فلم يحصل الموجب للتعذر وان حصل بقا  
احل وبراہ النقص وهو المعتمد قال ويقر اذا كان الشرط هو الوطئ وجوب الشرط  
عند حصول الشرط وبطل يجب الكفارة لهذا الشرط قال الشيخ نعم بناء على ان استمرار  
طوئان وهو خوف ان الوطئ من ابتداءه الى النزع عرفا واحدا وان اطلاق انما على  
على المقارن والشرط انما يتحقق بعد وقوع شرط لا قبله **قال** طاب ثراه اذا جازع  
الكفارة قبل كرم وطوئ حتى يكفر ويقتل بجزية الاستغفار وهو اسبب **اقول** قال المعتمد  
اذا جازع عن الكفارة منع من وطئها حتى يودي الواجب وهو مذنب ابي علي وقال المعتمد  
فان ان لم يجد وتصق بما يطيق وقال في الاستبصار يستغفر الله ويطهر زوجته وتكون  
الكفارة في ذمته اذا كفر عليها كقول ابن ادریس اذا جازع عن اخصال اعتق فرضه  
الي ان استغفر روي الوطئ وكذا في عليه لو قدر بعد ذلك واختاره المعتمد والعلامة وهو  
**كتاب الاموال** **قال** طاب ثراه وفي وقوعه باجماع المتقدمين **قال** ابن ادریس  
المرواني لا يقع **اقول** منع الحسن والشيخ وابن ادریس وقوعه بالمتقدمين **قال** المعتمد

وهو المعتمد واختاره المعتمد ونقل عن المعتمد وقوعه وهو مذنب **قال** طاب ثراه  
وهي بشرط في ضرب المدة المرافعة قال الشيخ نعم والرواية مطلقة **قال** المعتمد  
ان ضرب المدة بعد المرافعة وهو مذنب بالشيخين والقاضي وابن حمزة والتقي وابن ادریس  
والمص والعلامة في احد قوليه وهو المعتمد وقال العلامة ان مدة المرافعة بحسب علمه  
الا لما واختاره العلامة في لف والروايات تساعده وهو قوي **قال** المعتمد  
طاب ثراه وكفارة خفف العمد على التردد **قال** المعتمد ذهب الشيخ الى ان كفارة خلف العمد  
كفارة رمضان كبرى بخيرة وتبعه القاضي وابن حمزة والتقي ونقل عن المعتمد واختاره  
العلامة وغيره المحققين وهو المعتمد وقال سلاسل كبرى مرتبة وذهب الصدوق  
الى انها كفارة عين ونقل ابن ادریس عن السيد المرتضى في المسائل الموصلة لونها  
كبرى ان كان المذنب للصوم وكفارة البهي ان كان لعينه **قال** طاب ثراه قبل من خلف  
بالبراءة لكفارة طهارا في اخيه **قال** المعتمد ما سئل الا في اخيه بالبراءة في الله والرو  
سول او لا يعدم حرام ولا يجب بها كفارة عند الشيخ في كتابي العزوة **قال**  
ابن ادریس والمعتمد والعلامة وغيره المحققين واوليها المعتمد وتكذبه والشيخ في  
باب الكفارات مرة ثم اختلفوا في تعذيبها في الشيخ في بيه والقاضي انها كفارة طهار  
فان عجز كفارة بمنى وابن حمزة انها كفارة المذنب في العداة في لف يطعم عشرة  
ما كين لكل مسكين مد ويستغفر الله وحسن نفسه رتب المعتمد وتكذبه **قال**  
جوب الكفارة على الخالعة ورتبها الصدوق على مجرد القول وهو يقتضي الزامه  
بالكفارة محسنا وان لم يرتب عليه حب وكذا الشيخ في بيه والقاضي والتقي وهاهنا  
الحكم على الخلف بكل واحد من النكحة او لا بد من المجموع صرح الشيخ بالاول وهو اقرب  
وسلاسل رتب الحكم على المجموع الثاني من تزوج امرأة في عدتها وجب عليه الكفارة  
اصول من دقيق قاله ابن حمزة والعلامة في لف وعدة وغيره المحققين في ان يصلح وهو  
المعتمد وقال ابن ادریس بانجابها واختاره المعتمد السامني تام عن ابي الاخرة حتى  
جاوز نصف الليل وجب قضاؤها وعليه التكفير بصيام اليوم الذي يصح منه قال المعتمد  
السيد والتقي واطلق الشيخ في بيه وكثير من اصحاب صومه ذلك اليوم ولم يصحوا بالو  
او الذنب وصرح ابن ادریس بانجاب واختاره المعتمد والعلامة وهو المعتمد  
الربعة في جزاء المرأة شغرا في المصايب الا ان كفارة كبرى مرتبة او محيرة وجعلها

ان يراه



مخيرة واستجها المص في الشرايع واختاره في المحققين ولا اعرف لها موافقا سوي فافقه  
المص في الشرايع والاقرب وجوبها كبرى مخيرة لرواية محمد بن عيسى وقد ذكرنا بها في  
الكتاب الكبير الخامسة من تصوم يوم معين فخرج عن صومه قال في بيته صدق عنه بدعي  
وبه قال المص في باب الكفارات من كتابه وزاد فان عجز تصدق عنه **باب** ما لا يطافان  
استغفر الله وظر الشرايع في باب النذر السقوط وكل المفيد وجوب قضائه واختاره  
العلامة في الف ومض ابن سبويه فوجبا الصدقة مع الجزاء لازم كالركب والعطاش الذي لا  
يرجى بوجه والقضاء مع الباعض كالحج وهو حسن السادسة في تنقيح الشرايع في  
كفارة يمين وهو اجماع السنة في شق النوب على الولد والزوجة كفارة يمين عند الكافر  
والناسي عند ابن ادریس والاول هو لمحمد وبنما فروع وتعمقات ذكرنا بها في  
فمن طلب من هناك **باب** طهارة من يجرى المهر قال في بيته لا وفي غيرهما يجوز  
هو **باب** طهارة من يجرى المهر قبل نفقته يجرى في الكفارة قال الشيخ في  
لا وتبع القاضي وقال ابن ادریس يجرى ويكون نفقا للزوجة واختاره المص في  
وهو **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من طعام وقبل قدان  
مع القدر **باب** اول مذهبه في البي بوجه والمفيدة وتلمية والمص والعلامة  
المعتمدة وان في مذهبه الشيخ في كسبة التلمية **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من  
وفي رواية يجرى النوب لوالده **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من طعام وقبل قدان  
في كفارة البي يجرى المهر ما بين مد من حنطة او دقيق او كسوتهم كل انسان ثوبان او  
عتق رقبة وهو في ذلك باختياره فان لم يجد فاصيام ثلثة ايام ومضمونها قال المص في  
والمفيدة وتلمية وابن حزم وسند ابن ادریس في رواية البي يجرى المهر لوالده  
قال فقلت كسوتهم فقال ثوب واحد وهو مذهبه المفيدة واختاره الشيخ في طهارة  
ادریس والمص والعلامة وهو لمحمد وبنما فروع وتعمقات ذكرنا بها في الكتاب الكبير  
**كتاب اللعان** **باب** طهارة من يجرى المهر في الكفارة **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من طعام وقبل قدان  
ان زوجة مسلم او كافرة ذميمة وتراقها النيب هل يلعن عنها ام لا قال  
قال الشيخ في بيته مطلقا وبه قال الصدوق والقاضي والمص والعلامة وهو لمحمد وبنما فروع  
مطلقا قال المفيدة وتلمية والبيضاوي وفضل الشيخ في ان تسبها فقال ان كان نفي الولد  
ثبت اللعان كزوجه لولده وان كان نفي الولد بالعتق لم يجرى ووجبه **باب** طهارة

تراه وفي اعتبار الدخول قولان المروي انه لا يقع قبله وقال ثالث بثبوتها بالعتق  
دون نفي الولد **باب** طهارة من يجرى المهر في الكفارة **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من طعام وقبل قدان  
وابن زبير وهو موطأ ابي علي وعدمه مذهبه العلامة في عده وظه الارشاد و  
نقل عن المفيدة والمفصلة مذهبه ابن ادریس واختاره في المحققين واختاره  
العلامة في الف **باب** طهارة من يجرى المهر في الكفارة **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من طعام وقبل قدان  
ثالث بالوقوف **باب** طهارة من يجرى المهر في الكفارة **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من طعام وقبل قدان  
المفيدة بالعتق وهو مذهبه ابي علي والصدوق والبيضاوي ومفيدة المفيدة وتلمية  
وفرق ابن ادریس بين صنفي اللعان فاشبهه اذا كان اللعان نفي الولد كزوجه  
يشبهه في القذف واختاره في المحققين ووجه الجمع بين القولين وهو حسن والرو  
يات بالعرف **باب** طهارة من يجرى المهر في الكفارة **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من طعام وقبل قدان  
**باب** طهارة من يجرى المهر في الكفارة **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من طعام وقبل قدان  
المص والعلامة في الارشاد لا وقال في طهارة من يجرى المهر في الكفارة في بيته واختاره  
المحققين في ان يباح لهم وللمستد الاول **باب** طهارة من يجرى المهر في الكفارة  
بعد اللعان لم يثبت الحد لان يجرى المهر **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من طعام وقبل قدان  
تلمية وقطب الدين الكندي وابن ادریس ويحيى بن سعيد وهو موطأ الارشاد  
والتردد ومن المص وبنما في الشرايع ومنشاه النظري قوله نعم ويذكره عن العلامة  
ان يمسكه وقد حصل ذلك واختاره في المحققين للثبوت واستسكه العلامة في عده  
**باب** طهارة من يجرى المهر في الكفارة **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من طعام وقبل قدان  
**باب** طهارة من يجرى المهر في الكفارة **باب** طهارة من يجرى المهر بعد كل واحد من طعام وقبل قدان  
فان اقامت البيعة ان رجي ستر او خلا بها ثم انكر الولد لا عيا وبانت منه  
عليه المهر كالمكره وان لم يمسك بيعة كان عليه نصف المهر ووجب عليها ما يمسك  
بعد ان يحلف بالله انه ما دخل بها فعدت مثل هذا الكلام على ثلثة احكام الاول  
ان اخذت منه ما يمسك المهر فعدت المهر وبنما في ذلك ثلثة امور كالالمهر كالمكره  
النسب واحتياج ما فيه الى اللعان الثاني اذا لم يثبت اخذت منه لم يثبت المهر كالمكره  
في نصف المهر وينتفي الولد بخير لعمان الثالث حلف ما يمسك سوط حد الزنى لا تنافي







ادريس واختاره العلامة وهو **قال** طاب كراه ويكره التفريق بين الولد وامه وقتي  
تحرر **اقول** تقدم الحب في هذه المسئلة في باب بيع **قال** طاب كراه لو نذر خيرا او لم يملك  
بملكه فملك جماعة خبير في احد هم وقيل يورع وقال ثالث ولا يورع **قال** طاب كراه  
من الرخص فذهب ابي علي فان مات او منع من بيان ارادته اقرع وان في قول الشيخ في  
يه واختاره القاضي وتبعه القاضي واختاره العلامة والثالث قول ابن ادریس والمعه  
منه **قال** طاب كراه مال المقتق لمولاه وان لم يشرط وقيل ان لم يعلم به فهو  
له وان علم ولم يستثنه فهو للعبد **اقول** حقيق الحب من يقع في امور الاول هل ينفق الملك  
للعبد او لا حتى ينفق له اقول ان اول نعم عليك رتبة الملك لكن لا تستقر ابل ملكا فالنصف  
السيد فيه فانه منعه وهو مذهب الصدوق وابي علي وذهب المصنف الى انه عليك مكنون  
مجهور عليه للرق كالمجهر على السفينة الثاني ملك النصف في الحجة واثبت الشيخ في يور  
تبعه القاضي وقواه العلامة في لف واختاره الشهيد الثالث ابا عبد الصقر وان سكت  
في حصوله للعبد وعليه الاجل سوى كان المملك من السيد او غيره وهو المصنف بالملك عند  
ما عدا ان ولين وهو الذي ذهب اليه ابن ادریس والعلامة في اكثر كتبه وفي المحققين وهو  
اقوي الثاني في نية المال له بعد العتق وكل من منع الملك او النصف كالمال وولده  
وابن ادریس منع النصفية ولا يحتاج الى استثناء بل يكون للسيد علم به او لا ومن استثنى  
الملك للرقبة او النصف قال ان علم به حال العتق ولم يستثنه فهو للعبد وان لم يورثه  
او النصف **قال** ان علم به حال العتق ولم يستثنه فهو للعبد والا فهو للسيد نص عليه الشيخ  
في يور وابو علي والصدوق والشيخ الثاني في كنفه استثنى فقال على تقدير عدم التبعية  
للمولى او الاستثناء بل يشرط عدم لفظ الاستثناء على الحرية قال الشيخ في يور خناه  
في المحققين ولم يشرط العلامة والطلق الصدوق وابو علي صحة الاستثناء وبنا  
فوزر وتنبهات ذكرنا بما في الج مع **قال** طاب كراه وان قصد الاضرار فله ان كان  
موسرا او يطل العتق ان كان موسرا وان قصد الرقبة لم يلزمه فكى وسعي العبد حصته  
الشركي على حصته **اقول** اذا عتق احد الشركين حصته لا تخلوا اما ان يكون موسرا او  
موسرا فثمان الا اول الموسر وشرط الشيخ في التقويم عليه قصد الاضرار  
ومع قصد الرقبة لا يقوم بل يسحب له فان لم يغنى استبيع العبد في الباقي فان امتنع  
السبي كان له بعد ما العتق ولو لم يله بعد ما بقي والباقيون على التقويم مطلقا

وهو المحدث الثاني في المحرر فيستبيع العبد في نصيب الشريك عند السيد والمعه  
وهو المحدث وقال الشيخ في طاب كراه في نصيب الشريك وقال في ان  
قصد الاضرار يطل عتقه وان قصد الرقبة سبي العبد في فك رقبته وان اشترى  
من السبي كان له نفسه بعد ما العتق فيه لمولاه الباقي **قال** طاب كراه  
واذا عتق احد من الرقاب ولو استثنى رقبته لو اية السكوني وقنع مع ضعف  
اسكال مشاه عدم القصد الي عتقه **اقول** ذهب الشيخ في يور الى تبعية الكل لا مذهب  
العتق ولو استثناه من الحرية لم تثبت رقبته وتبعه القاضي وابن حمزة وبوط  
ابي وذهب ابن ادریس الى تعاقبه على الرق من غير احتياج الى استثنائه ان  
ان حقه مع امره كذا واختاره المصنف والعلامة وهو المحدث **قال** طاب كراه وكفى  
ان صح بالاعتقاد **اقول** انما نسب الكافي الى ان صح لا جامع علمه فخلو لفظ  
عنه **كتاب التبرير** **قال** طاب كراه وفي اشترط  
تدبر **اقول** قصد التبرير في التدبير شرط عند ابن ادریس وهو مذهب القاضي وهو  
مبنى على مسلمتين احداهما انه عتق والاخرى ان العتق يشرط فيه الرقبة وقيل  
بشرط لانه وصية وصرح كثير من اصحاب وفي المحققين يكون وصية **قال** طاب  
ولو رجع المولى في تدبيره لم يصح رجوعه في التدبير الا لو ادركه فيه قول اخر **اقول**  
اذا حلت المديرة بعد التدبير فان كان من مولا لم يطل التدبير تدبيره بل كذا  
عتقها فتم لها من نصيب ولدها اذا عجز الثالث عن قيمتها وان حلت فخره بملوك  
اما من عتق بعد اوبسده او من حرزها كان ولدها مديرا لانه تبع اشرف المصنفين  
وليس له الرجوع في تدبيره باطلا وبطل الرجوع في تدبيره باطلا الرجوع في  
تدبيره الامر او منفردا عنها قال الشيخ في يور لا وتبعه القاضي وابن حمزة واختاره  
المصنف واجازه ابن ادریس واختاره العلامة وفي المحققين وهو المحدث **قال** طاب  
كراه ولو تبرأ الجبلي لم يسير الي ولد بها وفي رواية ان علم بجلها في يور بطلت  
**اقول** ذهب الشيخ في الكفاي الى عدم السيرة التدبير واختاره ابن ادریس  
والمصنف والعلامة وهو المحدث وبسراي نه قال القاضي وقال في يور سري نه  
العلم به وان سري لو كان جاسدا وبه قال ابن حمزة وهو مذهب ابن ابي عمير  
قوي القاضي **قال** طاب كراه وفي صحة فركا فرددوا اليه **اقول** ذهب الشيخ  
الى صحة احدثه يور كذا فركا فركا واختاره المصنف والعلامة في لف والعلامة ابن ادریس

به والعلامة ابن ادریس



مطلقا ومفك بعض الاصحاب فاحذر من الذي دون الجواب **قال** طاب ثراه  
التي يبرح فيه المولي متى سألوا ربح قوله صحيح قطعا اما لو باع او وهب  
فقولان احدهما بطل التدبير وهو ان سببه والاخر بطله ويعني البيع في خدمة  
وكذا **التهمة اقول** العهد المذموم قبل نقض التدبير لم يفسد بوجهه ام لا فنقول بان  
الصحة والسبيلان الاول البطلان والثاني بطله فالتحقيق فالحق والصدق  
من بعد الا بعد الرجوع او ان يشترط على المشتري عقد عند موته فالاولا لمن  
يعني هذا يكون الاول للمشتري والشيخ في فيه منع من بطلان ان يعلم المتبع ان  
خدمته وانتهى متى كان حقا فان كان حرا لا سبيل له عليه ولا يبرح على هذا ان  
يكون الاول للبايع ان في الصحة والثاني به فالتحقيق في الشيخان على بقا التدبير  
ابن ادریس واختاره العلامة وهو **العقد قال** طاب ثراه والدين مقدم على  
التدبير سواء كان سابقا على التدبير او متاخرا وفيه رواية بالتفصيل متروكة  
**اقول** المعتمد عند المحققين تقديم الدين على التدبير لا بطله الوصية وقضية الوصية  
نا حجة عن الديون ولا فرق بين تقديم التدبير او تأخره عنه لان الدين حق لازم  
اما قبل الموت والتدبير موضوع مرتبة بعد الموت من ثلث التركة بعد الموت وذ  
وبالشيخ في فيه وتبع القاضي في تقديم التدبير اذ اوقع في حال السلام ثم حصل الدين  
على بصيرة اي بصيرة على ابن يقطين عن الصادق والظاهر **قال** طاب ثراه  
ولو حصل خدمة بعد الوفاة لم يوجب حرجا في الوفاة المحذوم صح على الرواية **اقول** طاب ثراه  
صحة التدبير مطلقا بوفاء غير السيد اذا جعلت خدمة العبد له في حال حيوته ثم  
حرره بوفاء ذهب اليه الشيخ في فيه وتبع القاضي وابن حزم وهو ظم اليه على قوله  
المص والعلامة ومع ابن ادریس ولو ابقى هذا العهد لم يبطل تدبيره واستند  
في ذلك صحيح يعقوب بن شعيب **ذكر المكاتبة قال** طاب ثراه وحده ان يوجر  
النجم عن محمد وفي رواية ان يوجر النجم اليه فمعه الوفاة له بالجزء **اقول** اختلف  
صحاب في صدقات خيرة الميسر بالجزء للشيخ في المشروط فالعقد هذه تأخير النجم  
عن قوله وهو مذموم المعتمد وابن ادریس والشيخ في الاستصحاب وهو ظم اليه على  
خاتره المص والعلامة مستند صحيح معوية ابن وهب وقال في فيه وتبع القاضي  
يوجر النجم اليه او يوجر له بالجزء ومعناه انه ليس السيد بالجزء بل تأخير النجم عن  
محمد بل يجب الصبر عليه اي ان يجل النجم خيرا لهم الا ان يعلم في حاله النجم علما غائبا

الاستغناء ونفي له ونفي النفي اثبات وقوله نعم تصديق له وتوحيده كما قال  
لك وهذا الحكم هو **العقد** وعليه اكثر واختاره الشيخ والعلامة وفي الحقيقة  
وتدو المص في كتابه **قال** طاب ثراه وكذا كانت في الشيخ فلو قال كذا درهم  
فالقرار بدرهم وقال الشيخ لو قال كذا كذا لم يقبل بغيره باق في احد من  
الا قرب في رجوعه الي المقر **اقول** يريد ان معنى قول المقر له على كذا اي شي  
يقتل **تفسير** الشيخ باق عليه التمول كذا يقع بغيره كذا باق عليه التمول حتى  
او كذا وان في شي مدرج له الاقرار لزم ذلك الشيء ونوقال كذا كذا  
كان بمنزلة قوله شيء شي فالحكم كالاول لان الشيء يقع على القليل والكثير  
فائدة في تضعيفه فتكراره تأكيد لا حجة به اما لو قال كذا او كذا فانه يستدعي النفي  
فلا بد من **تفسير** بشيئين محققين او متفقين يقبل كل واحد منهما في تفسير كذا او  
لم يكن عطف اذ اتوا بربما فثبتت مساهلة الاولى اذ قال على كذا درهم وقف  
عليه ساكتا لزمه درهم بالاجماع وان حركه فيها او رفعها او جرد كذا فالتدبير  
على العبد والنصب على التمييز والجزء الاضافة وهو مذموم ابن ادریس واختاره  
المص والعلامة وفي الحقيقة **العقد** رخصوا الله عليهم وقال الشيخ في الكتابين  
مع النصيب عشرة لان اقل عدد دفعه نصيب ما بعده على التمييز عشرة  
ومع اجوراية لانه اقل عدد دفعه نصيب ما بعده على التمييز ذلك التامية لوقال  
له كذا كذا او جردتها او رفعها او جردتها درهم كما لو سكت على المصحف المذهب  
وعند الشيخ يميز مع النصيب احدى عشرة اقل عدد دين تركها والنصب ما بعده  
التصديق ذلك ان التامية لوقال كذا او كذا لزمه درهم مع السكون والنجس كذا  
وقال الشيخ يميز مع النصيب احدى عشرة اقل عدد دين عطف احدهما على  
الآخر والنصب ما بعده على التمييز ذلك **كتاب الامان قال** طاب ثراه  
فيه رواية جواز الانشاء الى اربعين يوما ويره من كذا **اقول** الاستثنائي في  
بمسئلة الله منها الا انشاء لان الامان يدخلها الشرط والشرط في الحكم بالمشروط  
محقق شرطه او لا فاذ قال والله لا فعلن كذا انشاء الله تعزفا نطقا واليمين  
موقوف على مسئلة الله كذا كذا العفل وجوز عن معلوم كذا ان شرطه ان يخال  
العادي ولو تركه اني حكم باليمين ولو ان استثنى هذا هو المشهور وهو المعتمد وفي



الصدوق في الصحيح عن ابي عبد الله بن محبوب عن الحسن الصبيعي قال للعباد ان يستحي  
ما بينه وبين اربعين يوما اذ رسي والاصل في جواز الاستسقاء ما ذكرناه في الصحيح  
ما استبرأ عن رسول الله واله قال واله لا غزوة ولا شاة ومثله عن  
عليه روي محمد بن يعقوب بن محمد بن ابي عدي ابن حاتم عن ابيه عن جده عن علي بن عدي  
وكان مع امير المؤمنين في حروبه ان امير المؤمنين عم قال في يوم اتقى بهو  
معه بصفين ورفع بها صوتا ليسمع اصحابه والله لا فلتن معوية  
صحة به ثم يقول في اخر قوله انشا الله يحفظ بها صوتة فقلت فبما منه فقلت يا امير  
المؤمنين انك خلفت علي ما فعلت ثم استثبت ما اردت بذلك فقال ان اوجب جديته  
عند المؤمنين غير كذب فاردت ان احرص اصحابي عليهم كي لا ينشكروا وكي  
يلطموا فيه فافهم منفع بها بعد اليوم انشا الله تعجل شأوه اعلم ان الله تعالى  
لموسي حيث ارسله الي فرعون اذ رجا الي فرعون انه طغى فقال له قولنا لعل  
يذكر او يخشى وقد علم انه لا يذكر ولا يخشى وكني يكون ذلك احرص لموسي على الله  
**قال** طاب نراه ويصح اليقين من الكافرو في **الاصح** **اقول** من الشيخ في في من  
الكافرو اختاره ابن ادريس وجزم في طبا كجواز اختاره الحسن وفضل الامم  
فاجازها من لا يجد الرب ومنها من الجاهل وهو المحدث **قال** طاب نراه وروي  
بن عطية الي اخيه **اقول** بن رواه في شيخ عن الحسين بن سعيد عن سهل بن  
الحسن مرفوعا الي عيسى بن عطية عن ابي جعفر عن احمد بن سهل بن الحسن وعيسى  
بن عطية مجهولان لم يذكر في كتب الرجال بغيره ولا تعديل ومجهولان في الشيخ  
في به وقيد بما بعد الحاجة ولا بد منه والاقرب عدم السريان الي البابها  
كحوم اولادها **قال** طاب نراه وروي ابو بصير الي اخيه **اقول** اوردا لم يرد  
الرواية لبيان سند الحكم لردده وفيها ايا والي انه قصد ان يسها حراما  
مكليا او نزهة بها حل له وطوبى لانه غير المحلوف عليه فلي هذا لو حلف لا يطا بها  
مطلقا او لم يخطبها له قصد الزجر عن اكرامه فلي التجرع لها وزمت اليه في  
الكفارة بوطيها الا ان يعرض اليه ما يوجب عليها كوطيها ناسيا او مشربا او  
يكون الا صلح وطوبى **كتاب النذور والعهود** **قال** طاب نراه وفي العقد  
الشرعي قولان اشبههما العقد **اقول** من رالمس وهو مشهور بين النجاشي قال به

قال في الصحيح وقال الصدوق ان يوحى اليه **قال** طاب نراه  
ويجوز في المال كجواز الصنف وفي ان السلام ترد واستنبطه لا يجوز  
من اجازة حق الكافرا كتابه قطعاً ومن منع من قبل يجوز من قبل  
لا نه عنك يجوز وان كان على صحة لانها معاملته بين السيد وعبد على عوض  
معلوم فمرفوع معوضة فمرفوع الكافرو هو اختيار الحسن والحسين وهو المحدث **قال**  
**قال** طاب نراه ويجوز في المملوك المكلف وفي كتابه انما ترد اطره **الاصح**  
في هذه المسئلة قوله نعم فلما يوجبهم ان علمهم فمهم خير فلي المراد به الديانة خاصة لانه  
المعروف في عرف الشرع قال نعم وامضوا الخير ومنه سبيل الخير فليان خير صلاح  
ودينه وقيل المراد بالمال خاصة قال نعم وانه بحال كماله يدان ترك خير الكون  
للموالدين وقيل بها مع فالول من سب السيد وانه في مذهب الحسن والحسين  
وان كان مذهب الحسن والحسين في الكتابين وهو المحدث **قال** طاب نراه  
في رواية يوردون ما بقي من مال الكتابة وما فضل لهم **اقول** اذا كان المال  
المكروط بطلت كتابته وللبس مال له واولاده وعليه جهارة واما المطلق فان  
كانت قبل اداء شي من مال الكتابة فمكروط كذا وان كانت بعد ادا شي من  
كتابه عنق منه بنسبه وبطلت الكتابة فيما بقي منه وكان ما ترك من المال مقبلا  
على السب والوارث فله بقدر ما عنق منه وللبس ما بقي وموته تجزئه على النسبة  
فان كان الاولاد احارب في ان اصل في المكالم وان كانوا قاقا وولد بعد  
المكاتبه كان ما يقابل نصيب الرقبة مكاتباً وعليهم ان يودوا ما بقي على ايهم  
حال المكاتبه لا ما ساء في قيمته فان كان ما يقع لهم من التركة بعد رده دفعوه  
الي السيد واخفقوا هذا هو المشهور وهو المحدث ذهب اليه الشيخ في الا  
شبهارويه وطواحد توفي ابي علي واختاره ابن ادريس والمصنف الحسن  
ومستند صحيح بن زيد ومحمد بن ميثم واطلق الصدوق هذا الحكم في المكاتب ولم  
يفصله الي المشروط والمطلق والقول ان خلا في علي انه يودي ما بقي من  
مال الكتابة من اصل التركة كالدنيا وانما من التركة ولم يعقل الي المطلقة  
والمشروط والرواية اسارة ابي يحيى بن سنان عن الحسن في مكاتبته  
وقد ادي بعض مكاتبته وله ابن من جارية قال ان اسيرت عليه ان يفرقها



فوقه ملك رجع ابنه مملوكا وبجارية وان لم يكن استرط عليه دي ابنه ماني في ملكه  
وورث ماني وبه حكمة وليست بصرحة الدلالة على المطلوب كجواز ان يرثه ادي  
ابنه ماني على ابنه ماني حصة وورث ماني ان كان في حصة فضل غير ذلك وصح  
البحر صرحه الدلالة على الحكم الاول فكون رجع **ذكر الاستدلال** طاب ثراه  
لو لم يخلف الميت سواها عنق منها بغير ولد ما وسعت فيما بقي وفي رواية بنوم  
على ولد بها ان كان موسرا **الاول** الاول هو المشهور واختاره الشيخان وا  
بن ادريس والمصنف والحق وقال ابو علي بن يونس ولد بها ان يودي بعتة ثلثها واختاره  
الشيخ في طوله لو كان الولد صغيرا وله مال اخذ منه قيمته امه ولو لم يكن له مال صبر  
عليه حتى يكبر فان بلغ اجبر على ثلثها فان ادي قيمتها او ادت هي ثلثها عنقت  
مات ولد بها ولم يكن ادت شيئا ماني من قيمتها سعت في الدين ادي في نصيب في  
الورثة قاله ابن ابي عمير والشيخ في نه مستند الي موثقة وباب ابن حنفى على الج  
بصر عن ابي عبد الله ع انه سأل عن رجل استرط جارية فولدت منه ولدا  
فما قال ان شاع بها با عيا وان مات مولها وعليه دين فومت على ابنها  
فان كان ابنها صغيرا انتظر حتى يكبر ثم يجبر على قيمتها فان مات ابنها قبل امة  
يسعت في ميراث الوارثان ثلث الورثة **قال** طاب ثراه وروي محمد بن قيس اه  
**الاول** محمد بن قيس مجهول العين لانه مشترك بين جماعة منهم ابو احمد وهو ضعيف  
روي عن ابي جعفر ع رواية هذه مخالفة لاصول في شين استرقاق و  
له بها وهو حر ومتمم القتل على المارة باردا **الاول** واما وكلاهما فهو عا في  
اولي اطراهما اذن في كبرية وله بها وحبس به وتضرب اوقات لصلواته  
**توب كتابا لقرار قال** طاب ثراه وكذا لو قيل ليس عليك كذا فقال  
بلي ولو قال نعم قال الشيخ لا يكون اقرارا وفيه تردد **الاول** منشا التردد من  
النظر في العرف ووضع اهل الفتنة فان العرف يراون في صغرى نعم وبلي في  
القرار فيقوم كل واحد منهما مقام الاخرى وان قرار رجل على النوى فكون  
اقرار ومن حيث ان نعم في جواب السؤال متروكة لما دخل عليه حرف الا منهم  
وبلي راض له لان اصلها بلي وهو للرد والاستدراك واذا كان كذلك فقول  
وبلي راض له لانه لا يصح بلي رد قوله ليس لي عليك لانه الذي دخل عليه

الاستدلال

الشيخ وابن ريس واختاره المصنف والعلامة وقال المرتضى لا ينعقد عالم بحلق  
بشرط والمحمدة **الاول** **قال** طاب ثراه ولو اعتقد انه متى كان كذا فله عليه  
كذا ولو بلغنا اجماله فنقول ان اشبهها انه لا ينعقد **الاول** فمدربا الشيخ في نه اخفا  
بالضيق والاعتقاد وتبعه القاضي وابن حمزة وهو طاب ثراه المصنف وقال ابو علي  
ينعقد الا بالتلفظ مع النية وبه قال ابن ادريس واختاره المصنف والعلامة في  
اكثر كتبه وهو المستند **قال** طاب ثراه وفي اخفا ابي الجهد اعتقاد قولنا  
اشبهها انه لا ينعقد **الاول** الشيخ بنينا كما لم يثبت في النذر من غير فرق **قال**  
طاب ثراه ولو اتفق يوم عيد فطره وفي القضا ترد **الاول** القضا بنينا في نه  
في نه وطوبى له قال ابن حمزة والصدوق وعبد الله القاضي وابن ريس والعلامة  
في نه وفي المحققين وهو المستند **قال** طاب ثراه ولو تجر على عن صومعه اصله  
سقط وفي رواية ينعقد في عنه **الاول** تقدم البحث في هذه المسئلة في باب التبرعات  
**قال** طاب ثراه وما علقه بشرط ولم يقر به زمان فنقول ان احدهما انه ينعقد فغله  
عند الشرط والاخر لا ينعقد وهو المشبه **الاول** التضييق مذهب صاحب الوصية  
عاد الدين ابن حمزة والاكثرون على خلافه **قال** طاب ثراه وروي احمد بن  
عمار ابي اخذه **الاول** هذه رواية رواها الشيخ في نه عن صفوان بن يحيى عن  
اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم ع قال قلت له رجل كان عليه حقة الاسلام  
فادان بدين فقبل له نزع عرج فقال ان تزوجت قبل ان يرج ففلا في حر فزوج  
قبل ان يرج فقال علقه من التزوج فقلت ان يرج تطوع فقال ان كان تطوعا  
فهو طاعة له عز وجل وفيها استكمال من حيث علق العلق على شرط وهو لم ينعقد  
ما علقه بغير ان لا يكون علقا بل نكاحا فتيه المصنف قوله ان ان يكون نكاحا  
يعقد بذلك النذر وعرضه فيه الزجر عن ما علق فيه ايضا استكمال لانه لم ينعقد  
بالجملة وبه شرط في الفتاوى المذلة لم يشي على احد مذهبين ان اول مذهب بن  
حمزة حيث قال اذا قال الانسان اني كذا ان كان كذا ولم ينعقد يقول بلي لله لانه لو  
ولم ينعقد الكفار به فافواه ولو قال على كذا ولم ينعقد على شرط لم ينعقد لانه لو  
حتى يقول الله الثاني ان يعقد النذر في نه النذر وقتنا بانعقادها ينعقد بالضمير  
من غير حاجة الى التلفظ كمدربا الشيخ وتلميذه والمذهبان متروكان **قال** طاب ثراه



وروي رفاعه عن ابي عبد الله **قول** هذه رواها الشيخ في الصحيح عن رفاعه  
عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل حج عن غيره ولم يكن له مال وعليه نذر ان يحج  
ما شيا يحري عن نذره قال نعم ويضمونها في الشيخ في نية وحملها العلامة  
اذا حج عن نذره واستمر حجته والمصنف على ما اذا قصد ذلك في نذره ان يحج  
عن نفسه او عن غيره اجزأه ان اذا حج عن غيره اجزأه ان يحج باسمه  
حيث ان المحل كون النذر موجبا للحج مستكراهة احد ان سباب الموجبة للحج  
لا سلام وانما سبابه ان اصله من سبب سببها وفقد اخطأ على خلاف  
الاصل والرواية من الصحيح فوجب حملها على ضرب من التاويل كي لا يطرح وتعالى  
الاصول **قال** طاب ثراه من نذر ان لا يبيع خادما نذره الوفا وان اجتراح اليها  
مثبا وهو استناد الي رواية من سبب **قول** الرواية انما رآه الي مارواه الشيخ في  
الصحيح عن الحسن بن علي عن ابي الحسن ع قال قلت له ان لي حارية ليس له مني  
مكان ولا ناحية وهو يفتل النمل الا اني كنت حلفت فيها حين تولدت له على ان لا  
ابيعها ابد ولا لي الي ثمنها حاجته مع تخفيف المونة فقال في له يقولك فليفتلها  
افني الشيخ في نية ومنه ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وهو المحدث  
الرواية على عدم التفرقة بين البيع وبدل عليه قوله مع تخفيف المونة ولست  
بل متصلة لكنها ضعيفة **كتاب الصيد والذب** **قال** طاب ثراه وفي رواية يוכל  
الكبر دون الاضغور من ثأذه **قول** المحدثان الصيد اذا قطع نصفين فان لم يجر  
حلا وان تحاك واحد بها لا يصح استقرا الحياة فذلك وان كان استقرا الحياة  
حرام مع تذكيره المحل للقاتل لها وهو ما فيه الراس وكان الاخر منية كالوا بان يدية  
اخذت احياء او اسيف منه قطعه وهو من سبب ابن ادریس والمصنف والعلامة قال  
في نية اذا قطعه نصفين ولم يحرك احد ما جازا كلها اذا خرج الدم ولو حرك احد  
النصفين ولم يحرك الا حرك الذي حرك وري ما لم يحرك فاشترط خروج الدم  
ولم يشترط المصنف والعلامة ولم يعتبر استقرا الحياة وعندها وهو مدخول وقال  
القاضي **قال** ان يحرك كل واحد منهما ويخرج منه الدم وان يحرك احد ما خرج  
منه الدم فهو الحلال خاصة فقد اعتبر كلا امرين احرهما وخروج الدم وقال ابن  
حزمه اذا كان اسواء وخروج الدم حلالا وان لم يخرج حرم وان كان احدا شقيا

نذر

الكبر وهو الراس حل ذلك الشق وان تحرك احد ما حلالا المحل وان ابان مضمون  
ذلك البعض وحقق هذه المباحة ونفذ اقوالها وجهها المذكور في كتابها  
فيطلب من هناك **قال** طاب ثراه وفي رواية جميل بن عاتق الكلب حتى تقتله **قول** يريد  
اذا ادرك الصيد وحيوته مستقرة لم يحل الا بالذكاة وان لم يكن معه ما يذكيه  
لم يحل وهو المحدث واختاره ابن ادریس وهو احد قولي العلامة وقال  
الشيخ في نية فليترك الكلب حتى تقتله ثم يذكيه ان شاء الله قال العبد وقوله  
علي واختاره العلامة في لفه لصحيفة جميل بن ابراهيم عن ابي عبد الله ع قال سألته عن رجل  
يرسل الكلب الي الصيد فقتله فياخذ به ولا يكون معه سكين فيذكيه بها فذبحه  
حتى يقتله ويأكل منه قال **قال** طاب ثراه ويجزأه ان يذبحه ان يذبحه ان يذبحه ان يذبحه  
الكبر منه فلو اتفق القتل حرم وان شبه الكلابية **قول** اذا رمي الصيد بما هو اكبر  
منه فقتله ذبح في نية الي تحريمها حتى اي تحرم المعنى تحريم الصيد واختاره  
المصنف والعلامة وهو من سبب العلامة **ذكر الذبايح** **قال** طاب ثراه  
الذبيح الذابح وبشرطه ان لا يذبحه الا بغير ذبحه ولو كان ذابح في الكتابي رواه  
استبرها المنع وفي رواية ثالثة اذا استحق تسمية فكل **قول** المحدثان  
الكافر حراما كان او ذميا لقوله نعم وانما كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه  
افسق والكافر لا يعرف الله ولا يذكره ولا يذبحه ولا يذبحه ولا يذبحه ولا يذبحه  
ولم يذبحها والسيد والفقهاء وابن حزم وابن ادریس والمصنف والعلامة والفقهاء  
والشهاد رضوان الله عليهم وقال الحسن بابا حصة ذبايح اهل الكتاب وهو موطأ الي  
علي وقال الصدوق في المقتضب ذبايح مع سماء التسمية يصح حراما قال سمعنا ابا  
جعفر ع يقول في ذبيحة الناصب واليهودي والنصراني ان تاكل ذبيحة حتى تسمي  
اسم الله **قال** طاب ثراه الطير والسنن مع الضرورة تردد **قول** المحدثان  
في الكتاب ان الذكاة بالطرف والسنن واختاره الشهيد واجازها في باب واختاره  
ابن ادریس والعلامة في لفه وتردد المصنف والمنع احوط **قال** طاب ثراه اذا  
قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس **قول** الرواية انما رآه الي مارواه الشيخ في  
الصحيح عن زيد الشحام عن ابي عبد الله ع قال سألته عن رجل لم يكن بحضرة سكني انذع  
بقصبة فقال انذع بالجور والعظم والعقب والهود اذا لم تصب احد يد اذا قطع الحلقوم

ونذر







وفيها عشرة عند الصدوق في الملقح وعشره ايام عند القاضي وابن حمزة وابن  
زهره والسج في يوم وعنده في طسبعة وتبعه القاضي البراج البطر ونها خمسة  
عند السج في يوم والسج وثلاثة عند الصدوق في الملقح ايام في الدجعة وثلاثة  
محمود خمسة عند السج وابن زهره وثلاثة عند الصدوق والسج وتكميده وابن حمزة  
وابن ادریس الساسي السك وبوم وليلة عند السج في يوم في الليل عند  
الصدوق في الملقح ولحمته في الناقه اربعين وفي البقرة ثلثين وفي الكباش  
والبطخ ثمانية والدجاجة ثمانية والسك بوم وليلة وبسبب طهارة العلف في النجاسة  
وان كان طاهرا في اصد على الحوط **قال** طاب ثراه وفي الغراب روايتان و  
اوجه الكلدانية وتلك في البقرة **اقول** السج في يوم والاسبصار في كرايت الغراب  
واختاره المصنف وحررنا في الكتابين واختاره العلامة وفخر المحققين وقال ابن  
ادريس بنجر ما عدا الزرع وهو لمحمد والتحقق ان اقسام الغراب خمسة اول  
الزراع وهو غراب الزرع صغير اسود راسه ان اسود الكبر الذي يسكن الخربان  
سماه ابن ادریس بالغدافي الثالث الا غير الرمادي وهو اصغر من الزراع يسير  
وهو اسمي بالانفع البراج الحقيقي طول الذنب وهو اصغر من الغدافي يسير  
بما صار من البقرة وهذه الخمسة شاربنا والثلاثة الاخيرة معتمدة بالعرفان واما  
واما الزراع فينا في اخر الخريف ويقوم الشتاء ثم يفرق الى بلادته ويتوالد بها ثلث  
الانواع اجمالا في البلاد الباردة والساكنة في الشتاء لفقدها طير في بلادها لانتشارها  
بالسج واما الاسود الكبير فهو يسكن الجبال والخرابان ونحن شاربنا في البلاد الحارة  
كالكويت وسمر من رأي علي مشرفها السلم **قال** طاب ثراه وفي الخفاق روايتان  
كرايت السج **اقول** نحن المصنفين مذهبنا المعتمد واختاره العلامة وهو لمحمد وقال فينا  
بالتحريم وتبعه القاضي وابن ادریس **قال** طاب ثراه وفي اللبن روايتان والاسبج الحريم  
في السج في يوم وكنا في الاخبار الى ابا عبد الله اللبن المحبوب في الحيوان الميتوبة قال  
الصدوق والمفند وابن حمزة وحرره ابن ادریس وهو مذهب ابي يعلى وهو طم  
ابي علي واختاره المصنف والعلامة وهو لمحمد **قال** طاب ثراه وفي المئانة والمارة  
وان شدة التحريم لا تتجاءل **اقول** تحريم المئانة مذهب السيد وجميع علماء طهارة مذهبنا  
ابن ادریس واختاره ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وهو لمحمد **قال** طاب  
ثراه وفي الفرج والعلباء والعذرة والذراع واحد في خلاف السج كرايت **اقول** مختار  
المصنف

المصنف وهو الكلدانية في الملقح ودان مذهب ابي علي وهو طم السيد والمفند  
وتكميده والتحريم مذهب السج في يوم وتبعه القاضي وابن حمزة وابن ادریس  
والعلامة في عدمه وهو الحوط **قال** طاب ثراه واليحيى اذا غشي بالما النجس فيه رابع  
بالجواز بعد جنزة **اقول** الرواية اشارت الى صحبة ابن ابي عمير عن زرارة عن ابي عبد  
الله عن في عيني عني وخبرتم علم ان كان فيه ميتة قال لا بأس اكلت ان رافعة  
ولم ينفوا افي السج في باب المياه من ثمة ومنه في باب الاطعمة منها وهو مذهب  
المصنف والعلامة وفخر المحققين وهو لمحمد وعن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا  
قال العلما ولا حصة الا حفص بن الجعفي قال قيل لابي عبد الله عن في العجني  
من الماء النجس كيف يصنع به قال يباع من سحلى اكل الميتة فنده ثلثة اوجه كلها  
سروية عن ابي عمير بارسلها وفي الاخيرتين دلالة على سد باب طهارة **قال**  
طاب ثراه الدم نجس وكذا العلقه ولو في البيضة وفي نجاستها تردد **اقول** مذهبنا  
العلامة نجاستها وهو لمحمد وتردد المصنف في حيث انفرادها بالدم على الدم  
باسم خاص وان حمل الطهارة **قال** طاب ثراه ولو وقع قليل من دم في قدر وهو  
يغلي لم يحرم المرق ولا مافيه اذا ذبحنا الغليان ومن اصحابنا من منع من الطالع ووجب  
مسح التوابل وهو حسن **اقول** الاول مذهب السج في يوم والثاني قول ابن  
ادريس واختاره المصنف والعلامة وهو لمحمد **قال** طاب ثراه وفي الذي رواه  
اسيرها النجاسة وفي الرواية اذا ارادوا الكلمة امره بحسب يده وهي مذكورة  
**اقول** الرواية اشارت الى ما رواه السج في الصحيح عن عيسى بن ابي عمير عن المصنف  
قال سالت عن مأكلة اليهودي والنصراني فقال اذا توفضا فلا بأس ومضمونهما  
افني السج في يوم ومنه المفند والسيد وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة  
وهو لمحمد ما رواه علي بن جعفر عن اخيه الكاظم قال سالت عن مأكلة اليهودي  
في فتعة واحدة وارقدموه في فرائض واحد واصافه فقال لا ومكسرا رواية  
برون بن خارجة عن المصنف **قال** طاب ثراه وهل يحرم بول ما يوك كل كمة ميتي نعم ان  
بول الابل وفي رواية والتحليل كسبة **اقول** لا سك في جوارز سرب بول  
الابل عند الحاجة وهل يجوز لغير حاجة او شرب غير ما في الابل الطاهرة خلافا  
ومشاه ان علته التحريم هل هو الحث او الجمع المتناول للطهارة ففي الاول يحرم  
وهو اختيار ابن حمزة ومذهبنا المصنف في كتاب الاطعمة من الشرايع ومذهبنا العلما وهو المفند



وعلي الثاني في كل شيء ان يقول المالك له ضرورة وغيره وهو من السيد والي علي  
 وابن ادریس والمص في المنفعة **قال** طاب ثراه وفي شعره اخبر بحسن سلوكه  
 من حج او صليت على الاظهر **قال** السوء والصوف والعظم من عيب العين كالكلب في  
 بطن هو خبيث اول المستعمل اول وعليه الكثرة والنا في مذنب السيد **قال** طاب ثراه  
 ولو اخطأ الذي باليت اجنبيا وفي رواية اجلي ياع من سخط المصيبة **قال** اذا  
 كرم ورثته فلا يحل اذكي هو ام ميت قال في بطن في النار فان انقضت فهو في  
 وان انبسطت واختاره المصنف في **قال** في بطن في النار فان انقضت فهو في  
 في عدو واختاره في المحققين وهو المستعمل وانما شرط الاشتباه لانه لو علم انه ذكي كان  
 عليه انما لا يكتفي بغيره **قال** في النصاب وهو في بلاد الاسلام فانه حل كالكلب اذا وجد  
 في دار الاسلام وعليه ان لا يدبغ فانه طاهر واذا لم يتبين له ذكي من الميت اجنبيا  
 على المعتمد وهو من السيد **قال** في النصاب وهو في بلاد الاسلام فانه حل كالكلب اذا وجد  
 على مستحق المصيبة واختاره العلامة في لف واستقصا ومباحث الباب المذكور في  
 الاجماع **قال** طاب ثراه في النصاب وهو في بلاد الاسلام فانه حل كالكلب اذا وجد  
 في باب التجارة **قال** طاب ثراه وفيه من لا يفي فيه من كل شيء في غير  
 ذلك كالحمل وهو متروك **قال** اذا فرض انان في احد جوار وفي الاخر في الحي  
 فان حمل من كل الناحية بقاءه الحرة ولو تحمل الحرة في الف قال في بطن في النار  
 العلم في لف والمصنف جاوره علي الثاني منه والحق كذا بين ادریس والمصنف  
 لو كان في اكثر كتبه وهو طاب السيد ونسب فروع مستطرفة ذكرنا في المذهب فليطلب  
 من نبال **قال** طاب ثراه وصح غصب الحق را في قوله ووقفنا بالضم ان صحت **قال** طاب ثراه  
 يريد بقوله صح غصبا عتقا را في تحقيق الغصب عتقا را كتحقيق في الموقوف وان لم يرد  
 السيد عليه في هذا الوجه لو سئل الدار فترام ما كذا هل يحقق نصابا غصبا تحملا متواليا  
 مستقلا له بالتصرف فيما سكته ورفع المالك عنه وهو من السيد **قال** طاب ثراه  
 عدمه لعدم الاستقبال فان يد المالك لم ترفع عن الملك بل هو مقفوف فيه وهو من السيد  
 المصنف وعليه ان اول يضمن نصف الدار لانه المتصرف فيها اثنان في حال عليهما بالضم  
 كالجنايات اما الاجرة فلا يضمن منها الا قدر ما انتفع به **قال** طاب ثراه  
 لو كان لا بسببه كالموت ولم يدر احية فقولان **قال** طاب ثراه  
 بسببه كالموت حلف فلا ضمان وان مات بسبب كذا في الحية وهو في كذا في الفوق

في نسخة  
 كتاب الغصب

قال الشيخ في كتاب الجراح من طائفة من اختاره المصنف وهو من السيد **قال** طاب ثراه  
 الغصب منه وفي قن يضمنه ولم يعزق المصنف من الموت بسبب ولا بسبب  
 وان محاب على الفرق وهو المستعمل **قال** طاب ثراه ولو تلف او تضرر الجود ضمن  
 ان كان مساوي الاجزاء فقيمة يوم الغصب ان كان مختلفا وقيل اعلى القيمة من غصب  
 الي حين التلف وفيه وجه اخر **قال** طاب ثراه اذ تلفت العين المقتونة في  
 يد الغاصب او تضرر بها بان اخذها منه ظلم فان كان مثليا وهو ما يتبادر  
 اجزائه وهو كالمحبوب والادب ان وجب على الغاصب رد مثله ولا عرق القيمة  
 زادت عن يوم الغصب او نقصت وان كان مختلفا وهو ما لا يتبادر في قيمة اجزائه  
 كالارض والذهب وقيمة وفي اعتبار ربا لثمة اقوال الاول قيمة يوم الغصب لانه  
 وقع انتقال الثمن اليه وهو من السيد **قال** طاب ثراه اذ تلفت العين المقتونة في  
 استوار الثمن اذ الغاصب انما يملك برفع القيمة عند التلف وهو من السيد **قال** طاب ثراه  
 والحق في لف الثاني اعلى القيمة من غصب الي حين التلف وهو اجنبيا في نسخة  
 وفي موضع فوط لانه معصون في جميع حالاته وفي جميع حالاته المصنف العباد ولو  
 تلف فيها فانه يضمنها بملك القيمة وكذا لو نقصت قيمة بغير ذلك فان ملك الزاد  
 التي لزمته سر عالم يدونها الي المالك فيكون باقية في ذمته وهو المستعمل **قال** طاب ثراه  
 ثراه ولو كان عبدا رده ودية اجنبية ان كانت معدرة وفيه وجه اخر **قال** طاب ثراه  
 الغاصب على العبد المخصوص بما فيه مائة ركاليد المشهور رده مع ردية السيد  
 نصف القيمة وكذا لو كانت الدية المعدرة محبطة بالقيمة كقطع النصف والمساكين  
 قال المصنف وفيه وجه اخر كذا في نسخة المصنف في طاب ان كان الارش  
 بالقيمة ليس له المطالبة الا مع دفع العبد منه تسوية بين الغاصب وغيره في نسخة  
 وقال ابن ادریس له امسككم مع المطالبة بارسنه وهو طاب المصنف واختاره العلامة  
 ونحو ان السيد را في ما اختاره في استدراج من كون الغاصب مطالبا باكثر من مائة  
 المعدر والارشش مائة قطع يده وهو يساوي ما يتقن فدية الدية مائة فلو تقضى به  
 وحسن بان حارسا ويحسن فالارشش مائة وتسعون فنصها الغاصب  
 وان ساوي بعد لقطع مائة وحسن كان المعدر مائة كذا في نسخة المصنف  
 مائة وجه هذا الاحتمال اما ضمان المعدر على عتق بزيادة ولو لم يكن في حارسا يضمن



المعتمد واما صمان ان رشح على تقدير زيادته اي عن الارش في المنفعة او خلة  
مال غصبه فيكون ضامنا له وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وفي الرجوع بما تضمن  
المنافع كعوض الثمرة واجرة السكنى **قال** **رد** او **رد** كما يفتقر الى ما كان عوضا  
عما استغنى به من ثمره او عوضا او اجرة داره بل يرجع به على الغاصب للشيخ قولان  
احدهما الرجوع لانه سبب والمباشره صفقت بالفرد والآخر عزمه كقول  
في مقابل التوهم وروي بالمباشره بالضم مع مائة السبب والاول هو  
المعتمد وهو هو من جهة العلامة **قال** طاب ثراه ولو اختلف المصنف واختلف  
في القيمة فالقول قول الغاصب وقيل القول قول المصنف **قال** **رد** او **رد**  
هو من جهة الشيخ في الكتابين وابتدأ دريس والعلامة وهو المعتمد وقال في قول  
قول المالك وهو من جهة المصنف **قال** **رد** او **رد** طاب ثراه وهو  
ثبت فيما نقل كالكتاب والامانة فيه قولان والاشبه ان يقتصر على موضع  
جماع **قال** **رد** او **رد** في قول المصنف لا صحاب رربعة اقوال الاول انه غير المنقول كما  
لبساتين والعراس والرباع وهو قول الشيخ في ط و ابن حزمه واختاره المصنف  
والثاني وهو المعتمد الثاني طاب ثراه اما لو سلم لباع او بارك للمعتمد او  
لباع او اذن في البيع فيه التردد والسقوط اشبه **قال** **رد** او **رد** ما صلا لا يكون  
الشيخ عن المصنف قبل المصنف **قال** **رد** او **رد** في ط و ابن حزمه واختاره ابن ادريس  
والصنف والعلامة في نقله وعد وافي وقيل الشيخان سبط واختاره ابن حزمه وروى  
في ان رشح والمعتمد الاول الثاني هو الشيخ على الباع هل سبط به قال في غير ذلك  
ابن حزمه والمصنف هل سبط ابن ادريس الثالث اذا بارك له او لا حد كما قال في  
ولم سبطها في ط واختاره ابن ادريس الرابع لو اذن قبل البيع ابطلها في غير ذلك  
ابن ادريس واختاره المصنف الخامسة التوكيل في البيع واشترط ان يكون مع وهو  
قول السيد وابي علي والفاضل وابي ادريس الثالث انه كل بيع بشرط امكان القيمة  
فيخرج البزور والطريق والحام والعقار الضيقة وهو قول الشيخ في غير ذلك  
غير المنقول الا العبد خاصة من الموقوفات فله المصنف عن اصحاب واختاره  
في لف **قال** طاب ثراه وفي ثبوتها في الحيوان قولان المروي ايضا لا ثبت واما  
باعتها بيا من اثبتا في العبد دون غيره **قال** **رد** او **رد** المعتمد في هذه المسئلة وفي

المعتمد السابق **قال** طاب ثراه ولا يثبت في ثبوتها كالعقار والحام  
والبزور والطريق الضيقة على الاشبه **قال** **رد** او **رد** المعتمد في ثبوتها كالعقار والحام  
المعتمد والاضاح المذكور في المذهب **قال** طاب ثراه ولو كان الوقف مشاعا  
طلق قبل صاحبه اطلق لم يثبت للموقوف عليه شفعه وقيل المرفق يثبت **قال** **رد** او **رد**  
السيد وهو من جهة التقي وعدم الثبوت من جهة الشيخ في ط وقال ابن ابراهيم  
الموقوف عليه اذا ثبت ثبوت الشفعه واختاره العلامة في اف وهو حسن **قال** **رد** او **رد**  
ثراه وثبت بين الشركيين ولا يثبت بازا على اشهر الروايتين **قال** **رد** او **رد** المعتمد  
لا يثبت مع كثره الشركاء وهو المشهور وهو من جهة الشيخ والسيد وابن ابراهيم  
والنقي وسار وابن زهره وبالثبوت قال الصدوق وابو علي وهب وهو على قدر السام  
او على قدر الروس الاول من جهة ابن علي والثاني من جهة الصدوق **قال** **رد** او **رد**  
ولو لم يكن الثمن مثليا كالرفيق والجماع هو اخذه بعينه وقيل سقط الشفعه استنادا  
الي رواية فيها احتمال **قال** **رد** او **رد** اذا بيع السوقي بوض قيمه كالنوب والرفيق هل يطل  
قال الشيخ في غير ذلك قال ابن حزمه والعلامة في نقله وقال في ط لا تبطل بل يبرقع  
قيمة النوب او العبد وقت العدة وبه قال المصنف والتقي وابن ادريس واختاره  
المصنف وهو المعتمد والعلامة القولان **قال** **رد** او **رد** طاب ثراه ولو اخل العذر بطلت  
وفيه قول اخر ولو كان العذر لم يطل **قال** **رد** او **رد** اختلف الاصح في اشتراط المورية في  
طلب الشفعه فالشيخ وتلميذه وابن حزمه والمصنف والعلامة على ان شرطه لا يصدق  
وابو علي والسيد على عدمه والاول هو المعتمد **قال** **رد** او **رد** طاب ثراه ولو اشترى بتمن  
موجب قبل موافقها ربح ان اخذ عاجلا والتاخر واخذه بالتمن في نقله وفي  
ياخذ الشفعه ويكون الثمن موجبا ويلزم كذا ان لم يكن مليا وهو اشبه **قال** **رد** او **رد**  
الاول من جهة الشيخ في الكتابين ويقول النهاية قال المصنف واختاره المصنف  
وهو المعتمد **قال** طاب ثراه اما لو سلم لباع او بارك للمعتمد او للبايع واذن  
البيع فيه التردد والسقوط اشبه **قال** **رد** او **رد** ما صلا لا يكون  
قبل البيع سبطا لئلا يجند لا واختاره ابن ادريس والمصنف والعلامة في عد وافي  
وقال الشيخان سبط واختاره ابن حزمه والعلامة في ان رشح والمعتمد الاول  
الثاني لو سلم لباع الباع هل سبط به قال في غير ذلك واختاره ابن حزمه والمصنف



هو لم يطلها ابن ادرسي الثالثة اذ ابارك لها اول حديثها في سنة سبيل ولم يطلها  
في طواختها ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة لو اذن قبل السبع اطلها  
في يوم لم يطلها ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة لو اذن قبل السبع اطلها  
لم يطلها الشيخ في نسخة ابن ادرسي ونسخة ابن ادرسي وايطها المصنف في نسخة  
في نسخة المصنف وعلم المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
الشيخ في نسخة لا نورث وقال المصنف وعلم المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
و موضوع في نسخة لا نورث ونسخة المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
نورث وهو من باب المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
**قال** طالب كراهه الطريق في المباح اذا استلج احله فله خمس اذرع في  
رواية سمع اذرع **اول** رويته مسجع ابن عبد الملك عن ابي عبد الله ع قال  
الطريق اذا استلج احله فله خمس اذرع ونسخة المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
لنقي والمصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
تستلج قوم في طريق فقال بعضهم سمع اذرع وقال بعضهم اربع اذرع فقال ابو عبد  
الله ع خمس وهو المصنف **قال** طالب كراهه من الشري دار فيها زيادة من  
ففي رواية اذا كان ذلك فيما استوي فلا بأس وفي رواية لم يجز لم يكن عليه شيء وان  
تيمز دونه ورجع على الباب به ركن والرواية ضعيفة وتفصيل في نسخة المصنف في نسخة  
الطريق في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
مسلم عن احمد بن محمد قال سألته عن رجل اشترى دار فيها زيادة من الطريق  
قال اذا كان ذلك فيما استوي فلا بأس وتفصيل في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
تيمز لم يكن عليه شيء ان كان الضمير راجعا الى الشري لزم تصرفه في الطريق  
وقطعه عن ان يستطرق وهو حرام بالجملة وان كان راجعا الى الباب لزم  
زوال سلطنة الشري عن الدار من باب العيب الفاحش والتحقق ان كان علم  
لم يكن له خيار وان لم يعلم وتيمز فوجب رده الى الطريق وتيمز بين الغش فربح  
بالعلم ومن لا التزام في الباب في الرجوع بقسط الغائب وان لم تيمز في تيمز  
بين الغش والرجوع بالعلم ومن لا التزام ورد ما يغيب على العلم انه في الطريق  
ولا ارسل له لعدم العلم بقدره **قال** طالب كراهه وروى اسحق بن عمار عن عبد الله

الي اخره

الي اخره **اول** رويته المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
مارواه الشيخ عن اسحق بن عمار عن عبد الله في رجل اشترى دار فيها زيادة من الطريق  
دار وقد علم انها ليست لهم ولا يظن في صاحبها قال ما ارجو ان يبيع فليس له ويجوز  
ان يبيع مكانه وبه مخالفة للاصول من وجه اول اننا نخص به البيع في نسخة المصنف في نسخة  
موضوع لنقل الاعمى الثاني ان المصنف اعترف اننا ليست له مع وطى وقوة  
الحسن بن سماع في طريقه وهو واقفي وقال الشيخ في نسخة المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
وهو حسن يطبق على التواعد الفقهية كانه المصنف وهو رجل اصاب عرض غاطلة  
بأذن مالك في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
تصرفه اي اناره من البناء والكتب وعنده ذلك **قال** طالب كراهه وفي  
اعتبار ان سلام تردد **اول** رويته ان اتفاقا يوجب الحضانة وهو ان يرضع  
لهذا التشاح الزوجان فيها والطفل المحكوم باسلامه وان يجوز ان يعلقه كافر لئلا  
له ولاية على المسلم وهو من باب المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
وان فيها اثبات حق للطفل على غيره ولهذا الوضعية الملقطة اجبر على اخذها ووضعية  
الحي يدره الى الطفل وهو الترتيب بقدره الكافر كصده ورضا عن المسلم والمولود  
الحاكم في اقتنائه **قال** طالب كراهه والسادة ان وجدت في العدة اخذت لفظا  
متمنع من صغير السباع وضمتها وفي رواية يجزى عنها ثلثة ايام فان جازها  
والا فقد جئنا **اول** السادة ان وجدت في العدة جاز اتفاقا اجماعا ومن  
يملك الملقطة في الحال محال ما كالبعير المترك من جهده في غير كلاله ماء طاهر وفي  
نسخة وفيه قوة وقال المصنف وابن ادرسي يضمنها بغيرها لاجلها وهو حق المصنف  
في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة ابن ادرسي واختاره المصنف في نسخة  
جدة الضمان على الملقطة وهو حسن لما فيه من الجمع بين القولين المتقدمين في نسخة  
منها ثمة امور الاول جواز الملقطة الثاني في عدم وجوب التوفيق الثالث جواز الملك  
في الحال واما في الوان فلا يجزى اخذها اجماعا ولو اخذها وجب عليه حبسها ثلثة ايام  
للتصرف فيها وتيمز به بين اباها وان رجوع بنفقها او ابتاعها وثمنها وان ضمان  
فيها وبين بيعها والصدقة جئنا مع الضمان منها سبعة امور الاول جواز اخذها  
الثاني كون الضمان بالتوفيق ثلثة ايام الثالث جواز ابتاعها اجماعا ويكون امانة  
الرابع جواز بيعها بعد التملك وتأخير التمن عنده اجماعا وجوب التوفيق طول الجول  
الاول لو اراد ابتاعها او ابتاعها وثمنها ولا يجزى بعده السادس عدم جواز ملكها



او ثبت اذا اراده السباع لو اختار بقا عينها لم يرجع بما يقع عليها **قال** طاب ثراه  
 وينبغي الواحد على الصلة اذا اخذت في موضع المنفعة فخذها كالبيع الصحيح  
 او الصلة في العمران ان لا ينفي يرجع بنفقتها مدة بقا عينها اجماعا وما يجوز  
 التقاطه على كراهية كاطفال الابن والبق في الفلاة والعمران فان لم يرضى الي  
 الحكم وانفق عليها لم يرجع بها اجماعا ايضا وان لم يجد سلطانا فانفق عليها في يدي  
 المتبرع لم يرجع قطعا وان نوى الرجوع به لم يرجع على الحاكم بنفقة قال الشيخان  
 نعم واختاره المصنف والمحقق وهو المصحح وقال ابن ادریس لم يرجع **قال** طاب ثراه  
 كان للنفقة نفقة كالمهر والنفقة قال في بيه بار ما ينفي والوجه التقاضي **اقول**  
 معنى التقاضي النظم في قيمة ما انتفع به من اللبن والظفر وقد رما الفقهاء في تساءل  
 لهما تراوانا وتاخر رجوع صاحب الفضل وهذا من سبب المصنف والخاصة وذهب باقي  
 وسائر راي جواز ملكه وقال في بيه نفقة بارا انتفاعه راسا براس وقال ابن ادریس  
 لا عوض له عن انفاق وعليه رد ما استوفاه والمحملة الاولى **قال** طاب ثراه  
 وقد رد درهم واثان **اقول** اجمع الاصحاب على ملك ما يقع عن الدرهم ومخرجه يارد  
 والحد في قدر الدرهم قال الشيخان علي وجوب التعريف وهو مذهب الصنف  
 المصنف والحد في قدر الدرهم وسائر راي جواز ملكه والمحملة الاولى **قال** طاب ثراه  
 كان زيدا فان كان في احواله اخذته وقيل يحرم **اقول** الكلام هنا في لفظ احواله  
 مشهور تحريكها كذا في نسخة في بيه والعلامة وقال الفقيه باكرية واختاره الشيخ  
 في في المصنف **قال** طاب ثراه ونو تصدق به بعد احواله فله المالك لم يعين الملقط  
 الا **اقول** ذهب الشيخ في الكتابين الى ضمان الملقط للمالك اذا لم يرضى وهو  
 مذهب ابي علي وابي حنيفة واختاره العلامة في ابي وذهب المصنف وتلميذه الى  
 عدم الضمان واختاره القاضي وابي حنيفة والمصنف وهو المصحح فان لفظ احواله  
 مخالف غير ما في وجوه الاول تحريم اخذها الثاني تحريم ملكها وان قلت عن الدرهم  
 انك عدم جواز اتملك بعد احواله لرجوع عدم ضمان الملقط لمعه **قال** طاب  
 ثراه ولو وجده في حوزة سكره دون مصادره ولم يفرق ابن ادریس بين السكينة  
 ما يجده في حوزة حيوان استراه دون مصادره ولم يفرق ابن ادریس بين السكينة  
 لدانية ووجب التعريف في الدابة دون السكينة وعليه اخذ ان اجمع والتحقيق ان ما  
 يجده في حوزة حيوان استراه دون مصادره ولم يفرق ابن ادریس بين السكينة  
 لدانية ووجب التعريف فيها والشيخ ره فرق ووجب التعريف في الدابة دون

وعليه اخذ ان اجمع والتحقيق ان ما يجده في حوزة السكينة ان كان اصله الباطنة  
 كالدره اخذه الواحد وعليه تحريمه كاللقطه وان لم يكن اصله الباطنة يقطع  
 على سبق ما كان له فان لم يعلم انه مسلم كان الاول كالسكينة وان علم انه مسلم كان  
 كان عليه سكة الاسلام فالا قرب انه لقطه العصبه قال المصنف ويحتمل قولها عليك لئلا يملك  
 منه وجناح حتى وفروا او دعنا بها في ايج مع فلتطلب في هناك **قال** طاب ثراه  
 عليك اللقطه بحول احواله وان عرفنا عالم بنو المكي وقيل عليك بمضي احواله **اقول**  
 الشيخ في بيه والصنف في بيه وابن ادریس دخولها في ملك الملقط بعد التعريف بغير  
 وقال في في لا يدخل في ملكه الباطنة بان يقول اخذت ملكها وبه قال باقي  
 حمزة ولم يشرط العاصم وفي المحققين لفظه واكتفى بنية المالك وهو المصحح **قال**  
 طاب ثراه وفي المملوك تردد السكينة **اقول** ذهب الشيخ في الكتابين جواز انتفاع  
 العبد ويتولي السيد التعريف ولي المالك بعد احواله ومنع الصنف من التقاطه  
 لقطه احواله فمحم عليه اخذها قطعا **قال** طاب ثراه وان يكن الوصف وقيل كفي فان  
 موال الباطنة وهو حسن **اقول** وجه حسن اطلاق البنية على الموال الباطنة  
 فان تصار على البنية عسر وجرح وندواته محال وهو المصحح ويحتمل ضعفا  
 عدم ان كفا لجواز الدخول بالتمتع وهو مال الغير في يجوز التصرف فيه بخلاف  
 والولي ان الملقط ان دفع بالوصف لم يمنع وان امتنع لم يجز **قال** طاب ثراه  
 لا بأس بجعل الباقي فان عينه لم يرد وان لم يرضى ففي رد المجهول العبد في المصنف  
 دينار ومن خارج السكينة دنانير ومن علم على رواية ضعيفة وتوابعها الشبهة  
 والحق الشيخان البعير **اقول** الذي ورد به النص رواية ابي سيار عن ابي  
 قال ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الباقي دينارا اذا اخذه في مصره وان اخذه في غيره  
 مصره فاربعة دنانير وذهب المصنف الى البعير الى الشيخين بسعتهما الى القول بغيرهما  
 على ذلك كثير من اخر عن عمر بن الخطاب والرواية ضعيفة لان في طريقها سهل ابن زياد لكن  
 تأييد على الاصحاب ومنهم من قال في كبتهم حتى صار الى طها وجاهل لها قريبا من اجماع  
**كما الموارث قال** طاب ثراه ولو اسلموا واحدهم قال الشيخ يرد عليه فضل عن  
 نقيب الزوجية ومنه تردد **اقول** اذا كان احدا الزوجين على وباقي الموارث  
 فان كان زوجا فالله النصف بالتسمية والباقي بالرد وان كان زوجة كان لها الربع



وابا في الامام فان اسلم الورثة او احدهم لم يكن لمن اسلم من جهة الزوج لا استقرار  
ملكه على اكل التركة بالموت وكذا في مسيلة الزوج بعد العتمة مع السلام ولو كان  
اسلامه قبل العتمة اخذ ما فضل عن نصيب الزوجية بعد العتمة مع السلام ووجه الامام  
هذا هو مفتحه ان اصل وهو مذهب ابن ادریس والمصنف والعلامة وقال الشيخ  
في تراجم الزوج من اسلم منهم وليس بمسألة **قال** طاب ثراه روي مالك ابن اعين  
**اقول** هذه رواية الشيخ في الصحيح ومضمونها على كثير من اصحاب قال الصدوق  
الشيخان والشافعي فخر والعلامة على صورة الفروع النسخ وهو التبرع مع ابني الخ  
والاخوة وابن زهره والفقهاء اوجبوا التبرع بلبوعه الا ولد مع كل وارث وابي  
لم يوجب التبرع وحكم باستمرار الملك لغيره الا ولد في باقي طبقات الوراثة  
واجري الى ولد ونحوه المحدث وم واختاره المصنف والعلامة **قال** طاب ثراه ولو لم يكن  
وارث الا كافر كان ميراث المدة للامام علي **اقول** هذا هو المحدث وهو المشهور  
وقال الشيخ في الاستبصار ميراث الورثة الكفار **قال** طاب ثراه وقال الشيخان  
يعني من الدية **حبل** اقسام القتل ثلثة الاول العمد ولا يرث من الدية ولا تركة  
اجماعا الثاني الخطاء واجزؤه الحسن كالعهد ولم يجرمه المفيد وتلميذه في شرح  
الشيخ في الدية خاصة وهو مذهب ابني علي والعلامة والفقهاء وابن حزم وابن زهره  
ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وهو المحدث الثالث شبهة المدة لابن الجهم  
من الجمع كالعهد واختاره العلامة في عدة فروع المحققين وابو يعلى لم يجرمه في ابني حزم  
حرمه في الدية خاصة **قال** طاب ثراه الدية كالموال الميت يعطي منها ديونه وتنفذ  
صاياه وان قتل عمدا اذا اخذت الدية وهل للديان منه الوراثة في العاقبة الوجه  
لا وفي رواية لم يمنع حيز يعني الوراثة **اقول** مذهب المصنف وهو في رواية ابن ادریس  
اختاره المصنف والعلامة وهو المحدث وقال الشيخ في الدية ان المنة من العاقبة  
حتى يعني الوراثة وهو في رواية ابني بصير قال سالت ابا عبد الله عن الرجل  
يقتل وعليه دين فقال ان احبب الدين هم اخضا للقاتل فان وسبها ولباوه  
للقاتل فجاز وان ارادوا العود فليس لهم ذلك حتى يصنعوا الدية للقاتل **قال** طاب  
ثراه وفي رواية من ثمة المال **اقول** احتلف الفقهاء في الوراثة لدية المحتول على ثلثة  
اهوال الاول كل وارث ذنب لدية الشيخ في طو موضعه في الخلاف وابن حزم وابن ادریس

كتاب

كتاب النجيات التي في كل مناسبت ومسبب عند المقرب بالام ذنب اليه في  
واختاره المصنف والعلامة في عدة النكاح العمدان ومع فقدهما ان تترك بالزوج  
معا دون من تقرب باحدهما من اخوة واليمنة ومع فقدهم لم يولي النية ان كان  
ان قال الامام وهو القول الثاني للشيخ في في الاول هو المحدث **قال** طاب ثراه  
لم يكن للميتول عند وارث سوى الامام وله العود او الدية مع التراضي ليس  
له العفو وقيل له **اقول** مختار المصنف هو قول اكثر وهو المحدث والشيخ في قول ابن  
ادریس **قال** طاب ثراه ولو قصر المال عن قيمة تركته وقيل يمكن ويسعى في  
بالقية **اقول** اذ لم يكن له وارث سوى المملوك اشترى من التركة واعتق وحاز  
باقي التركة ان كان فيها فضل عن ثمنه ولو كانت التركة لا تفي بقيمة بل يجب ثراه  
ويسعى في الباقي نقلا للشيخ عن بعض اصحاب المصنف وكذا القاضي والمفسر لا بل تكون  
التركة للامام وعليه الشيخان وابو يعلى والمصنف وهو المحدث **قال** طاب ثراه  
ويجوز ان يوان والولد دون غيره وقيل يمكن ذوا القربى وبه رواية ضعيفة  
**اقول** الاول مختار المصنف وهو مذهب المفيد وابن حزم وقوله ابن ادریس والثاني  
مذهب القاضي والفقهاء وابي علي واختاره العلامة وشيخ المحققين وهو المحدث  
ابن كثير عن بعض اصحابنا عن النبي قال اذا مات الرجل وترك اياه وهو مملوك  
وامره ومملوكه او اخاه او اخته وترك مال والميت حر اشترى مما ترك اياه  
او قرابته فهو وارث ما بقي من المال واليه انما يقول وهو في رواية ضعيفة  
من رسلها ومن ابن كثير في اقتصر سائر علي في ابوين وهو في الصدوقين  
**قال** طاب ثراه وفي الزوج والزوج ترد **اقول** مذهب الشيخ في ابني حزم وابن  
لصحيحة سليمان بن خالد وليست صريحة وممن ذكره وهو المحدث ووافقه  
وحقيقات ذكرنا في المذهب **قال** طاب ثراه والاولاد الاول واليتمون  
مقام ابائهم عند عدمهم وياخذ كل قريب نصيب من ميراث ويقتسمونه كذكر  
مثل حظ ان نشئ اولاد ابن كانوا اولاد بنت علي **اقول** بن حبان  
الاول ولد الولد بل ياخذ نصيب ابيه او يكون كولد كابن الميت لصلته المشهور  
الاول وهو المحدث وهو مذهب الصدوق في كتابه والشيخ وتلميذه وابي حزم  
والفقهاء والمصنف والعلامة والثاني مذهب السيد واختاره ابني ادریس ابني  
النكاح ونبت ابني النكاح علي الاول واحد كان الولد او اكثر وعي الثاني يكون  
الثالث



ابن البنت كان الميت لعلبه فلو خلف ابني ونبت ابن كان له الخس على الثاني  
 على الاول البنت التي ولد البنت من ميتة سمون المال بالسوية او متفوتا الاول  
 مذهب القاض وحكاة الشيخ في ما عني بعض اصحاب وان في هو المشهور وهو  
 مذهب الشيخ في ما وهو المذهب **قال** طاب ثراه وسقط بعض اصحاب ان لا يكون  
 ولا فاسد الراي **قال** هذا اشارة الى ابن ادريس واختاره المصنف والمصنف  
 واطلق اكثر اصحاب التحقيق كجوده واستقصا البحث في هذه المسئلة مستوفي في  
 اجل مع **قال** طاب ثراه وفي القتل قولان اشبههما عدم النكاح **قال** يريد ان النكاح  
 عن النكاح الى السرس وفي رد هل يشترط كونه من رجل لا رت لو كان من ابوين  
 منه فليس نعم فلما بحث الكافر والمملوك والقاتل فيلحقوا وجودهم ويكون كغيرهم في نظر  
 الارث وهو قول الشيخ في رد الوارد في شرح الرسالة واختاره ابن ادريس  
 والمصنف والمصنف وهو المذهب ولم يذكره سائر سوي الكفر والرق **قال** طاب ثراه ولو  
 اقبلت الفريضة مع كماله الاب وحده وحده وكلما لم يخل فليس ارد للجلالة  
 الاب لغيرهم مقام كماله الابوين ولان النقص يدخل عليهم قال الشيخ في رد  
 تبعه القاض والتبع وهو مذهب المصنف واختاره العلامة في ما وهو المذهب وقال في  
 بل يريد على الفريضة بنسبه استحقاقها واختاره المصنف وابن ادريس لها وبها في ان  
**قال** طاب ثراه واذ اجمع الابدان المختلفون فلم يتقرب بالام الثالث على اصح  
**اقول** هذا مذهب الشيخ انه ياخذ بنسب الام ويرى قال الفقيه والقاض وابن عرفة  
 وابن ادريس وهو المذهب وقال الحسن ياخذ بالسرس كالخ في الام وبه قال الصدوق  
 في المصنف واختاره السيد وابن زبيرة **قال** طاب ثراه ولو اجمع علم الاب وعمه وخاله  
 وخالته وعم الام وعمتها وخاله وخالته وعم الام وعمتها وخالها وخالها كل من  
 يتقرب بالام الثالث بينهم اربع عاوى على تقرب بالاب الثالث ثمانية وعمه الثالث  
 ثمانية خاله وخالته بالسوية على قول **اقول** هذا قول الشيخ في رد تابع المتأخرون  
 ووجه بعضهم الى ان العتمة التي نكح في حلاله الاب والكر على الاول وهو المذهب  
**قال** طاب ثراه ولو لم يكن وارث سوى الزوج الى قوله والاولي المظهر **قال** يريد  
 ان مسمى الزوج النصف والزوج اربع مع عدم الولد ومع نصف النصفين  
 فان لم يكن وارث سوى الام عام رد الفاضل على الزوج وعلى الزوج كذا في ظاهر  
 المصنف في اخبر باب ميراث الاحوة من المصنف ثم وصفه القاض في ابن ادريس الصدوق

في رد الوارد في شرح الرسالة

في المصنف وحصل في كتاب من لا يحضره الفقيه فخصها بالرد مع غيبة الامام  
 واستند الشيخ في ما واختاره العلامة في ما وهو حسن **قال** طاب ثراه ويرث  
 الزوج من جميع ما تركه المرأة وكذا الزوج بعد العقاراه **اقول** هذا في رد  
 سطر اما الاول فتورث الزوج من متروكة الزوج على العموم ذهب اليه ابو  
 علي سوا كان له منها ولد ام لا واما الثاني فعدم تورث الزوج من متروكة الزوج  
 على العموم ذهب اليه ابو علي سوا كان لها منه ولد ام لا ذهب اليه ابن ادريس  
 ووجه ما ذكر كان ولما اوصاف فتورث ذات الولد على العموم ووجهان غيرهما في  
 سعي في الجملة وفيه ثلثة اقوال الاول حرمانها من نفس ارضي العري والمزارع  
 الرباع وعين النكاح وانيتها واستحبابها فتعطي قيمتها دون قيمته الا رضى قال الشيخ  
 في رد تبعه القاض وهو مذهب الشيخ وابن عرفة واختاره المصنف في رد الشيخ الثاني حرمانها  
 من الرباع دون البساتين والعينان ويعطي قيمته الا ان ابن عرفة لم يرد وهو  
 قول المصنف وابن ادريس واختاره المصنف في رد الشيخ الثالث حرمانها من الرباع  
 خاصة فتعطي قيمتها دون قيمته الا رضى قال الشيخ في رد تبعه القاض وهو مذهب الشيخ  
 وابن عرفة دون البساتين والعينان ويعطي قيمته الا ان ابن عرفة لم يرد وهو قول  
 المصنف خاصة فتعطي قيمتها وترث من رقبته الرباع والمزارع وهو قول السيد والمصنف  
 واستند العلامة في رد ولعل الاول هو المذهب **قال** طاب ثراه ولو عدم المصنف فلما  
 اقوال المظهر انتقال المول الى الاول والذكر دون انثى الى اخره **قال** طاب ثراه  
 المصنف وهو المذهب ويرث المصنف اجماعا ذكر كان او انثى لقوله عم المول ولما اعني فان  
 مات المصنف فالي من ينفق بعده فيه ثلثة اقوال الاول انتقاله الى عاقلته الذي يكون  
 عليهم الدية لو جني خطا وهو قول الحسن الثاني الى اولاده الذكور ان كان رجلا او  
 كان امرأة فالي عصبته دون اولادها ولو كان ذكورا وهو قول الشيخ في رد وتبعه  
 القاض وابن عرفة ولعله المذهب الثالث انتقاله الى اولاده ذكورا وانثى ان كان  
 رجلا وان كان امرأة فلو عصبته دون اولادها وهو قول الشيخ في رد الرباع انتقاله  
 الى الاول والذكر خاصة رجلا كان المصنف وامرأة وهو قول المصنف في انتقاله  
 الى اولاد المصنف ذكورا كانوا وانما رجلا كان المصنف وامرأة كسائر الميراثات



وهو قول الصدوق **قال** طالب كزاده ولا يرتك اي الامام مع فذلك وارث عده  
الزوجه فانها تشترك على الاصح **اقول** تقدم البحث في هذه المسئلة **قال** طالب كزاده  
ويرث هو امه ومن يتقرب بها على ان طهر **اقول** ذهب الشيخ في الاستحصار الى  
ان ولد الملائكة يرتك اخواله بل يرتكهم الا ان يوتى به الاب وذهب في باب الى  
انه يرتكهم وهو اختيار اكثر رويه قال ابن ادرسي والمص والعلامة وهو المجمع  
**قال** طالب كزاده وفي رواية امه كابن الملائكة **اقول** ربه ولد انزاله ربه امه كما  
يرتبه امه لا تعلق له نسب عنها قال الشيخ في نه والفاخي وابن حجره وابن ادرسي  
واختار المص والعلامة وهو المجمع وقال النقي وابو علي ربه امه **قال** طالب كزاده  
قال الشيخ يوقف على نصيب ذكره في احكام **اقول** اضاف القول الى الشيخ كزاده  
مخول من خبرنا طبق به وهو مشهور بين اصحابنا لا يعرف به قال **قال** طالب كزاده  
المعقود بترجيها له وفي قدر التبرج رويات **اقول** اوارث قد يورث له احواله  
بسبب ثبوت المذنب لغيره في نوره وعلوه عليه كولد الصغير بالنسبة الى ان كثر في  
قدره كجوده وقد يكون بوجه بسبب توجه ضرره على غيره من توريته كغيره ذات الولد  
من ارباع وقد يكون للشك في نسب كابن الملائكة او سببه كالغرض او في حيوة  
وموته وسبب المعقود وهو المعقود بالبحث منها فهو اوارث او موروث فيها  
وقد ان اول في توريته الغير منه وفيه اربعة اقوال الاول حبس ماله عن ورثته فقدره  
ما يطلب في الارض اربع سنين وعيتم بعد ما بين ورثته وهو من جهة الصدوق  
لسيد روايه اسحق بن عمار قال قال ابو الحسن ع في المعقود ويترجى بالاربع  
سنين ثم يعيتم الثاني انظره في ميراث من فقد في عكس وقد شهدت به عنده  
كان في وقت من كان فيه او اكثر بهم اربع سنين وفيمن لا يعرف مكانه في غيبته ولا خبره  
سنين واما مورثي بالحد وتوقف خبره ما جاز به في اربع سنين وهو قول  
عليه السلام اذ كان الورثة ملاء اقسامه وهم ضامون له ان غرق خبره بعد  
ذلك ولا بأس ان يتابع ان شان عقال المعقود بعد عكس سنين وهو قول المعتمد  
الربيع لا يعيتم حتى يعلم موته اما بتمام البيه او ببعض مدة لا يمكن ان يعيش مثله  
ذالها على عاديا وهو قول الشيخ في الكتابين واختاره القاضي وابن حجره وابن

ادريس

ادريس والمص والعلامة وفي المحققين وهو المجمع الثاني في توريته من العني وكذا  
انه يرتك نصيبه حتى يعلم حاله وهو قول الشيخ في في واختاره المص والعلامة وفي  
المحققين لا حاله بها وكجوده ويتا في هذه الاقوال المتقدمة **قال** طالب كزاده ويورث  
بنو اخيه من جريته ولده ففي رواية يكون ميراثه لما قرب الى ابيه وفي رواية  
صنف **اقول** الرواية اشارته الى ما رواه الصدوق عن ابي بصير قال سالت  
المخبر عن ميراثه امه عند السلطان ومن ميراثه وجريته لمن ميراثه قال علي ع  
هو من قرب ان ساس اليه ومضمونها اني الشيخ في نه وشعبه القاضي وقال الشيخ في  
المسائل الحارثيات بطلان هذا التبرج والخاصة لان النسب ثبت بشرط عاقلة  
ملك الانسان ونحوه واختاره ابن ادرسي والمص والعلامة وهو المجمع **الثاني**  
**ميراث الحنفية** **قال** طالب كزاده من له زوج له الرجال والنساء يرتك بالبول من ارباع  
ورث عليه فان ميراثها قال الشيخ يورث بالذي يقطع منه اخيرا وفيه تردد **اقول**  
المستبور ان اشكال انما يتحقق وحصل الاستنباه عندنا وفيها في الاخذ والقطع  
مخا وهو من جهة الحنفية وتلميذها وابن حجره وابن ادرسي وجعل الصدوق ان  
لقد كان تحقيق الاشكال عندنا وفيها في الاخذ ولم يجزوا الا لقطع ولان اول هو  
المعتمد **قال** طالب كزاده فان ساويا قال في في علي منه بالقرعة وقال المعتمد وعلم  
الهدى بعد اصلاعه وقال في نه واليا لوط يعطي نصف ميراث رجل ونصف  
ميراث انثى وهو مشهور في اخراج **اقول** اذ يتحقق ان شتبه بالنسب  
في الاخذ والقطع بما لا يعرف كونه ذكرا او انثى فتنى منه ثلثه احوال الاول  
القرعة فيكتب في رقعة عبد الله وفي اخرى امة الله ويحصى في سهام مائة ومقول  
الحاكم عند اخراجها اللهم انت الله لا اله الا انت عالم الغيب والشهادة انت حكيم  
بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا امير المؤمنين المولود حتى نوزر ما فرضنا  
له في كتابك ويعمل على ما يخرج من الرقعتين وهو من جهة الشيخ في في الثاني اصلاعه  
من ابا بنين فان اختلفا فذكر وان ساويا عددا فتنى قاله السيد وهو على المعتمد  
وابن ادرسي ولا اشكال على من يدين القولين لان القرعة لانه وان يخرج احد القولين  
وكذا ان ينكح الواقع عن ساويا الا صلاح او اخذ في الثالث عدم اعتبار القرعة



وعدا الصانع والبنا على خلق الاسكال عند التساوي في ابتداء البول وانقطاعه  
ذهب اليه الصدوق والسجاني في فيه والمنفعة وتلميذاهما واختاره المصنف والعلامة  
وهو لم يثبت هذا فاما اذا يعطى فيه مذهبنا احدنا نصف ميراث رجل ونصف  
ميراث امراه واستحسنه العلامة في التحويل فلو اجتمع مع اخيه ابني ونبت كان للابن  
اربعة ولبنات سهران والخمسة ثلثه وذلك لانك تعرض للبنات اقل عدد لنصف وهو  
اثان فيكون للذكر اربعة فللمنثى نصفها فالنصف من اربعة ولو كان ذكرا خاصة في  
النصفية بسبعة ولو كان بدله اثني كانت في خمسة ولا خزانة قسم الفرعية مرتين في  
احد كما ذكرنا وفي الاخر انما نصف النصف وهو الذي رجه المصنف في قوله  
لو جامعها ذكر فرضا بها ذكرين تارة واثني اخرى فطلب اقل مال له نصف ونصف  
نصف وله ثلثه وثلثه نصف وذلك انما عساه ولهم منها في حال ستة وفي حال اربعة  
فله نصفها خمسة وللمذكر بسبعة ولو كان بدل الذكر اثني كانت للثمن ولو اجتمع  
المنثى فرضا ذكرين واثني تارة فالنصفية في خمسة واثني في ذكرها فالنصفية من  
اربعة واما ميثانان تغرب احدهما في الاخر سبعة عشر في الثلث في حال ثمانية وفي  
حال خمسة فله نصفها ستة ونصف فتقرب مخرج الكسور وهو اثنان في عشرين  
فيكون للثمن ثمانية عشر من اربعين وللمذكر ثمانية عشر وللمنثى تسعة فحصل من ثمانية  
للرجال وما للنساء سبعة وخمسين وهو في نفس الامر ما ذكرنا واثني اذ لا واسطة حكمها  
بينهما لان الله تعالى يقول خلق الزوجين الذكر والانثى ليعيشا انثى انا وحيث لم ي  
يثا الذكر فحصل فخر الحيوان في الذكر والانثى في نفس الامر فثقت عند احدهما  
عندنا مشبهة فخر الانسان على ما استدل به على تعيين ما ينوب في نفس الامر وهو  
امور الاول البدار بالبول فيحكم السابق ويكون حكم السابق كالجميع الزايدة الثانية  
التاخر في انقطاع البول الثالث اعتبار انقطاع الرابع التمييز بالفرقة فالاول  
اجماع والثاني في الاخير خلا فيه فاحصل ان الخلاف يقع في تلك مقامات الاول  
ولم يعتبر الانقطاع في التمييز الا قرب ذلك الثاني على تقدير اعتبارها وعدم حصول  
التمييز بل ينشأ كل طريق اخر للتمييز فان احدهما لا وهو المسمى الثاني بغير وهو فرقة  
احدهما التوجه والاخر اعتبار الانقطاع الثالث على تقدير حقيقة الانقطاع وعدم اعتبار

ويعطى

في خبر

الفرق

الطريق المذكور قبل فيه فقولنا احدهما ان يفرض مرة ذكر اخرى انثى ويعطى نصف  
النصفين الا خيرا بعين الفرعية مرتين ويعطى نصف ما يصيب فيها **الثاني الفرقة والميراث**  
**قال** طاب ثراه وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب الفرق او الدم تردد **القول**  
المعتمد قصر هذا الحكم على الفرق والمعدم لانه خلاف الاصل فيقسم ثمة على صورة  
النصف وموضع الاجتماع وهو مذهب المعتمد واختاره العلامة وولده طاب  
ثراهما وابن حمزة طرد الحكم في كل موضع يخص فيه الاشباه وهو مذهب النقي وطه  
ابن عبيد والسجاني في **قال** طاب ثراه ومع الشرايط بوريث الا ضعف ثم الاقوي الي  
**القول** بتقديم الاضعف في التوريث مذهب المعتمد وتلميذه وابي ادرس وفي  
والايجاز لا يجب وهو طه النقي وابن زبير واكيدري واهل بوريث الثاني مما  
ورث منه الاول او لا يورث من الثاني في حاله الا على الثاني هو المعتمد وبه قال  
العدليان واختاره الشيخ وتلميذه والمصنف والعلامة والاول مذهب المعتمد وتلميذه  
**قال** طاب ثراه ولا يورث مما ورث منه وفيه قول اخر **القول** في المصنف هو المعتمد  
وهو مذهب العدليان والشيخ وتلميذه والنقي وابن حمزة واثاني مذهب المعتمد  
وتلميذه **الربع في ميراث الجوز قال** طاب ثراه وقد اختلف الاصحاب في ثراه  
**القول** في صاحب في توريث الجوز ثلثه مذهب الاول مذهب الشيخ وهو توريثه  
المعتمد الصحيح والظاهر ثلثا مذهب يوسف بن عبد الرحمن وهو عدم  
توريثه الا بالصحيح منها واختاره النقي وابن ادرس ثالث مذهب الفضل بن شاذان  
زه بالنسب مطلقا وبالنسب الصحيح خاصة واختاره المصنف والعلامة وطه الحسن والصدوق  
وهو لم يثبت **قال طاب ثراه تنبيه في الناس** في الخراج **قال** طه في المناهي ان  
موت انسان ولا تقسم تركته لموت احد وارثه وسبق في الفرقة بمسألة الفرقة  
من اصل واحد معناه ان يجرى التركة اصلا واحدا على التوريث ورثة الاول كان  
احاصل للميت ان ينفق ما عدا ورثته من غير كسر وقد سجد الوارث وانما تنفق  
وقد اختلفوا في ذلك فافترقا وقد اختلفوا في ميراث الوارث او  
الاستحقاق فالقول في ميراث الوارث انما هو كما هو عليه ثمة مات احد ثم اخذ في  
ارح في مال له فوارث اثني يورثونه وارث الاول والاستحقاق بان حقه في الوارث  
انما في اختلافها كما هو في مات احدهما ثم مات الاخر عن ابن في مال له فوارث الثاني



غير الاول والاحتقاق في صورتين بالبنوة الثاني اختلاف الوارث خاصة كان  
مات عن اثنين ثم مات احد هما عن ابن فوارث الثاني غير الاول والاحتقاق في  
الصورتين بالبنوة الرابع اختلاف الاحتقاق خاصة كان مات وترك زوجة  
وابناء ثم مات الزوج عن هذا الابن فله ثلثها فوارث الثاني فهو بعينه وارث الاول  
والاحتقاق في الاول بالزوج والثاني بالبنوة او ان تزوجت من قبلها فله الثلث  
الثاني من الاول ان لم ينفى بالبنوة على ورثة غيره كسرة والحكم في الامثلة ان يكون وان  
لم ينفى فاما ان يكون بين فريضة الثاني ونصيبه وفق اول فريضة كان الاول ان  
يكون بينهما وفق في ضرب الوفق من الفريضة الثانية في الاول مما له زوج واخوته في  
وملكها فرب لم يموت الزوج ويترك ابنا وبنتين فالفريضة الاولى ستة للزوج  
منها ثلثه ولا حوي الام سهمان ولا حوي الاب سهم وان ينفى عنها فله الثلث  
اثنى عشر نصيب الزوج منها ستة وفريضة اربعة وبنتين موافقة بالنصف مقرب  
النصف من الفريضة الثانية وهو اثنان في الاول وبنتين عشرين واليه ان سار قوله  
فا ضرب الوفق من الفريضة الثانية في الفريضة الاولى بثلث اربعة وعشرين فيكون الزوج  
للزوج منها اثنى عشر وفريضة اربعة فاحذف الابن ستة وكل من البنتين ثلثه الثاني  
ان لا يكون بين الفريضة وفق كزوج واخ للاب واخوته في الام ثم يموت الزوج  
عن ابنتين وبنت فالفريضة الاولى من ستة نصيب اثنان منها ثلثه وفريضة خمسة ولا  
وافقه بينهما فاضرب الفريضة الثانية اعز الحصة في الفريضة الاولى وبه ستة بثلثين  
من كان له سني احده مضر وباني خمسة فللزوج خمسة عشر لكل من البنين ستة وللبنات  
ثلثه **كتاب العضا** قال **قال** طاب ثراه وويل بشرط عليه باكتسابه الا شئتم ثم  
**اول** ذهب الشيخ في طرائق اعتبار الكتاب واختاره المص والعلامة في وهو المعتبر  
ذهب بعض اصحابنا الى عدم اشتراط كلوا بينه ص في اول امره منه مع اختصاصه  
بالرأية العامة **قال** طاب ثراه وفي انعقاده لا يرد **اول** اشتراط البصر  
في القاض من ذهب الشيخ وتميزه وابي علي واختاره المص وهو المعتبر وقيل بعدم  
اشتراط لان شحها كان **قال** طاب ثراه وفي اشتراط احوية ترد ورواية  
انه لا يشترط **اول** اشتراط احوية مذهب الشيخ وتميزه وعدم مذهب المص **قال**  
طاب ثراه للامام ان يعق من مطلقا وغيره في حقوق ان سوي في حقوق الله فقولنا

اقول

**اقول** **قال** طاب ثراه وويل بشرط عليه بالبنوة الى الجرح والتعديل اجماعا وفي غير ذلك اقوال الاول الحكم  
مطلقا اي سوي كان امام المصل او غيره وسوي كان الخلق له او لا وفي ذهب  
اليه الشيخ والسيد والشيخ واختاره المص والعلامة وغير المحققين وهو المعتبر  
الثاني لا مطلقا في الحكم والحكم به وهو مذهب ابي علي ونقله في طريقتهم  
الثالث الحكم عام مصل مطلقا وغيره في حقوق الناس دون حقوقه فذهب  
اليه ابن حمزة وابن ادريس **قال** طاب ثراه اذا عرف عدالة الشاهد من حكم  
وان عرف فستهما اطرح وان جهل الامورين الا من عرف في المص التوقف حتى ينجي  
**اقول** التوقف مذهب المعتمد وتميزه والشيخ والمص والعلامة وقيل بالشيخ حكم  
لان ان صلي في السلم العدالة **قال** طاب ثراه ولو ادعى ان عا ر كلف اليه  
ومع ثبوته ينظر وفي تسليمه الى العرفا رواية واشهر منها تخليصه **اقول** اغا  
يكلف اليه ان كان له اصل الدعوى مال اما لو لم يوف له اصل مال ولا كان  
اصل الدعوى مال بل جناية او صداقا او غرامة كفاية او ضمان فان لم ينع ثمنه  
اذا عرفت هذا فذا ثبت اعتبار شرط على سبيله ويسلم الى العرفا **اول**  
هو المعتبر وذهب اليه الشيخ في في وابن ادريس واختاره المص وقال في في العرفا  
مواجه به ومستند به رواية السكوني عن المص عن ابي ابراهيم عن عبيد الله  
كان يحبس الدين ثم ينظر ان كان له مال اعطى العرفا وان لم يكن له مال دفعه  
الى العرفا فقولنا اصحوا به ما شئتم ان ان شئتم اخرجوه وان شئتم استعملوه  
**قال** طاب ثراه اذا قال المص في ثمانية اهل مدة احضارها وويل كلف المص في  
عليه في مدة التأجيل قال الشيخ في في وهو مذهب ابي علي واختاره المص والعلامة  
وهو المعتبر وقال ابن حمزة يوجب ثلثة ايام فان زادت لم يلزمه الكفيل وخرج  
عن الكفاية لانقضائها وقال في في كلف مدة لا حضارها ويخرج عن الكفاية  
الا جلا فيه قال المعتمد والشيخ والافاضة الكامل والطهارة المدة والظن اخصا  
موكولة الى نظر الحاكم **قال** طاب ثراه وقيل على ما لم يشترط الحالف سقوط  
الحق **اقول** اذا حلف المص في المنكر سقطت دعواه عنه في ذلك المجلس اجماعا  
ان سلام وويل يسمع في غير ذلك المجلس صاحبنا في ثلثة اقوال الاول عدم السماع

ان كان السامع من غير المجلس لا يسمع في غير ذلك المجلس صاحبنا في ثلثة اقوال الاول عدم السماع



قال الشيخ في روى وهو مذنب ابى علي واختاره المصنف وبحثنا في السماع ان  
لم يكن الخاف شرط سقوط الحق جيبية وعدمه ان شرط قاله المعتمد والقاضي  
منه ان كان قال الشيخ في موضع من طان كان قد قام اليه على حقه غيره وتولي  
ذلك ان شهد عليه ولم يعلم هو او تولى اقامة اليه ونسي فانه يتصل بقوي في  
غني انه يتصل بينه فامع عليه بينة فانه لا يتصل واختاره ابن ادريس وكذا  
لو اتفق ايهما شهد من غير شعور منه بشايتها **قال** طالب تركه لو نكل المسكر عن  
اليمن واصرفه عليه بالكلول وهو المدوي وقيل ترد اليمن على المدعي فان حلف  
غلب حقه وان نكل بطل **قال** اذا نكل المسكر عن اليمن بعينه لم يحلف ولم يرد  
على يمينه بالكلول ويلزم الحق ويكون الكلول كقاره او قيام اليه او يرد اليمن  
على المدعي ويكون كالورد قال الصدوق والمعتمد نعم وتكذبه والتى بالاول  
اختاره المصنف وقال ابو علي بالنفي واختاره ابن حمزة وابن ادريس والعلامة  
وفى الجمع بيني وهو احوط **قال** طالب تركه وحلف ان حزمى بالشارة وقيل  
بوضعه يده على اسم الله في المصحف ويترك يمينه في لوح ويحلف ويؤم  
بعد علامه فان شرب كان حالفا وان ثبت الحق **قال** المسنور ان كفاء في  
تحلف ان حزمى بالشارة المعقولة كسائر موره وهو مذنب المصنف والعلامة  
وقال في روى لا يرد وضعه يده على اسم الله في المصحف مع الشارة وانما قال  
ابن حمزة ان كتبت اليمن في لوح وامر بشربها جاز فان شرب فقد حلف  
ان ابي الزم وهو في صحيح محمد بن مسلم **قال** طالب تركه اما المدعي ولائسا ببله  
فلا يمين عليه الا مع الرد او كلول المسكر على قول **قال** تقدم البحث في هذه المسئلة  
**النظر الرابع** في الدعوى وهو يستدعي فقول **قال** طالب تركه المدعي هو  
الذي يترك لو ترك الخصوم وقيل الذي يدعي خفي في اصل او اخفى  
**قال** اجتمعت ان المدعي ان البينة على المدعي واليمين على من انكر فاحجوا الى  
معرفة المدعي بطلان بونه بالبينة والى معرفة المنكر بطلان بونه بالجواب وهو عليه  
اليمن وقد عرفوا المدعي بطلان بونه باليمين **قال** ان الذي يترك لو ترك  
الخصوم والمدعي عليه لا يترك لو سكت الشئ في ان الذي يدعي امر اخفى فان

خاف الظن والمدعي عليه هو الذي يذكر ما يوافق الظن ان الذي يذكر خلاف اصل  
والمدعي عليه هو الذي يذكر ما يوافق اصل في اذا ادعى زيدا مثلاً في دية او غيره  
فزيد هو الذي اذا سكت يترك وسكوتة وهو الذي يذكر خلاف الظن وخطا في  
ان اصل براءة دية عن حق زيد وعمر وهو الذي لا يترك وسكوتة ولو في  
التي حلف اصل فزيد جرح بالسوفيات الشك وعمر مسك كذا لا يختلف التقا سير  
في مثل هذه المادة وتختلف في غيرها وقد حققنا ذلك في الميزان **قال** طالب  
وفي سماع الدعوى المحبولة تردد البينة احوال **قال** اذا ادعى محبولا كوفس وثوب  
لم يذكر قيمتها قال الشيخ في التسمع وقال المصنف والعلامة سيما عما وهو المعتمد **قال** طالب  
ولو انكرت سفينة في البحر فخرج البحر فبولا ببله وما اخرج بالغوص فهو محبوس  
في الرواية ضعيف **قال** مستند هذا الحكم رواية الحسن بن يقطين عن ابيه بن عمرو  
عن الشعبي قال سئل ابو عبد الله عن سفينة انكرت في البحر فخرج بعضها  
بالغوص واخرج البحر بعض ما غرق فيها فقال عنه ما اخرج البحر فبولا ببله الله اخرج  
لهم وما اخرج بالغوص فهو لهم وهم الحق به واورد بها الشيخ في صورتها واستفهمها  
المصنف ان امية ابن عمه ووافي وقال ابن ادريس ما اخرج البحر فبولا صحا به  
تركه اصحابه ليس من فبولي وجده وناهي عليه لانه بمنزلة المباح كالبيع  
من جبه في غير ذلك وما فانه يكون لواجه وادعي الاجماع على ذلك وهو حسن  
**قال** طالب تركه روى في رجل دفع الى رجل بفتاة فخطبها بآله واخرجها فقال  
ذهبت وكان لغيره معه مال كثير الى اخر البحث **قال** روى ابي عبد الله اخذ  
قال قلت لابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام رجل دفع الى رجل الف درهم  
فخطبها بآله واخرجها قال فلما طلبها منه قال ذهابا لكان لغيره معه مثلهما  
مال كثير فغير واحد فقال كيف صنع او كيف قال خذوا المواليم فقال ابو جعفر  
عبد الله عليهما السلام يرجع جميعا عليه بآله ويرجع بوجه او كيف ما اخذوا وفيها  
من وجهين ان اول كيف يرجع عليه بآله وتلف المال ان كان لا عن تنريط كان الرجوع  
بما يخصه من الباقي لكان المال وان كان بغيره لم يرجع العامل على او كيف كان ضمان  
لا زماله في خاصته الثاني لو يقين بغير اخذ المواليم ومراضة ماله لا يستحق منه  
وحله على اخذ شيء على ما اذا منج ماله في اموالهم بغير اذنه وكان المخرج باذنه وحصل



الشك في غير شرط العامل فاذا اخذوا قدر المولم رجع هو عليه بما له ورجع المالك على او  
 بما اخذ والانه لا يقضي لهم حصول الذن منهم بالخلط **قال** طاب ثراه ولو لم يدا عينا  
 خفيا فغير لمن اليه موافقة العطاء ورواية عمرو بن عثمان بن جابر وفي عمر وصنفه  
**اول** يريد اذا انداعيا خصوصا بينهما وليس لاحد منهما بينة منها في دعواه سواء وهل  
 يرجع من اليه موافقة العطاء قال في المحققين لا وعليه الساخرون وروى عمرو بن عثمان  
 عن جابر عن ابي جعفر عن ابيه عن علي عنه انه قضى في رجلين خفيا في خفي فقال  
 اخفى من اليه العطاء ومن قضيه في واقعا فلا يجب تقديرها لا حتى لا اطلاق عليه  
 على ما يوجب الحكم على ان عمرو بن عثمان ضعيف جدا وهو كوفي جوفي زيد اجاديه  
 في كتب جابر بن زيد الجعفي **قال** طاب ثراه ولو ادعى ابو الهيثم عارية بعض  
 كلف البينة وكان كغيره من الناس سباب وفيه رواية بالوقوف ضعيف **قال** في محلات  
 المصنوع من العلامة وابن ادریس وهو لم يثبت في الرواية ثم صاروا جوفين  
 في عيسى في كتب ابي الحسن عم جعلت فذلك امارة الموت في عيسى ابو الهيثم  
 انه اعارها بعض ما كان عندنا من متاع وخدمه اقبل ذلك بلا بينة ام لا  
 بينة وكنت في الاب يجوز بلا بينة وكنت اليه ان ادعى زوج الميتة وابوزوجها  
 وام زوجها في متاعها او خدمها مثل الذي ادعى ابو الهيثم عارية بعض المتاع  
 كخدمه ان يكون بينة الاب في الدعوى ككتب لا وعمل عليها الشيخ في احد قوله **قال**  
 طاب ثراه ولو تدعى الزوجان متاع البيت فلهما الرجوع اليها ما للنساء وما  
 يصلح لهما عيش بينهما وفي رواية هو للمراة وعلي الرجل البينة وفي اذا لم يكن  
 بينة ويدها عليه كان بينهما **اول** الاقوال الثلاثة المحكية للشيخ قال اول في قوله  
 قال ابن حمزة ورجوع علي واختاره المصنف وهو المصحح وان في ان استصحاب  
 واثبات في طواختان العلامة في عدد وخز المحققين وهو ان قولي وقال  
 العلامة في لغة ان كان هناك قضاء عرفي رجع اليه وحكم به بعد البينة وكان  
 كان الحكم فيه كما في غيره من الدعوى لان عادة الشرع في باب الدعوى  
 بعد ان عتاروا ونظر راجع الي ذلك وهو حسن  
 طاب ثراه يقضي مع المعارض الخراج اذا سئدتا بملك على ان لا يوجب  
 السيد لو انفردت بينة بالسبب في اخذ يريد ان المعارض بستان بحيث يمكن

الجمع بينهما كان لابد لاحد منهما بينة العين والبينة الاخرى بها لا خير فيحقق  
 المعارض حقيق الحكم عن الحكم لا حد بها الا بوصف يقضي بالرجوع اليه فيحكم  
 له على المخرج بالبراج واطار الخ لرجوع ومع عدم المخرج اوستا وبما فيه مستبعد  
 الجرم باحدهما فيقتضي بالبينة وبما التخرج منه الاول قوة العدة بان يكون  
 احدي البنتين اربع عدالة اي اربع وكفا عن المحامات واصطناف في الخطبة  
 على الواجبات وازيد في الدنيا من الاخرى فيخرج بذلك ان كثره العدد  
 كان عددا واحدا الجنتين اكثر من عدد الاخرى بئنه مع التساوي في العدة وتحت  
 بر لان اكثره اعادة الرجوع حان التاكيد ليدفع تساوي البنتين عددا  
 يقضي لمن كانت العين في يده ليسا قط البنتين بقا رضاء والرجوع اليه اصل  
 وهو مذهب الشيخ في في البراج السبب في سئدت احدي البنتين بسبب  
 كالمالك والشيخ واطلق الاخرى رحت ذات السبب انما هي قد علم  
 الملك في سئدت احدي البنتين الجنتين تقدير الملك والاخرى جاديه  
 كان للتخرج له ولي على بان أصحاب اذا عتد من مقتول اذا وقع المعارض  
 في العين فاما ان يكون في ايديهما او في يدها او في يديها الا ان يكون  
 في ايديهما فينظر الي اعدلهما ثم الي اكثرهما فيخرج به فان تساويا في ذلك فتر  
 لكل واحد ما في يده فان قد منها بينة الدخول كذب فابا في يد صاحب  
 ان قد منها بينة الخراج كذب بية وتظهر الفائدة في الاحتجاج الي العين فكل  
 من يقضي له على الاول دون الثاني ان في ان يكون في يدها يقضي  
 للمخرج الثاني ان يكون خارجة عنها وتساوية عدالة وعددا او اطلاقا او  
 فتقضي بالفرقة لمن يخرج به بينة فان كان لكل احلف الاخر فان لكل اثبت منها  
 قاله الشيخ في يده وتبعه الفاضل وقال الشيخ في ط هذا الحكم مع اطلاق التثنية  
 ومع تقديرهما بالسبب يقضي بالسمة في غير قرقره ولو اخف احداهما بالثبوت  
 او عدم السبب قدمت به واعلم ان للشيخ في المقدمة مع المعارض ثمانية  
 اقوال الاول تقدير الدخول مع اطلاقها وتقيدها وهو قوله في الثاني  
 تقدير الخارج مع اطلاقها والدخول مع تقديرهما وهو قوله في كتابي الخان لك  
 تقدير الخارج مع اطلاقها وتقدير المفرد بالسبب منها وهو قوله في يدها



عن اجتماعهما في السبب والاحتياط في الجرح مع اطلاقهما وتقيدهما كذا في الصدوق  
والعقود والمصنف والعلامة واستقصا النسخ في هذه المسئلة من كور في الحجة  
**كتاب الشهادة** طاب ثراه فلما قبل شهادة البصري عالم بصرف كلفا وفيما  
قبل اذ بلغ عشر او مائة **اقول** المشهور انه لا يقبل شهادة البصري غير  
ابن بابويه والحمد لله ونقل المصنف والعلامة يقول شهادة مع بلوغ العشر  
مطلقا وهو مذكور في مقطورة ابي ايوب **قال** طاب ثراه وا  
خلف عبارة الاصحاب في قبول شهادة النجاشي او محصلها القول في الجرح  
مع بلوغ العشر عالم بحلفوا ويخضعوا ويؤخذ بالاول مطلقا بشرط في ان  
**اقول** انما نسب الخلاف الى العبارة لا يغير قيم على القول في الحجة قاله المفيد يقبل  
في الجرح قاله المفيد يقبل في الجرح والخصاص ومثله عبارة الشيخ في غير  
في بلوغ العشر ولم يشترط ابو علي وكذا الشيخ في في كذا شرط في الجرح ثم يبرح  
والا فيقولوا واعتد المصنف بربع قبول بلوغ العشر والاحتياط وعدم ان يفرق  
وان يكون في الجرح دون النفس واختاره الحكماء ومذهبنا في الحقيقة عدم قبول  
في شريحة البلوغ وهو نادر وفي رواية جميل ابن دراج عن ابي عبد الله يقبل  
شهادة في النفس ويؤخذ بالاول كلامهم ومثله رواية محمد بن حمران واعبر العقيد  
الاخير في غير ولم يعبه المصنف والعلامة **قال** طاب ثراه وتقبل شهادة الذي  
في الوصية خاصة وفي اعتبار الوصية تردد **اقول** اجمع الاصحاب على قبول شهادة الذي  
في الوصية بشرط خمسة لغز عدول المسلمين وكون الشاهد عدلا في ثلثة  
معتقدا انهم الكذب وكون الشاهد عدلا في الوصية في المال وهل يشترط  
سادس وهو كون الموصي في غيبة قال في طائفة وجه قال النجاشي وابو علي واطلقوا  
في غير ذلك المفيد والحسن وسائر اصحابنا واختاره المصنف والعلامة وهو  
المعتمد **قال** طاب ثراه ويحل يقبل على ملته فيه رواية باجواز صنفه وان  
المعتمد **اقول** اذ اقبلت شهادة الذي في الوصية على المسلم فبقولها على غيره  
اولي بالشرائط المذكورة تمت وهل يقبل في غير ذلك احوال فالقول مطلقا  
مذهب ابي علي وعدم مطلقا المفيد والحسن واختاره المصنف والعلامة والقول  
مع اتفاق الملتين مذهب الشيخ في غير المعتمد مذهب المصنف **قال** طاب ثراه ولا  
يعبر

ولا يقبل شهادة القاذفي ولا يقبل لونا ب واحد ثبوت كذا في نفسه وفيه قول  
اخر مكلف **اقول** بالاول قال الشيخ في غير وهو المشهور وعليه الفقيه والحسن  
والمصنف في النسخ وزاد في الشرايع ويروي صادقا وهو مستند وقال ابن  
ادريس بن يحيى عليه ان يقول القاذفي بطلا وحرام ولا يعود الى ما قلت ولا  
يقول كذبا لانه قد يكون صادقا فيكون ما موربا لكذب وهو قبيح وتوكل  
الشيخ في ط وهو القول المكلف وقال ابن حمزة ان صادقا قال الكذب حرام  
ولا يعود الى ملته ما قلت وان كان كذبا قال كذبت فيها قلت واختاره الحكماء  
في لف وهو قبيح من قول ابن ادريس ويدفعه مكان التخلي بالثبوتية ولما  
جعل المصنف مطلقا اي متوقفا لحدوله عن الاخبار احوال الاصحاب خذرا من  
عروض خيال منزع ما قلناه وهو اسهل في التحمل المذكور ولا شمله على القاذفي  
يعرف **قال** طاب ثراه وفي قبول شهادة الولد على ابيه خلاف في الطائفة **اقول** المصنف  
مذهب الفقيهين والشيخين وتلميذهما وابن حمزة وابن ادريس واختاره المصنف  
والعلامة واجواز مذهب السيد وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وكذا يقبل شهادة  
الزوج لزوجته بشرط عيني الاصحاب انضام غيره من اهل الشهادة وكذا في الزوجة  
وربما صح فيها الا بشرط **اقول** بشرط الشيخ في الخصمية في الزوج والزوجة والولد  
والا بشرط في الاخيرين نادر ما في الزوجين فتابعه القاضي وابن حمزة والعلامة  
المفيد يقول ولم يعبه بالخصمية وتأويل الشيخ في الكتابين وكذا النجاشي والحسن  
وابن ادريس وطه المصنف الفوق بينهما وهو اختصاص الخصمية بالزوج والجمعة  
عدم الا بشرط فيها **قال** طاب ثراه والعقبة لا تمنع القول كالصنف والعلامة  
على الاستسكان **اقول** ذهب ابن ادريس الى قبول شهادة الاخر مطلقا واختاره  
المصنف والعلامة في اكثر كتبه ومعها الشيخ والصدوقان مطلقا وفصل في  
منع تحقيق الشهادة كالودعة اليه ثوبا ليخيط او ليعصره وشهادة به وهو المعتمد **قال**  
**اقول** طاب ثراه وفي قبول شهادة المملوك روايتان اشهرهما القول في اخره **اقول**  
بشرط فان وورسطه الاول القول مطلقا قلنا المصنف يعجز الى ان في المصنف  
مذهب الحسن وعليه حمومني ويجوز على ملته او كما في مذهب ابي علي واما الاستسكان  
ففيهما ثلثة احوال الاول القول مطلقا لا على السيد قاله المفيد وتلميذه والشيخ في غير



وتحميده وابن حمزة وابن زهير وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة **قال**  
 في الصدوقين **قال** العبد **قال** بالنسبة الى غير السيد فلا يقبل عليه له قاله **قال**  
 طاب ثراه المولود فلا يقبل شهادة ولد الزنا ومثل يقبل في السبي بدون وجه رواية  
 نادرة **قال** السادة الى قول الشيخ في رواية اسأله ابي مارواه عيسى بن  
 عبد الله عن ابي عمير قال سألته عن شهادة ولد الزنا فقال لا يجوز ان يثبت  
 الدعوى السيد اذا رأت منه صلاحا وقال الشيخ في قاله لا يقبل صلاحا وبه قال  
 وابو علي والظاهر ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة **قال** طاب  
 ثراه التبرع بالشهادة قبل الاستنطاق يمنع العبد من طرق التهمة وهل يمنع في  
 حقوق الله فيه **قال** في الرد والطلاق للمنفقة والشيخ في فيه ولم يرد  
 عدم جواز الادعاء قبل السؤال فيتم صورة النزاع ووجود علة المنع وهو التهمة  
 كحصر على ادائها قبل السؤال ومن حيث ان حقوقه بعد ما يدعي لها فلم يرد فيها  
 التبرع بل بطلت وتعلقت بمصالحها وهو غير جائز وهو مستند ولا طلاق ثل على  
 التفضل وهو المنع في حقوق الناس دون حقوقه نعم ولو قال الحاكم عندي شهادة  
 او حصة فانها منه كان حسن ولم يكن مبرعا **قال** طاب ثراه الاصح قبل شهادته  
 فيما لا يفتقر الى اسماء وفي رواية يؤخذ بالاول **قال** المشهور قبل شهادته  
 ان صح فيما لا يفتقر الى اسماء وهو لا يقال كالتقاضي والخصم وهو مذنب في رواية  
 ادریس واختاره المصنف والعلامة وهو مستند وقال في فيه يؤخذ بالاول قوله  
 يؤخذ بالاشبه بنسبه وتبعه القاضي وابا حمزة اعتمادا على رواية جميل عن ابي عمير  
 قال سألته عن شهادة ان صح في القتل فقال لا يؤخذ بالاول قوله ولا يؤخذ بالثاني  
 وفي طريق سهل وهو ضعيف **قال** طاب ثراه وفي قبولها في الرضا **قال** في رد  
 مع الشيخ في في قبول النساء في الرضا واختاره ابن ادریس واجاز المصنف  
 تحميده وابن حمزة وهو ظاهر القديين وهو المستند **قال** في ما يقبل فيه شهادة  
 النساء في الرضا واختاره ابن ادریس واجاز المصنف وتحميده وابن حمزة  
 بالمراتب مع الوحدان ومع عدم تجزئ الواحد وثبت بشاؤون الجمع الحق  
 واجتزأ بها الحسن وسارا اختيارا اما ابو علي فيقبل ما دون الاربعة كما لو كانت  
**قال** طاب ثراه وفي الدون مع الرجال ولو انفردن كما لم يثبت مع العبد فان

عدم القبول **قال** مختار المصنف من مذهب ابن ادریس لعدم النص وما وجهه بالرجل  
 قيس واجازها الشيخ وابو علي والظاهر والظاهر واختاره المصنف في الف وفي  
 تحقيق فصل في اقسام الحقوق وكثيرا في المذهب يستوفى **قال** طاب ثراه ولو  
 دعي للتمتع يقولان المروي الوجوب **قال** في حجب المصنف وتحميده والشيخ في حجب  
 وابن زهير وابو علي في وجوبه على الكفاية واختاره المصنف والعلامة وهو  
 وذهب ابن ادریس الى عدمه **قال** طاب ثراه وفي كفاية في الشهادة بالملك  
 ينصرف فيه وجه رواية وان ولي الشهادة لم باليد لا بد له اليد وليس بملك **قال**  
 الشهادة اما بالملك المصنف ومستندها العلم بسبب كالتبني والبيع والارث  
 واما بالملك المطلق ومستندها الكمال ما بني على اليد والنصرف والبيع فان فقد  
 ان يبيع ووجدت اليد والنصرف هل يجوز ان يشهد بالملك المطلق قال في في  
 وجه قال التقي والظاهر ابن ادریس واختاره المصنف في السرايم ومنه في النافق  
 وتوقف الشيخ في طول وفقد النصرف ولم يوجب له اليد خاصة هل يجوز ان يشهد  
 بالملك المطلق فيه اية قولان تردد المصنف كالمسبوط وقوله المختار في القواعد وما لا  
 في الف لرواية حفص بن غياث عن ابي عمير قال قال الرجل ان رأت ان رأت  
 سباني يدي رجل اخوان يشهدانه لم فقال نعم قلت فلو علمه لعنه قال ومنه في  
 جازك ان تشتره ويصير ملكا لك ثم تقول بعد الملك يولي وحلف عليه ولا  
 يجوز ان ينسبه الي فاصار ملكه اليك في ملكه ثم قال نعم لو لم يجز فقامت للمسلمين  
 سوق والمعتد جواز الشهادة بالملك في الصورتين على ما رواه **قال** طاب  
 ولا يجوز اقامة الشهادة الا مع الذكر ولو را خطه وفي رواية اذ شئتم  
 اخبر جاز وفي الرواية تردد **قال** الا وهو الشيخ في الاستبصار واختاره  
 ابن ادریس والمصنف والعلامة وهو المستند والساني قال في فيه واختاره القاضي  
 هو مذهب الصدوقين وابي علي والمصنف وتحميده لرواية عمر بن يزيد قال قلت  
 لابي عبد الله عم الرجل يشهد في عي الشهادة فاعرف في خطي وخاتي ولا اذكر  
 قدي ولا كذا فقال لي اذا كان صاحبك نعم ومعه رجل ثقة فاشهد **قال** طاب  
 من حضرها باو سمع شهادة ولم يشهد كان باجبار في ان اقامه ما لم يخط



الحق وان قلنا وقال الشيخ ادريس عليه السلام لقوله تعالى ومن كتبها فانه انما قلنا قال الشيخ  
ان اراد وجوب الاقامة عيناً منعاً ذلك وان اراد وجوبها على الكفاية فهو كقول  
الشيخ **قال** طاب ثراه وتقبل الشهاده على شهادته النافذة في المواقف التي يقبل فيه  
شهادته على تردد **اقول** ما يقبل فيه شهادته النافذة انما يقبل في موقفاً  
كالعزرة وعيوب النساء وهل يقبل في عيشتي فيه قال في في يقبل وهو مذهب علي و  
ختمه العلوي في الف ومنع ابن ادريس واختاره المصنف والعلامة في عقد وهو المحقق  
المحقق وهو المصنف والعلامة في العقد في المصنف المصنف كالمعروف في اجاز  
الفرقة بينا اجازتها ومن منع عنها في **قال** طاب ثراه ولو شهد الفرع  
فاكثر من اربعة اصل فالمرءى العمل باحد لهما فان تباين الطرح الفرع وفيه اشكال لا  
قول الفرع مشروط بعدم شهادته **اقول** اذا شهد الفرع الاصل والفرع شهادته  
يقبل فيه ثمة اقوال الاول العمل باحد لهما ومع التباين في العمل بالاصل قال الشيخ في  
وجه قال الصدوق ان الثاني بطلان الفرع لان قبوله مشروط بعدم الاصل والى  
اليمين وجوده قاله في طوبه قال ابن ابي عمير وابن ادريس واختاره المصنف  
وهو المصنف انما ان الفرع ان كان واحدا لم يقبل وان كان شاهدين حكم لهما  
ولا يلتفت الى جوده قاله ابو علي ولو كان هذا الاختلاف بعد الحكم لم ينقض في غير  
تفصيل خلافه لا يثبت فيه هذا التفصيل بعد الحكم وقبله حكم يقول الاصل في  
عند تفصيل **قال** طاب ثراه واذا رجع الشاهد من قبل القضاء لم يحكم ولو رجع بعد  
القضاء لم ينقض الحكم وصح الشهود في يد ان كانت اليمين قايمة ارجع ولم يعرف  
وان كانت نالته ضمن الشهود **اقول** ميثاق المصنف مذهب الشيخ في الكتابين وابن  
ادريس والمصنف والعلامة وهو المصنف ومثله مذهب القاض وابن ابي عمير **قال**  
**قال** طاب ثراه وفي يد الباقي من الشهود الزنا ثمة اربع الدية والدية  
صحيفة عن ان منيات سلطان على اموال المعصومة يقول واحد **قال** الشيخ في يد  
اذا قال واحد في شهود الزنا بعد رجوع الشهود عليه بعدت الكذب كان لا ولا  
المعصومة ورد ثمة ثمة اربع الدية فاجاز اقراره على باقي الشهود  
مذهب علي **قال** ابن ادريس لا يفي اقراره الا على نفسه ولا ينقض الحكم وهو الحق

المصنف

المصنف **الحق** الشيخ رواية ابراهيم بن ابيهم ومروان بن ربيعة بالاصل **قال** طاب ثراه ولو شهد  
برواية ابن محبوب وهو من سلسلة كنفها متايد بالاصل **قال** طاب ثراه ولو شهد  
بطلاق لم يفتروا ثم رجعا صحتا المهر وروت الى الاول بعد الاعتقاد منه  
ان في وعمل هذه الرواية على انما كانت بسم الشهاده لا مع حكم الحاكم ولو حكم  
يقبل الرجوع **اقول** معصون مذهب الشيخ والظاهر مستند الحكم رواية ابراهيم  
ابن عبد الحميد عن ابي عبد الله عم في شهادته على امرأة بان زوجها طلقها  
فتزوجت ثم جاز زوجها فتركها **قال** بعضنا ان احد ويضمان لصدق التزوج  
ثم تعد ثم ترجع الى زوجها ان اول فعدت على امور الاول فبها احد وحله  
ابن ادريس على التوراة ان في صحتها المهر وحله الشيخ على رجوعها ولو  
لم يحب عليها احد ان لا وجوب الاعتداد وحله الشيخ على دخول الثاني ولو  
لم يحب كالالمهر الرابع رجوعها الى الاول وهو مذهب النهاية في نفق الحكم  
بقا العين والمصنف في ذلك على مذهب المصنف حكما على انما كانت باجتماع  
بجود سماع الشهاده لا حكم الحاكم وهو المصنف والعلامة وابن ادريس في  
في صورة رجوعها الى الاول على مذهب النهاية والتاويل يكون الضمان  
لغيرهما اياد بالعد على بضع لا يتم ان نفع به وفي صورة عدم الرجوع يكون  
الضمان للاول لانها تلفا عليه بضعاً بنوفاً **كتاب الحدود**  
**قال** طاب ثراه ولو شهدت الاجنية بالزوجة فبها احد دونها  
وفي رواية تقيم عليها جواراً عليه ستر او متركه **اقول** الرواية انما هي  
ما رواه ابو بصير عن ابي رويح ان امرأة شهدت باقة لرجل وذلك لعلها فوجها  
وهو يري انها جارية فرجع الى عمر فارسل الى علي فقال اضرب الرجل حد في  
السر واضرب المرأة حد في العلانية وهرج مذورهما في لغة لا حول منسلة  
وقضية في واقعة مخصوصة ومثلهما قال القاضى وان كان على سقوط احد عنه  
**قال** طاب ثراه ولو زنا المحنون بها فله في وجوب الحد تردد ووجهه **الشيخ**  
لا صحاب في حد المحنون ثمة اقوال اجمودها قول الشيخ وهو وجوب الحد على  
المحنون الذي ينفق ويصح منه القصد الى الزنا وينقص على حله ما يخصص  
كان او غير محصن وسقوطه عن المطبق الذي لا ينفق ولا يخصص سبيلاً وسقوطه



الشيخ في كتابي الفروع وابن ادریس والمص والعلی عن المجنون ولم يفعلوا  
قال الصدوقان وابی علی والسجنان والقاضي فاجوه رجامع الاحسان  
وحلده مع عدمه كالكامل **قال** طاب ثراه ولو تزوج معة عالما بحد من الدخول  
وكذا المرأة ولو ادعى الجباله او احدهما قبل على الصحاح كان مكافيا في قيم **قوله**  
بمختر المص منسوب ابن ادریس واختاره العلامة وهو المعتمد وقال السجنان  
يعتبر بان ذلك شاع بين المسلمين **قال** طاب ثراه ويجزئ الحد على الاغني فان ادعى الشبهة  
فقولان **قال** السجنان في القول مع الاحتمال **قوله** المص كذا في العلامة واما  
ادریس وهو المعتمد وعدم القول منسوب السجنان وتلميذه بهما **قال** طاب ثراه  
هل بشرط اختلاف مجالس الاقرار بشبهة لا بشرط **قوله** انما لا بشرط قال  
الشيخ في الكتابين وبه قال ابن حمزة والراوندي وصرح المعتمد والعلامة  
بعدم الاشتراط واطلق السجنان في به والمفتن وتلميذهما والسجنان  
ابن ادریس وهو صلح للكل على كل واحد من القولين والمعتمد منسوب المص **قال**  
طاب ثراه واخفى الشيخ امرأة الاب **قوله** السجنان كذا في الشيخ لعدم  
بدليل يدل عليه من الاحاديث فيمنع عدمه للاصل والاول هو المعتمد عليه  
القاضي وابن حمزة وابن ادریس والمص والعلامة **قال** طاب ثراه وفي حلية  
القتل ترد **قوله** يدان الذي بالمحرمه كالام والذي بالمسك والزانة  
يجب عليهم القتل ولا يراد منهم الاحسان ولا الحرة وهل يقتصر على ضرب عتق  
قال المعتمد نعم وقال الشيخ في به يقتل ولم يذكر كفيته وقال ابن ادریس ان كان  
محصنا وجب عليه الحلبه غير الرجم وان كان غير محصن وجب الحلبه ثم القتل بغير رجم  
وهو المعتمد **قال** طاب ثراه ويصح للشيخ والشيخ بن الحلبه والرجم اجماعا  
الشاب روايتان **قوله** اقتص الشيخ في به على رجس الشاب وتوجه  
وابن حمزة واطلق السيد وابو علي والمفيد وتلميذه وجوب الحلبه بين الحلبه والرجم  
ولم يفعلوا بين الشاب والشيخ وبه قال الصدوق في المفتن واختاره المص  
العلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه والكبر من المس محض وقيل فاملك ولم  
به **قوله** الاول مختار الشيخ في الكتابين وتوجه ابن ادریس وهو المعتمد  
واختاره المص والثاني مختاره في به وتوجه القاضي وابن حمزة وهو منسوب

الصدوق وطه المفيد وتلميذه واختاره المص والمفيد **قال** طاب ثراه والوجه  
مع كل مرة قتل في الثالثة وقيل في الرابعة **قوله** الاول منسوب الصدوقين  
واختاره ابن ادریس والثاني منسوب الثلاثة وبه قال القاضي والسجنان  
وابن حمزة واختاره المص والعلامة وهو المعتمد وفي في يقتل في الخامسة  
عزيب **قال** طاب ثراه والمكول اذا اقيم عليه حد الزنا بسوا قتل في الخامسة  
في اناسه وهو ابو علي **قوله** الاول منسوب الشيخ في به قال الصدوقان  
المفيد وتلميذه والسيد وابن حمزة والقي والشيخ وابن ادریس والثاني منسوب به  
وتوجه القاضي واختاره المص والعلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه فان قرأ عي  
ولو ثبت الموجب بالا قدر لم يحد وقيل ان لم يقبض به نجارة اعيد **قوله** هذا قول  
الشيخ في في وتوجه القاضي وهو منسوب ابن علي وقال الصدوق لا بد  
قال المفيد وتلميذه وابن حمزة والسجنان واختاره المص والعلامة وهو المعتمد  
**قال** طاب ثراه ويحلبه الزاني في الجور وقيل ان وجد في ثيابه حلبة بها **قوله**  
الاول هو المعتمد وهو منسوب المص والعلامة وقال في به والصدوق يحلبه  
على مثل حاله الزنا ان كان مجردا ضرب مجردا وان كان ثيابه ضرب ثيابه وكذا  
المراه عند الصدوق وفي في تضرب ثيابه حلبة حادثة من غير تقصير وهو المعتمد  
**قال** طاب ثراه السجنان الضرب وقيل متوسطا **قوله** الاول قول القاضي وهو  
المشهور واختاره المص والعلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه في الجور  
وهو في رواية الحسين بن سعيد **قال** طاب ثراه ويجوز ان يحضره طائفة وقيل  
**قوله** الاول طه المفيد وبه قال القاضي وابن حمزة وابن ادریس والمص والعلامة  
وهو المعتمد والثاني منسوب الشيخ في الكتابين واقربا عنه في في وثلاثة عند  
ابن ادریس وواحد في به واختاره المص والعلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه  
ولا يحد من الله قبله حد وقيل كبر **قوله** اذا حضرت الحائضه عند قامة الحة  
على المرحوم لا يحد من الله قبله حد وهل منه النهي على الكراهية والتحريم نقل  
المص الاول ووجه صالة الاباحه وطه التحريم لانه لم يقم من النهي المطلق واعلم  
بما اخلف في انما هو في المرحوم من قامة البينة فلا وجوب براءة اليهود  
لان النهي انما ورد في صورة الارواح روي ابو بصير عن ابن عباس عن النبي







ولا يحادى بل ينفى عنه فلا يتعرف لغيره ولا يعرف غيره الحاشى عزم إقامة  
الحديث عليه **قال** طاب ثراه اذ السيد ابراهيم شهادت بالزنا قبل الشهاد  
اربع سنين بالبكارة فلا حد وفي حد الشهود **قال** **قول** بريد لا حد  
على المشهود وعليها بالزنا وهل حد شهود بها حد القذف قال الشيخ في  
شهادة النساء من ينفى واختاره المصنف وهو مذهب ابي قاسم وقال في  
طال واختاره ابن حمزة وابن ادریس وهو المحدث **قال** طاب ثراه اذ  
كان الزوج احد الاربعه بل حد طاهره فيه روايتان ووجه السقوط ان سبق  
منه القذف **قول** بريد اذ كان الزوج احد الاربعه هل حد المرأة قال في  
والاستسجار وفيه واختاره ابن حمزة وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة  
وهو المحدث ورواه ابراهيم بن يعقوب عن الصادق قال سألته عن اربعة  
على امرأة بالزنا احدهم زوجه قال يجوز شهادتهم وقال الصدوق وابو علي  
لا حد المرأة بل الشهود وللزوج سقوط باللعان واختاره القاضي  
والشيخ ورواه زرارة عن احمد بن محمد عن ابي اسحق عن ابي اسحاق  
احد هم زوجه قال يلحق ويحد بالباقة وحلت على اختلاف الشرائع  
سبق الزوج بالقذف او عدم تعدد الشهود او اختلافهم في اقامتها  
**قال** طاب ثراه ومن اقرا زنا بغيره فليعلم مع تكرار الاقرار حدان ولو اقر  
مره فليعلم حد القذف وكذا المرأة وفيها تردد **قول** وجوب الحد من اعني  
حد الزنا وحد القذف مذهب الشيخ فييه وهو المحدث وتوقف المصنف والعلامة  
في حد القذف من حيث ان زناه لا يترك زنا بها يجوز كوطئها يده او غيرها  
وجوب الحد موطأ باليقين لسقوطه مع الشبهة وليس بشي **قال** طاب ثراه  
ولا حد المجنون ولو كان فاعلى على الاصل **قول** الحد زنا كما في الزنا مني  
او جهة كذا الشيخ والشيخ والعلامة في اوجهه منها وفيها محسب لا كما بنا  
ادریس والمصنف والعلامة **قال** طاب ثراه ومن لم يوجب حد ما  
على الاصل **قول** محسب المصنفين لم يوجب الحد مطلقا وهو مذهب المصنف وهو  
تكميله والشيخ والعلامة وابن ادریس واختاره العلامة وهو  
المحدث وفيه مذهب مع الاحسان ويحد في عدمه وتوجه القاضي وابن  
حمزة وظه الغفقيين القتل وخصه في المقتبة بالمعقول **قال** طاب ثراه

ولو

ولو كثر مع الحد قتل في الرابعه على الاصل **قول** بريد مذهب وتوجه القاصر والشيخ  
والمصنف والعلامة وقال ابن ادریس قتل في الثالثة كالزنا **قال** طاب ثراه  
والحد فيه اي في السجاية حمله مبره كانت او امه محضه او غير محضه  
والمعقول وفيه مذهب مع الاحسان **قول** محسب المصنفين المقتبة والعلامة  
والشيخ وابن ادریس واختاره العلامة وهو المحدث ومذهب القاضي قال  
القاضي كالزنا **قال** طاب ثراه ولو كثر مرتين مع التوراة قيم عليها الحد في  
الثالثة ولو عاد قال فييه قتل **قول** مذهب النباية قال القاضي واختاره  
العلامة في ابن ادریس او جبا القتل في الثالثة مع قتل التوراة والحد في  
في المقتبة او جبا حمله مبره باول مره وهو مذهب ابي علي والمحدث  
مذهب النباية **قال** طاب ثراه وقيل يحل في راسه ويشهر **قول** ان قال  
قيل كقولنا حادى عن ذلك وانما هو شي ذكره الشيخان وتبعهما المتأخرون  
**قال** طاب ثراه وتنفى باول مره وقال المصنف في راسه والاول مروي  
**قول** مذهب الشيخ يقول المصنف بضرب ثلثة ارباع حد الزنا وينفى عن المصنف  
الذي هو فيه وتوجه القاضي وابن ادریس والمصنف والعلامة وعلامة كثر  
وقال المصنف في كتابه وتوجه الشيخ وسار والمحدث **الاول الفصل الثاني**  
في حد القذف **قال** طاب ثراه لو قال للمسلم يا ابن الزانية وامه كافه فان  
التوراة وفيه مذهب محسب المصنفين الاصل وهو مذهب ابن ادریس  
واختاره العلامة في يه ويقول النباية قال القاضي وابو علي والمويد  
ومال ليه في لفي **قال** طاب ثراه ولو قال زنت بفلانة فليعلموا جبه حد وفي  
نبوة المرأة تردد **قول** يثبت الحد من مذهب الشيخ والشيخ والعلامة  
والقاضي وهو المحدث وعلامة العلامة في لفي وفي المحققين ورافضين  
ادریس على الواحد وهو مذهب المصنف **قال** طاب ثراه ولو قال ابن  
زان او انتك زانية فاحد لها وقال في لفي المظالمية والعقول **قول**  
الاول محسب المصنفين وابن ادریس والمصنف والعلامة وهو المحدث ومذهب  
يه فام القاضي **قال** طاب ثراه وبقيل القاذي في الرابعه وقيل في الثالثة  
**الاول** واختار الشيخ في يه والمصنف والعلامة وهو المحدث ومذهب















فان كانت وفق الزايد فقيمة العبد عن جنسية دفعها الي السيد وان كانت ازيد  
اختص الولي بالفضل وان كانت انقص من القيمة لم يكن الفضل مقتضى  
قيمة العبد لا تزيد عن دية الحر الطرف الثاني وفيه ما يدل ارجح الاول  
قتلها فلا يستحق له علي سيد العبد وعليه لورثته ان يرضى الدية ان يتعالمه  
معا ان يرضى الدية وعلي سيد العبد التحقق الاخر واستلم العبد قتل الحرة فمؤيد  
سيد العبد الي ورثة نصف الدية او ليد العبد فان كانت قيمة العبد نصف  
الدية والكل الولي الرابع فمؤيد ان يرضى الدية ولو لم يرضى سيد العبد  
عليه وهذا هو المحمد طاب ثراه وهل يؤخذ منها الفضل الى رجل يريد ان  
المراه اذا قتل رجل كان لوليه القصاص وبها يرضى منها مع ذلك نصف الدية المشهور  
لا ورع كان اجماعا ويدل عليه القرآن ومصرح الروايات ويندرشاذة ابي مؤيد  
نصاري عن ابي جعفر انه قال في امره قتل رجلا فاقول يودي وليها بقتل  
الحال طاب ثراه ولو كان العبد ملكه غزو وكفوفي القيمة بقتلها  
صفى الرواية ان شاء الله الي ما رواه اسحق بن عبد الملك عن ابي عبد الله  
ان امير المؤمنين دفع اليه رجل عذب عبده حتى مات ففرض عليه مال وحبس سنة  
وعرفه قيمة العبد فتصدق بها عنه وبمحمودها قال الشيخان وتلميذاهما والشيخ ابن  
حمزة وابن زهره وابن ادریس واختاره في المصنفين وهو قريب من اجماع  
وتردد فيه المصنف والعلامة ومنشاه في الرواية فان طرعا سقيم وان اصل ثراه  
الدية والمحمد الاول طاب ثراه وفي رواية ان اعطى ذلك قتل  
الرواية ان شاء الله الي ما رواه الشيخ بن يزيد الجرجاني عن ابي الحسن عن رجل  
قتل مملوكه او مملوكته قال ان كان المملوك له ادب وحبس ان كان يكون موعونا  
نقل المالك ليك فيقتل ويقتل ومحمودها اخبر الشيخ في كتابي الاجارة واختاره  
الشيخ وابن زهره والكليريدي ومنع في يه بل يعاقب بما يزجر عن ملكه في المستحق  
طاب ثراه والمذهب كالنقل ولو استرقه ولي الدم ففي خروجه عن التبر  
قولان خروجه عن التبر وهو مذوب ابن ادریس والمصنف والعلامة  
وهو المحمد كافي السمع وعدم مذوب الصدوق والشيخ  
طاب ثراه وبقتل الا يخرج من سبي في كنى رقبة المروي انه سبي  
ظاهرا

الثالثة

وروي

عدم

عدم السبي في مبي وفي يه سبي في دية المقتول ان كان حرا وفي رقبة ان كان  
عبدا وقال الصدوق في المتعدي سبي في رقبة نفسه اعتبر في المقتول اقل  
الامر من في رقبة وفيه المقتول وهو المحمد طاب ثراه وفي رواية علي  
بن جعفر اذا اذني نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر **قال** روي الشيخ باسناد  
الي علي بن جعفر عن اخيه موسى عن قال وسالته عن المكاتب اذا اذني نصف ما عليه  
قال هو بمنزلة الحر في الحدود وغير ذلك من قتله وغيره ورجعها في الكسبي وقال  
في سب علي ان عام ما قال بل الحر وما قال بل نيب الرقبة على السيد واختاره ابن  
ادريس وقال المصنف ونمذبه على الامام بعد رها عتق منه ويستحق له ثراه  
المقتول في باقي ما عليه حتى يوفيه او يموت والمحمد ضمان الامام ما قال الجوزي  
في الخطا وفي الحدود فانه وما قال بل نيب الرقبة للامام استرقاؤه ونيل  
الكتابة في القدر وعينه السيد فكتابة بجاها وهو مذوب المصنف والعلامة  
**قال** طاب ثراه ولو قتل العبد حرين على النفاق فمؤيد رواية هو لوليه والاحمد  
وفي اخري يستكران فيه عالم حكم الولي الاول **قال** اذا قتل العبد حرين فقيمة  
كان لا وليا للجميع قوله واحد او ولي الحكم كذلك لو كان علي النفاق قال  
الا استعجابا رغم عالم حكم الولي الاول فمؤيد رواية هو لوليه وهو مذوب الي علي  
واختاره العلامة وروفي رواية زارره عن ابي القاسم في رجل خرج رجلين  
قال هو بينهما ان كانت جنسية بحيث يقتل له فان خرج رجل في اول  
النهار وخرج اخر في اخر النهار قال هو بينهما عالم حكم الولي في الخروج الاول  
قال فان جبر بعد ذلك جنسية فان جنسية على الاجرة وقال في يه هو لوليه  
الاجرة وهو في رواية علي بن عتبة عن ابي الحسن ان سألته عن رجل  
قتل اربعة احرار واحد بعد واحد قال فقال هو لوليه والاحمد في القسي ان  
سأله واقتلوه وان سألوا استرقوه لانه اذا قتل الاول استحق اولياؤه  
فاذا قتل الثاني استحق من اولياؤه الاول فصار لوليه الثاني فاذا قتل  
الثالث استحق من اولياؤه الثاني فصار لوليه الثالث فاذا قتل الرابع استحق  
من اولياؤه الثالث فصار لوليه الرابع ان سألوا واقتلوه وان سألوا واقتلوه  
وقال ابن ادریس كفى في انتقاله الي الثاني في اختيار اولياؤه الاول استرقاؤه  
وان لم يحكم الحاكم ومع عدم اختيارهم ذلك لا بد من ملك احد من القتل







وقولوا له احكم فيها قال فذهبوا الي الحسن ع وقصوا عليه قصتهم فقال الحسن قولوا له  
المؤمنين ع ان كان هذا في ذلك فقد احيا هذا وقال الله عز وجل ومن احيا بها  
فكأنما احيا الناس جميعا فاحيا عنهما واخرج دية المذبح من بيت المال وهو فدية في  
واقعة ولا تعدي بجواز اطلاقه عدا السلم على ما اوجب الحكم في الواقعة فلا تسلم  
بوتة خيرة الولي في تصديق ايهما شاء **قال** طاب ثراه ولو شهد ان ان القاتل زير  
شهد اخر ان القاتل عرو قال في تيسر سقط العصا ووجب الدية عليها نصين  
ولو كان خطأ كانت الدية على عاقبتها ولعلها احتياط ما عرض من تقدم البين **قال**  
حكم الشيخ في تيسر سقوط العود في المد وجوب الدية عليها نصين وكذا في شبه المد  
بوجوبها على العاقلتين في الخطا وتبعه القاضي وهو مذهب المعتمد واختاره العلامة  
وهو المعتمد وقال ابن ادريس بن خزيمة الولي في تصديق احدي البينتين وكذا في اخرى  
ولا يسقط العود كما في الاقرارين **قال** طاب ثراه ولو شهد انه قتل عدوا واقر اخر  
انه القاتل دون المشهود عليه في رواية زرارة عن ابي جعفر ع لولي في قتل المقتول  
**اه** روي زرارة في الصحيح عن ابي جعفر ع عن رجل قتل في الوالي فيه قوم  
فسدوا عليه قتله فذهب الوالي القاتل الي اولى بالمقتول ليقاد به فلم يجزوا  
حتى اتاهم رجل فارق عند الوالي انه قتل صاحبهم عدوا وان هذا الرجل الذي شهد عليه  
الشهود يري من قتل صاحبهم فلما قتلوه وخذوني به قال فقال ابو جعفر  
انما رادوا وليا المقتول ان يقتلوا الذي اقر على نفسه فليقتلوه ولا يسئل لهم على الاخر  
ولا يسئل لورثته الذي اقر على نفسه على ورثته الذي شهد عليه وان ارادوا  
ان يقتلوا الذي شهد عليه فليقتلوه ولا يسئل لهم على الذي اقر ثم يودى الذي  
اقر على نفسه عليه نصف الدية قلت ان ارادوا ان يقتلوا جميعا قال لهم  
عليهم ان يودوا الي اولى بالذي شهد عليه نصف الدية خاصة دون صاحب  
لم يقتلوا بها بقتل فان ارادوا ان يخذلوا الذي قال فقتل الدية بينهما  
نصفان لان احدهما اقر والآخر شهد عليه كيف صار لا وليا الذي اقر  
على الذي شهد عليه ولم يقر قال فقتل لان الذي شهد عليه ليس مثل الذي  
شهد عليه لم يقر ولا ابرأ صاحب وانا خارق وابرأ صاحب فلم يقرم الذي اقر  
وابرأ صاحب ما لم يقرم الذي شهد عليه ولم يقرم ابرأ صاحب ولم يقرم

اقر

افتي الشيخ في تيسر وتبعه القاضي وهو مذهب السني وابي علي قال ابن ادريس  
ولي في قتلها جميعا نظرا استقر له في اخر الحديث على اختيار الولي كالبينتين  
واختاره العلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وقيل يحبس المتهمة بالدم  
ايام فان ثبت الدعوى وان خطي سبيله وفي المستند ضعف وفيه عجل العقوبة  
لم تثبت سببها **اه** هذا قول الشيخ في تيسر وتبعه القاضي وهو المعتمد وقال ابن  
حزمه يحبس ثلثة ايام ومنع ابن ادريس من جسمه واختاره المصنف والولي وقطر  
المحقق ذكر القصاص **قال** طاب ثراه وفي الخطا حمة وعزرون على الظاهر  
**اه** ذهب المعتمد الي مساواة الخطا للعدو واختاره سائر وابن يسر والقائمة  
في عدمه وقال الشيخ في الكتب ثلثة اقسام حمة وعشرى وتبعه القاضي وابن  
عزرة والمصنف والعلامة في ثلث وهو المعتمد **قال** طاب ثراه في كانت دية  
دية النفس كالانف واللسان فالاشهر ان القامة ستة رجال **اه** **قال** طاب ثراه  
قول الشيخ في ثلثة وتبعه القاضي وابن حزمه واختاره المصنف والعلامة وهو  
المعتمد وقال سائر وجوب الحنن في المد ونصفها في الخطا واختاره ابن  
يسر القول في كيفية الاستيفاء **قال** طاب ثراه ولولي الواحد  
بالقصاص قبل توقف على اذن الحاكم **اه** هذا احد قولي الشيخ في طاعة  
الامة سبيله اجتبا دية مبنية على الاحتياط فتسقط بنظر الحاكم ويعز لو خالف وا  
ختاره العلامة في عدمه ونفي التعزير في حق السوفق واجاز المبادر في  
القول الاخر فوطا اختاره المصنف والعلامة وفي المحققين للامة وهو المعتمد  
هذا في النفس واما في الطرف فيتوقف اجماعا **قال** طاب ثراه قال الشيخ  
ولو بادرا به جاز وضمن الدية عن خصم الباقي **اه** الجواز مذهب  
الشيخ في الكتابين وعدمه مذهب المصنف والعلامة في التحريم وعدمه  
المبادر ويضمن خصم الباقي ان لم يرضوا **قال** طاب ثراه ولو اختار بعض  
الاولياء الدية فدفعها القاتل لم يسقط العود على ان شهر **اه** هذا  
هو المشهور بين اصحاب ومثله عموم الامة ورواه زرارة  
محمدا سقطت القصاص لا خزام النفس في الجدة يعفو العفو ولا تنكأ  
الدماء على امر الاحتياط فيقتل الي الدية جعلا بين المحققين قال الصدوق

قال الشيخ في توقف على اذن الحاكم ولو خالف لم يرض



وقد روي انه اذا عني بعض الاوليا ارتفع العود والمحمد الاول **قال**  
طاب ثراه ولو اقرنا على جنات فالمراد وجوب الدية في ماله ولو لم يكن  
مال اخذت من الاقرب فالاقرب وميل لاديه **اول** الاول من ربه  
فيه وثبوته القاضي والشيخ وابن زهره وهو مذهب ابي علي واختاره المصنف  
والعلامة وقال في ط قال قوم بسقوط العود الى غير مال وهو الذي  
تقتضيه مذهبا واختاره ابن ادریس والمحدث **قال** طاب ثراه  
اذ ضرب الولي ابي في فركه فثنا انه مات فبره في رواية يتيقن من الولي لم يملك  
الولي او نيتا **قال** **اول** هذه رواية ابا بن عثمان عن اخيه عن  
احدهما عن قال ابي عن الخطاب برب رجل قتل اخا رجل فدفن في الدية  
تقبله فخره الرجل حبر راي انه قتله فحيا الى منزله فوجدوا به رمقا فاحسوه  
حتى برأ فخرج اخذه الى المقبول وقال له انت قاتل اخي وولي ان اقلبك  
فقال له قد قتلته مره فانطلق به الى عمر فامر بقتله فخرج وهو يقول يا ايها  
الناس قد قتلني والله ثم واه الى امير المؤمنين عمر فخره فخره فقال لا تجل  
عليه حبر اخرجه اليه فدخل على عمر وقال ليس الحكم فيه هكذا فقال ما هو يا  
ابا الحسن قال يتيقن من اذ من المقتول الاول ما ضعه به ثم تقيله باخيه فخره  
ان ان اقتضى منه ابي علي نفسه ففقا عنه وتا ركا وابان نا ووسي والرواية  
مرسلة **قال** في ربه اذ وجهه جالولي وطب من العود كان له ذلك وعليه  
ان يرد عليه دية الجراحات التي جرحه او يتيقن منه وفصل المصنف قال ان  
كان ضربه بما له ضربه كان له قتله فخره فخره وان ضربه باللاسوع  
ان اقتضى لم يكن له ضربه قتله الا بعد ان يتيقن منه في الجرح او يتركه  
متعبه العلامة وهو المحدث **قال** طاب ثراه ولو قتل صحيح مقطوع اليد فان ارد  
الولي قتله رد دية البهائم **اول** روي برشام ابن سالم عن سمويه بن  
عن ابي عبد الله عن قال سئل عن رجل قتل رجلا عدا وكان للمقتول اقطعة  
المنى فقال ان كانت يده قطعت في جنازة جازيها على نفسه وكان قطع  
ديه يده من الذي قطعه في راد او يداوه ان يقتلوا فانه ادوا الى اولى  
قاتله ديه يده الذي قيد منها وقتلوه وان شاوروا اطروحا عنه ديه يده

واخذوا ابا في قتال وان كانت دية ذبحت فخره فخره جازيها على نفسه  
اخذوا دية قتلا قاتله ولا يخرم شيئا وان شاوروا اخذوا دية كاملة بكذا  
وجازيها في كتاب علي عنه ويحتمل صريفا عدم توجه القصاص مطلقا  
ان اقتضى لا يوجب حذبا كاملا الثاني في قضا صا لطف **قال** طاب ثراه وفي  
جواز ان يقتل من قبل ان يذبح تردد في نسخة الجواز **قال** في نسخة  
مذهبه في ط والجواز مذهبهم في ف واختاره المصنف والعلامة وهو  
استحب البصر طاب ثراه ويقتل عين الا عور عين ذي العينين وان  
عبي وكذا يتيقن منه عين واحدة وفي رد ضحا الدية قولان اذ قلح  
ذو العينين صحيح ان عور وكان العور خلفه اذ ذبحت عينه بافنه فلا عور  
ان ياخذ في قضا صا في الصحيحين و احدة لا اكثر و هل مع ذلك يضاف  
اليه في نسخة قولان احدهما قاله في ف واختاره ابن ادریس وقوله  
في الخبر ورد ان خلع قاله في ط وهو مذهب ابي علي واختاره في التحقيق  
وهو المحدث **قال** طاب ثراه ولو قطع كفا مقطوعه لا صانع ففي رواية  
كف القاطع ويرد عليه دية الا صانع **اول** هذه رواية الحسن بن ابي  
الحسن عن ابي جعفر وهو ضعيف ووجه او عليها فتوي الشيخ في ربه  
القاضي ومنع ابن ادریس من القصاص هنا لعدم امكان الوصول اليه ان  
يقطع الا صانع وبه غير نسخة للقطعة فيقتل الى الحكومة وتوقف العلامة  
**كتاب الديات قال** طاب ثراه وفي دية شبيه العمد رواية  
بكذا و تكون بنت ليون و ثلث و تكون حقة و درهم و تكون شبيهة  
**اول** هذه اقوال الشيخ في ربه وما وقعت به على رواية نعم ورد فيها روايتان  
احدهما صحيحة ابن سنان قال سالت ابا عبد الله ع يقول قال امير المؤمنين  
ع في الخطا شبيهة العمد ان يقتل بالسوط او بالوصا او بالجران دية وكذا يخلط  
وبه رواية في ابا لي من اربعون خلفه من ثلثة الى باربعين و تكون حقة  
و تكون بنت ليون و ان خري رواية ابي بصير عن ابي عمير او في الخط  
التي شبيهة العمد افضل من دية الخطا با سنان الا بثلث و تكون حقة و ثلث  
و تكون حقة و درهم و تكون شبيهة كليا ط و قد روي عن ابي عبد الله ع



والعلامة في عهد وصيهم ابن سنان فتوفي ابو علي وبرواية ابي بصير افعي المعيد  
والتقي والمحدثين ابي علي **قال** طاب ثراه وقال المعيد شاذي في  
**اول** هذا هو المشهور في السنة في طولي وروي وسار واخاره المصنوع  
العلامة وقال في شاذي في سنة وجمع بينهما ابن حمزة فقال شاذي في  
ان كان ذا يسار وفي سنتين ان لم يكن ولا يستدل اول والذي رواه ابو ولاد  
عن الصيعة قال كان عليا عم سينا دي دية الخط في ثلث سنين وسينا دي دية  
العم في سنة وكما طور القفا وتبين السعد والخط في الاجل تقاوت اجنابها  
وجب التقاوت في الاجل بالنسبة اليها والى شبهة العم علام بالنسبة فتساوي  
في سنتين فثبت عن العم وتثبت عن الخط **قال** طاب ثراه وفي دية الخط الصيا  
روايتان المشهورتان بنيت في خاص وعشرون ابن ليون وتكون بنيت ليون  
وتكون حصة **اول** هذه صحيحة ابن سنان عن الصيعة قال سمعت يقول قال ابن  
المؤمنيني عن الخط شبيه العم ان يثقل بالسوط او بالعصا او بالجران دية ذلك  
تخلط ويرمز الى بل ارجون حصة من ثمنه الى بار عامها وتكون حصة  
بنيت ليون والخط يكون مائة تكون حصة وتكون بنيت ليون وعشرون بنيت ليون  
وعشرون ابن ليون ذكره مضمونها افعي السنيان وتلك اجزاء الصدوق  
وابو علي وابن زياد والبقى والمصنف والعلامة وهو المشهور في العلم بالفضل  
عن الصيعة قال في قتل الخط مائة من ابل او الف من الغنم وعشرة الف درهم او  
الف دينار فان كانت من ابل فمئتي عشرون بنت محاض وعشرون بنت  
ليون ومئتي عشرون حصة وعشرون حصة ومضمونها افعي ابن حمزة  
زيادات وتحقيقات ذكرنا بها في الميزان **قال** طاب ثراه ولو قيل في  
استبراحهم الزم دية وتلكا وويل لمزمل ذلك في الحزم قال الشيخان ثم  
اعرف الوجوه **اول** قد يوضع التعليق للدية وسبب احد امور تلك الاول العم  
فيعلق في السن بالنسبة الى العم ابل وفي الاستيفاء فانه يؤخذ في سنة  
في سنتين او ثلثة السنين زمان اجنابها بان يقع في استبراحهم فليزم القفا وتبين  
وتلكا وهو اجماع ومستند رواية كايب الاسدي قال سالت ابا عبد الله عن  
الرجل يفتيل في استبراحهم ما دية قال دية وثلاث ان لم يكن مكان اجنابها

في احد كمين او احد مشا بعد الامة عنه قاله الشيخان ولم يخلو له شاذي  
الروايات وليذا قال المصنف وان افعي الوجه **قال** طاب ثراه وفي دية الذي  
رواها والمشهور ثمانية درهم **اول** هذا هو المشهور في علم الصحاح وهو في  
درست عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن دية  
اليهودي والنصراني والمجوسي دية المسلم والاول هو المختار **قال** طاب ثراه  
وفي دية ولد الزنا قولان اشبههما ان دية كذا المسلم **اول** المختار المصنف  
المجوسي ان صح وقال الصدوق والسيد كذا الذي ثمانية درهم وتوقف  
ابن ادرسي والمختار **اول** **قال** طاب ثراه وامر الولد على تردد **اول** في السنة  
في طي الي تضمني السيد جنابة ام ولده وتبعه القاضي وفي قال بعد من وقته  
المصنف والعلامة وهو المختار **النظر الثاني في باب الضمان** **قال** طاب ثراه  
ولو ابر المرصع والولي قال الوجه **اول** المختار المصنف والبقى والعلامة  
وتعل ابن ادرسي عدم صحة الابرا له اسقاط لدمه ما لم يجز للمختار المصنف  
**قال** طاب ثراه وان اقيم اذا انقلب على انسان او فخص برجله ضمن في ماله على رد  
**اول** في السنيان الى ضمان النائم في ماله وذهب المصنف والعلامة وفي المصنفين  
الي وجوبها على العاقلة واضطر ابن ادرسي فوجبها على العاقلة في اول  
وعلى ماله في اخرها **قال** طاب ثراه ولو اعنف برؤوسه جاعا او ضمنا فالتضمن  
الدية وكذا الزوج وفيه ان كانا مامونين فلا ضمان وفي الرواية ضعف **اول**  
وجوب الدية مذهب المعيد وثمذه والمصنف والعلامة وهو المعيد وتفصيل به  
في رواية يونس وهو مرسله ووجب ابن ادرسي مع عدم التهمة الدية ومعتبرا  
القصاص مع قتل المولي **قال** طاب ثراه وفي رواية السكوني ان عليا رضي  
خانا قطع حشفة غلام وهو من سببه للذبح **اول** في هذه الرواية عملان صحاح  
ويحيى علي قول ابن ادرسي من عدم ضمان الطبيب عدم الضمان بينا وليس بمختار  
**قال** طاب ثراه ولو دفعه دفعه فالضمان على الدافع وفي رواية المقتول على الواضع  
اجابا على الواضع ورجع لهما على الدافع **اول** المختار المصنف والبقى والعلامة  
ابدرسي واخاره العلامة وهو المعيد ومستند رواية عبد الله بن سنان عن ابي



**قال** طاب ثراه ووركت جارية اخرى فحتمت ثلثة فقصت فصرعت الزاكة الى جوف  
**القول** للمصنف بين ثلثة اقوال الاول وجوب دية التالف على القاصصة والناخنة  
نصفان قال الشيخ في ربه وتبع القاصي الثاني سقوط ثلث الدية لكونها عينا  
واجب الثلثان على الناحية ان كانت ملجئة للكتابة الى الموت وان لم تكن ملجئة  
كانت الدية على القاصصة قاله ابن ادریس والعلامة في الارشاد وغير المتقنين  
في الاصل **قال** طاب ثراه واذ استترك ثلثة في سدم كما يطرقه على احد  
فات ضمنوا لغيره دية وفي الرواية ضعف وان سبه ان ضمن كل واحد ثلث  
الدية وسقط الثلث لمساعدة التالف **القول** مختار المصنف بدي على جناه  
ابن ادریس والاول من وجوب الشيخ في ربه والصدوق في المقتبة والمجمل **قال**  
طاب ثراه من دعا عنك فاخرجه من منزله ليا ضمه **القول** يريد ان من دعا عنك  
فاخرجه من منزله ليا فوضا من فاما ان يوفى له جزا او ان كان الثاني ضمن  
الدية وان لم يكن بينهما عداوة ومعهما للولي التمس فحق فيقتضي في الميراث  
عرف فاما ان يوفى بالحياة في بعض الاقطار او ان كان الاول فلا شيء عليه  
كان الثاني فاما ان يكون مقتولا او ميتا فان كان الاول فان اعترف بمقتله فدية  
وان اكرهوا قام البينة على غيب بركي وان عدمها فغلبت العود عند المقتل  
عند النجاة وان عرف ميتا فان كان هناك لوث فعداوة او خاصة فليولي  
القتل فثبتت الدية عند العلامة والعود عند ابن ادریس ان ادعى الولي  
عليه القتل ومع عدم ذلك ودعواه ان مات حقا فله ان يمس عليه عند ابن  
ادریس وعليه البينة واختاره العلامة وعليه الدية عند ابن حمزة واختاره المصنف  
**قال** طاب ثراه ولو دخل لص وجهه متاعا ووطي صاحبة المنزل **القول** ربه دية  
عبد الله بن طلحة وقد تخلفت احكاما غير خالية من القبح الاول ايجاب دية الفحاح  
واجباية عدم اوجوب القصاص واجيب لوجوب المصير في الدية عند فوارس على  
القصاص الثاني ايجابها على ماله والعد لا يفرض العقلة واجيب بطلان فقره وعدم  
ما يزيد عن غرامة المهر في تركته ان كان ابا قتلته بعد ان قتل ابنا كان الواجب  
برأه فزدم العلام باستيفاء القصاص منه واجيب بان قتل طرية قصاصا باذنا

عن المال فاجدر الرابع ايجاب اربعة الاف درهم عند هذا الوطير والواجب  
مهر المثل وبولان يزيد عن خمسمائة درهم واجيب بان المهر في مثل هذه  
الصورة اي صورة غصب الفرج لا يتقدر بالسنة بل بالمثل وجزا ان يكون  
مهر المثل ما ذكرنا من وجوب المهر للمكره منه وقد نكح الشيخ في ربه واجيب  
اوجبه في ط و هو الحق والى ادریس في الحكم الاول وفي رواية اخرى بلغة الرواية  
كالمصنف **قال** طاب ثراه وعنه في امره ادخلت الحجة صدق بها **القول** ربه دية  
ايضا رواية عبد الله بن طلحة واورها في ربه كما اورد بها المصنف حاكيا روايتها  
فاخرضا المصنف والعلامة باحد ادم الصدوق لان الزوج قتله دفقا فاعا  
لان له قتل من عده في داره واورها دية الصدوق على المراه لتقريبها اليه  
كن التي غيره في الجوف لتقوى الحوت ومع ذلك فيذا الحكم قضية واقوت حكمه  
**قال** طاب ثراه ولو سرب اربعة فمكروا فوجبه جرحان وقتلان في رواية  
محمد بن قيس ان عليا ع قضي به في المقتولين على المجوحين بعد ان سقط جرحه  
المجوحين من الدية **القول** اختلاف الروايتين في حكاية الواقعة بوجوب تقضي  
الحكم وان صلى الله عليه وسلم خاص بواقعة خاصة فلو علمه اطلع في القضية على ما روي  
الحكم ولعلهم ان السانية اذ في القاض والذلي تقتضيه الدية بان هذه صورة  
لوث فلولي المقتول التمس وبأخذ العود وان ادعى العود وان ثبت الحكم على السكران  
ولا الدية في تركته القاتل ومع عدمها على عاقلة وكذلك المجوحان نكح  
القتل وادرجوع على تركته المقتولين بارساء الجراحة وقال ابن ادریس بقتل  
القاتلان بالمقتولين وان اصرط المجمع على الدية اخذت كلاما غير يقين وفي  
ابطال العود ابطال القرآن **قال** طاب ثراه وكان في الفداء ستة علمان **القول**  
مستند الحكم رواية علي بن ابراهيم عن ابيه عن السوفلي عن السكوني عن ابي عبد  
الله عن قال رفع الي امير المؤمنين ع ست علمان كانوا في الفداء فخرقوا  
واحد منهم فسد ثلثة منهم على اثنين انهما عرقا فسد ثلثة انهما عرقا فسد ثلثة  
فقتل على يد بالدية ثلثة انما س على الاثنين وحنن على الثلثة ومضموننا في  
القاض وخرج ضعفه في القضية في واقعة لا يجب تعديتها ومقتضى المذهب  
ان احد في استبادتين اذ اسبق الاخرى مع استدعاء الولي لهما عند الحكم



بالشرائط المعينة في الدنيا سمعت ثم لا سمع شهادة الاخرى لتحقيق التهمة وان  
كانت الدعوى على الجمع لم تقبل شهادة احد من الخصم وكان ذلك لو اننا قلنا في شأن  
جدة بالقائمة وانما اورد المصنف هذه المسئلة ونظيرها بلطف الرواية لان  
مضمونها مخالف لماصول فيورد بها نالها حكم تعقبا في حصول الاعتراض  
عليه **قال** طاب ثراه ومنه نصب الميازيب وهو جائز اجماعا وفي ضمان ما تبين  
قولان احدهما لا يضمن وهو كسبه وقال الشيخ يضمن وهو رواية الكوفي **قول**  
مخار المصنف من باب ابن ادریس ونقله المعيد وهو طبعه وقال في ضمان وتبعه  
القاضي وابن حمزة والشيخ والعلامة في لف وقاسط يضمن النصف **قال** طاب ثراه  
ولو ثبت دابة على اخري ضمن صاحب الدخلة جنايتها ولم يضمن صاحب الدخول  
والوجه اعتبار الفرق في الاول **قول** ذهب الشيخ في بيان ضمان صاحب الدخلة  
تبعه القاضي وذهب المصنف الى استراط الفرق في ضمان الاول ولم يزل بان غلبة  
لم يضمن لاهل البراءة واختاره العلامة وهو **قال** طاب ثراه ولو اراد كملونه  
دابة ضمن المولي ومن اراد صاحب الدخول في ضمان المولي اصغر المملوك **قول** الاول  
ابي علي والشيخ في تبعه القاضي والثاني من باب ابن ادریس وهو استراط  
صغر المملوك او جنونه في ضمان المولي ولو كان كبير اعلق الضمان برقبته واختاره  
العلامة وهو المستند اذا كانت الجناية على ادي ولو كانت على مال يبيع به بغيره  
وعلى تقدير صغره او جنونه في مال السيد **قال** طاب ثراه ولو جازي المباشرة بسبب  
ضمن السبب كمن عطي برأ حفر في غير ملكه فخره غرته نالها ضمان على الماخر تروى  
**قول** منشأ التردد في حقاها كما في الضمان لانه اول السببين في ضمان عليه  
ولان المباشرة ضعف بالقرور وقوي السبب بتحقيق الضمان ويحتمل تضمن الثاني  
لانه المباشرة والحوالة في الضمان عليه اذ اجماع السبب المستند الاول وعليه  
الاصحاب **قال** طاب ثراه ومن الباب واقعة ان ابيه اه **قول** الرواية الاولى في  
المشهور بين اصحاب واثانيه متروكة وطريقا سقيمة ومع هذا هم غير مقتضين  
في واقعة لا يكتملها **قال** العلامة في رواية جدي ان علي **قال** الاول الثاني  
الدية كاملة لا تستعمل بالثلاثة وعلي الثاني دية الثالث دية  
الرابع وتنزل الروايات وتوجه الاحتمالات الواردة في هذه المسئلة مستوفاه في

**المذهب الثالث** في الجناية على الاطراف **قال** طاب ثراه وفي سائر  
الدية وكذا في الجناية في نبتا قال رشت وقال المعيد ان لم يثبت فانية دية **قول**  
المشهور وجوب الدية في سائر الراس وهو من باب الشيخ في رواية القاضي والشيخ  
حمزة وابي علي واختاره ابن ادریس والمصنف والعلامة وهو المستند وقال  
المعيد ما ذكرنا وهو احد قول الصدوق وان ثبت فانية دية رعد الصدوق  
والشيخ وابن ادریس عند الشيخ في رواية واختاره ابن ادریس والمصنف والعلامة  
في سائر الراس واما في سائر المرات فغنية ديتها وان ثبت فانية دية **قال** طاب ثراه  
وقال الشيخ في الجناية ان ثبت ثلث الدية وفي رواية ضعف **قول** سائر الجناية  
لم يثبت كان فيه الدية عند الشيخ في رواية والخلاف في الصدوق والقاضي وابن  
حمزة وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وثلث الدية عند الشيخ في رواية  
ابن زياد عن محمد بن الحسن بن سلمون عن عبد الرحمن عن عبد الله الاصم عن شيخ  
عن عبد الله عن قال قضى امير المؤمنين عم في الجناية اذا حلفت فلم تثبت الدية كاملة  
فان ثبت ثلث الدية وسهل عاين وابن سكون قال وابن اجماع كذابة  
اول البصر فلهذا قال المصنف وفي الرواية ضعف والعلامة **قال** طاب ثراه  
في الاجتنان الدية **قول** في الاجتنان اذا حلفت جميعا الدية اجماعا وفي رواية  
واحد من الافراد خلافا لابرهم في كل واحد قاله في رواية واختاره المصنف والعلامة  
وفي في ان على الثلث وفي ان سفل الثلث واختاره ابن ادریس في النيات  
والمنع في ان على الثلث وفي ان سفل النصف وهو من باب ابي علي وابن حمزة  
والشيخ والمحدث **قال** طاب ثراه وفي حنف الحور ايمان اشهر بالملك  
الدية **قول** العين الحور اذا كانت قاتمة وحضعت وجب فيها ثلث الدية عند  
الشيخ في الكتب الستة وهو قال الصدوق والشيخ وابن حمزة وابي علي واختاره  
المصنف والعلامة وهو المستند وقال المعيد وتلك الدية ربع الدية ومنه مزيد  
محقق او دعاه في المذهب **قال** طاب ثراه وفي احد المنع من نصف الدية وفي  
رواية ثلث الدية **قول** الاول من باب الشيخ في ط وابن ادریس والرواية اشارة  
الي ما رواه عياض عن ابي جعفر عن قال قضى امير المؤمنين عم في كل جانب من النصف  
ثلث دية النصف ومضمونها قال ابو علي والمصنف والعلامة **قال** طاب  
ثراه وفي تقدير كل واحدة خلافا اه **قول** في استثنى من الدية اجماعا











اغلق الجانيين وهو الذي ولو كان ضرب من بيتي فثبت الصلوات جانيين ان رتبة  
جناية ما جاز كما كانتا الا ان يكون كون الموت فيهما دية واحدة  
تخرج الاخرى ومضمونها قال في رواية والاول هو المعتمد وهو مذهب العلماء **قال**  
**طاب ثراه** ولو ادعى المضروب عيبا بصره عيبا الجانية وهو فانية اخلف  
الوقت وفي رواية يقابل بالشخص فان بقيت مفتوحة حتى صدق **الاول** الماويل  
مذهب الشيخ في رواية واشاره المص والعلامة وهو المعتمد والثاني مذهب باقي  
مستند رواية الا يصح صفة بن سبابة عن امير المؤمنين ع قال واما ما ادعاه في  
عينه فانه يقابل بالشخص بعينه عن الشخص فان كان كاذبا لم يتكلم حتى يغني عني  
كان صادقا بقيت مفتوحة حتى **قال** طاب ثراه وقيل في سلس البول الدية وفي رواية  
ان دام الى السيل لزمته الدية والى الزوال نكث الدية والى خنوخة نكث الدية  
**اقول** الاول مذهب الشيخ في رواية وقال ابن حمزة وابن ادریس وهو في رواية  
عناك ابن ابراهيم عن الصنع ان عليا ع قضي في الرجل ضرب حتى سلس بوله بالدية كاملة  
وتوقف المص في كتابه وجهه ان التقدير حكم شرعي لا يثبت بمثل رواية عناك لانه  
يترى على هذا يجب الحكومة والمحملة والاول لانه منفعه واحد في البدن والرواية  
اسرارها من مارواه الشيخ في باب عن اسحق بن عمار قال سلس رجل ابا عبد الله  
وانا حاضر في رجل ضرب رجلا فلم يقطع بوله قال ان كان يمر الى السيل فغلبه الدية  
ان كان بقي الى نصف النهار فغلبه ثلثا الدية وان بقي الى ارتقاء النهار فغلبه الدية  
وقال العلامة والنظران المراد في كل يوم والاول في هذه الصورة وجوب الحكومة  
لان اسحق قول **المعتمد الثالث في السجل** وهو **قال** طاب ثراه والاربعة  
من التي تقتل الجند وفيها بغير دية الدية قال الشيخ نعم وهو الاكثر كون على  
خلافه **الاول** مذهب الشيخ في كون الخارصة والدامية مترادفتان على معنى واحد وهو  
القاضي في الكافي ويوظف البيهقي وابن زهره وابن حمزة وهو تفسير لا يصح في رجل  
اللفظ توديه بالمعنى وتميذه الى انهما متغايران وهو مذهب السيد في ان تقاض  
واختاره المص والعلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه **ابن** والمتناجيه وهو الذي  
تأخذ في اللجم وهو غير ابا صفة من قال الدامية من الخارصة فابا صفة  
من المتناجيه ومن قال الدامية من الخارصة فابا صفة من المتناجيه **الاول** من اربعة  
اسماء الخارصة والدامية وابا صفة والمتناجيه لثلاثة معان ما تأخذ في اللجم

ما تأخذ في اللجم سيما ما لا يأخذ في اللجم شيئا بعينه الجند خاصة فالحارصة من التي  
تقتل الجند والمتناجيه من التي تأخذ في اللجم كغيره الا ان السكالي في وضعه من ان  
لمعنيين بقي لفظان مني هما الدامية وابا صفة ومعنى واحد وهو ما تأخذ في اللجم  
سيما من جعل الدامية مرادفة للخارصة قال الدامية من التي تأخذ في اللجم سيما  
فكأن ابا صفة من التي تأخذ في اللجم كغيره الا ان السكالي في وضعه من ان  
مترادفة الخارصة غايرت ابا صفة وابا صفة مترادفة المتناجيه غايرت الداميه  
**قال** طاب ثراه وفي احراز الوجه بالجانية دية ونصف وفي اخذ ثراه ثمانية  
وفي اسوداده ستة وقيل منه كافي الا خذ **الاول** من اربعة المعنى مذهب العلامة  
وجه قال الشيخ في رواية واختاره ابن حمزة والقاضي في الكافي وهو المعتمد  
المعنى وتميذه والفق والسيد وابن حمزة الى مساواة الاسوداد للاخضر  
**قال** طاب ثراه وقال جماعة منا ويرى في البدل على النصف **الاول** الغالب من المعنى  
بالصوتي بنا لعدم طرفة الحديث يدل على ذلك وجهه العلامة من جهة ان محام  
لشهرتهم منهم وهو المعتمد ومحمد وجوب الحكومة لان التقدير شرعي فيقف على  
الدلالة الشرعية **قال** طاب ثراه من الذي لا ولي له فالحاكم وفي دمه له المطالبة  
لعوده والدية وطله العفو المروي **الاول** روي ابو ولاد عن الصنع عن الرجل  
يقتل وليس له ولي الا ان امام الله ليس للمام الا ان يقتل وياخذ الدية فيجوز  
ما لم يكن لان جناية المقتول كانت على الامام وكذلك دية يكون للمام  
ومضمونها قال الشيخان والقاضي ابو علي واختاره المص والعلامة والمعتمد واجاز  
ابن ادریس المعنونة الوارث فله استقاط حقه كغيره من الوارث **الظاهر الرابع**  
في الوارث **قال** طاب ثراه ولو كان ذميا فخر دية ابيه وفي رواية السكوفي  
عن عكرمة دية امه **الاول** وجه الاول ان الواجب في جنين الحماية دية  
من عكرمة دية الاب وروي السكوفي عن ابي جعفر عن علي ع انه قضى في جنين  
ليهودية والنصرانية والجوسية عكرمة امه وهو متردك **قال** طاب ثراه ولو لم  
يكتم اللجم في دية مؤلف ان احد بها غيره والآخر توزع الدية على حالته **الاول**  
مذهب ابي علي والشيخ في طو كتاب الفرائض من في رواية في مذهب في رواية  
خاره ابن ادریس والمص والعلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه قال الشيخ وفيها







ادريس لاشي فيه حيث قالوا ليس في شي من الكتاب غير هذه الاربعة دية واجب  
ابو علي زيدا في باب وهو خط الصدوق **قال** طاب ثراه فيقول قصير على في غير من  
اربع عتقة احد هم موقوف في غير فالكسر ان كان على المشركا حصته لا تخط وضيع  
الباقيون وهو حكم في واقعة فلان **قال** هذه رواية محمد بن قيس ومضمونها  
افتر القاض وباقى ان صحابا ورد بها لفظ الرواية قال المصنف في الكتابان عتقة  
هذه الرواية من حكاية واقعة ولا عموم بل وقايح فلعله عتقه وسلم لهم فوطوا  
او غير ذلك اما اطراد الحكم على ظاهروا في **قال** طاب ثراه روي السكوني  
عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة قال كان لا يضمن ما اصدت البهائم ليلي والرواية  
مشهورة غير ان في السكوني ضعفه والاولى اعتبار التعريف لئلا كان انضاد  
او بنار **قال** اكثر اصحابنا الشيخين والقاض والشيخي وابن حنبل والشافعي  
زبده والكثير من العمل بمضمون الرواية وان على اهل الاموال حفظها بخارا  
وعلى اهل المال كسبه فاصدت مواشيهم بالليل واما ابن ادرس فاعتبه بالتعريف  
وعنده لم يوفق بين الليل والنهار واختاره المصنف والظاهر في التحقيق وهو  
المحمد والسكوني عا **قال** طاب ثراه والعصبة من قرب ابي الميت بالابوين  
او بالاب كان خوه واولادهم والعمومة واولادهم والجداد وان علوا وقلبا  
هم الذين يرون القاتل لوقته والاول **قال** اختلف اصحابنا في تفسير العصبة  
على اقوال الاول مختار المصنف وهو من باب الشيخ وتبعه القاض واختاره العلامة  
وهو لمحمد الثاني العصبة المسمى بميراث القاتل من رجال العتق سواء كانوا من  
قبل ابيه او بعده وان ساءت القرابة ان كان خوة لآب او اخوة لآم كان على  
اخوة آب الثلثان وعلى اخوة آم الثلث وهو قول ابي علي الثالث العاقلة  
العصبات من الرجال سواء كان وارثا او غير وارث ان قرب فالقرب وهو قول ابن  
ادريس الرابع العاقلة من نساء دية القاتل لوقته ولا يلزم من ثراه في ربه شيئا  
على حال وهو قول الشيخ في **قال** طاب ثراه وفي اصحابنا من يترك في  
تقرب بالاب والام او بالاب وهو استناد الى رواية سلم بن كهيل في مضمون  
هذه الاشارة الى مذهب ابي علي ومستنده ما رواه مالك ابن عتيبة عن ابيه عن

سلمه بن كهيل قال ابي امير المؤمنين عبد الله بن ابي اهل الموصل قد قتل رجلا  
خطا فكتب امير المؤمنين ع الي عامله بها في كتابه ورسيل عن قرابته من المسلمين  
في جمعهم اليك ثم انظر فان كان هناك رجل يري له سهم في الكتاب لا يجزى من ربه  
احد من قرابته فان ربه الدية وحده بها في ثلث سنين وان لم يكن في قرابته احد له  
سهم في الكتاب لا يجزى من ميراثه احد من قرابته وكانوا اقرابة سواء في نسبها  
فغض الدية على قرابته من قبل ابيه وعلى قرابته من قبل امه في رجلين المسلمين الذين  
اجعل على قرابته من قبل ابيه ثلث الدية واجعل من قرابته من قبل امه ثلث الدية وان لم  
يكن له قرابة من قبل ابيه ولا امه فغض الدية على اهل الموصل ممن ولد لها ونساء  
ولا تداخل فيهم غيرهم وان لم يكن له قرابة ولا هو من اهل الموصل فزده الي  
وليه والمودي عنه ولا رطل دم امر مسلم وابن مسلم يبري مد موم **قال**  
طاب ثراه ويذكر ان اباه واولاد في العتق على ان شئ **قال** من المصنف في  
على والعاقلة وفقر المحققين والمؤتمدة وذو السبع في الكتابين الي عدم دخولهم  
تبعه القاض **قال** طاب ثراه ومثل العاقلة دية الموصية فافوقها اتفاقا  
ومعادون الموصية قولان **قال** ذو السبع في نية ابي ان العاقلة لا تحمل ما دون  
الموصية وبه ذهب الشيخ قال الشيخ وابو علي واختاره العلامة في الفصول المستدقة  
ابي مريم عن الباقر ع **قال** قصر امير المؤمنين ع على العاقلة ان الموصية  
مقتضاها وفي طبعها ابن فضال وذهب في في ابي عتابة قد رجمته فليكن  
او كسره واختاره ابن ادرس **قال** طاب ثراه واما كيفية التقسيط فتزود  
فيه الشيخ والوجه وقوفه على رأي العام **قال** الشيخ في ط الذي يقتضيه  
مذهبنا انه لا يحد ذلك بل يعيتم العام على ما يراه من حاله من النكاح والعقود  
وان يفترقه على العريب والبعيد وان قلن تبقيهم ان ولي فالا ولي كان قويا  
فموت له فموت واولوا ان راحم بعضهم او لي يوفى وقال الشيخ في الكلام بغيره واكثر ما  
يجعله كل رجل في العاقلة نصف دينار كان موسرا وربع دينار كان معسرا  
لان هذا القدر لا خلاف فيه وما زاد عليه ليس عليه دينار وان صل بره الذمة فمدا  
بيان تردد الشيخ وكذا في في له قولان في موضعين وتبعه القاض في التحديد  
والربع وابن ادرس في عدم بل ياخذ منهم علف قد راحوا لهم حتى يسبوا في النجم الذي هو











الكسر اما مفرد او مكررا ومضافا وهو اما متحد او مفرد او مركب  
وسمي المعطوف وهو اما ثنائي او زائد ومخرج المفرد سمي وكذلك  
المكرر ومخرج المضاف مضروب في مخرج المفرد من بعض من غير  
نظر الى النسبة بينها فخرج ثلث الثمن اربع وعشرون مخرج نصف  
سدس اربع عاشر واربعون والمركب الثاني مخرج مضروب مخرج احد  
مفرديه في الاخران ثانيا وفي جزء وفعة ان توافقا والاكثر ان تداخل  
وفيها زاد عليه نظرا للنسبة من مخرجي ثنائي ومفرداتك وتعمل على مضيقه  
كما عرفت ثم يبين مخرج المخرج الثاني والمفرد الرابعي هكذا في فصل  
مخرج الثلث والرابع والسدس تقرب الثمانية في الاربع للثاني و  
يكتفي بما حصل للداخل ولو كان التركيب رابعا باضافة الثمن ضربت  
الثلثي عشر في جزء وفق الثمانية لمحصل اربعة وعشرون **اشاره** و  
لك ان تلاحظ مخرج المفردات ثم تنظر النسبة بين المخرجين فالداخل يسقط  
وتكتفي بالاكثر والوفيق تتبدل به وفقه وكذلك فعل بالوفيق لول التوافق  
الى الثانيين فاضرب بعضهما في بعض والحاصل هو المخرج المشترك في  
محصل مخرج الكسور التسعة تسقط الخمسة فاحتيا للداخل وتبدل  
بالسبعة بغيرها لموافق الثمانية بالنصف فتدخل في التسعة فتسقط الثمانية  
بالنصف فتدخل توافق العشرة بالنصف فاضرب الخمسة في الثمانية  
والحاصل في التسعة لمحصل الفان وخمسة وعشرون وهو مخرج  
الكسور التسعة **اشاره** لو اردت ان كان له حصه مخصوصه في كتاب الله  
سمي ذافض او مجموع فقرابه واقسام الورثه ايضا هي من الذركه اما بان  
ياخذ كل فريق حصه منها بالفرض لا غير او بالفرض والرد معا او لا يسي منها  
بل بالفراة او فريق بالاول وفريق بالثاني او فريق الاول وفريق الثاني  
فالاول كاخت وزوج والثاني كاب وبنث والثالث كابن وبنث والاربع  
كاب وام محبوبة وبنث والخي مس كابون وابن عم اصناف الورثه مذكورة  
صنف ياخذ بالفرض والما بموتيه انه لا ينقل عنه ولا يترك بالقرابة اصل





مركز الفقيه العاملي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الكتاب الثالث في المنهج الرابع من جملتين  
في الموارث وفيه مقصد وحسب مطالب اما المقصد فذكر فيها قبل  
الاشروع في نقل الاحاديب اشارة وجيزة الى جمل مقدماته لئلا يظن ان  
الحوض في هذا الفن من اتقا لها يصير على بصيرة من امره وبما يكون  
خاطبا خطا يحثوي اشارة الى السهام واصحابها الفروض في كتاب  
الله ستة النصف والربع والثمن والثلاثان والثلث والسدس وقد  
يعبر عنها بالنصف ونصف ونصف نصف والثلثين ونصف ونصف  
نصف او الربع والثلث ونصف كل ونصف فالنصف للزوج بدون  
الولد وللثمن والاخت الا عينية او للاب مع عدمها بهذا اذ لم يكن  
معه ذكر والربع للزوج مع الولد وللزوج وان توفدت بدون  
والثمن لها او لهن معه والثلاثان لما زاد على الواحدة من البنات  
والاخوات على ما مر والثالث للام مع عدمها جيب من الولد  
الاخوة وللثمن وضاعدا من ولديها والسدس لكل من الاوين مع  
الولد وللأم مع الاخوة وللواحدة من ولديها وتركها لغيرها الثانية بعد  
سقوط الذكر احد وعشرون بعضها ممكن وبعضها ممتنع فامكن  
اجتماع النصف مع ثلثه ومع كل من البواقي ستة والربع مع  
كل من الثلثة الاخيرة سبعة والثمن مع الربع والاحير احدى  
عشر والثلثين مع الخامس والسادس ثلثة عشر والسدس  
مع ثلثة اربعة عشر وما استواه ممتنع وهذا الشكل مكتمل  
بنقصه

كتاب الميراث  
١٧٢٨







قال في شرح الشرايع  
ما خلف بين العلمانية وجوب اختيار  
في جملة وانه ما قيل التكليف بيمين في اوقات  
وقت وجوبه بل هو قبل التكليف بيمين في اوقات  
قد اختص قبل التكليف بيمين في اوقات  
التكليفات المتعلقة بيمين في اوقات  
عليه بالوجوب ولا ينافيه حكمه في اوقات  
موسع ما كان الواجب ولا ينافيه حكمه في اوقات  
افضل افراده في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
شجب صفة الفرضية في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
فان لم يفعل في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
مخرج في التخيير في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
لكن الدال على الوجوب في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
وتكون في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
والاصل في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
التي في نفسها اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
غير واضح في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
الدال على الوجوب في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
لانفاق وجوب عدم في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
محمول على الاستيجاب في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
الذي في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
التكليف في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
في السنة لا ينافي في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
السابع في السنة في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
متعلق الامر في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
غير متعلق في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب  
وام ظله العالي في اوقات وتعلق الوجوب بالوجوب



[illegible]



[illegible]



[illegible]



*[The page contains dense handwritten Persian script in Nasta'liq style, which is largely illegible due to extreme slanting and overlapping.]*